الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة.

التخصص:نقود ،مالية و بنوك

الموضوع:

اختبارات الأوضاع الضاغطة كأداة لتسيير المخاطر البنكية

دراسة حالة مصرف السلام -الجزائر-

إعداد الطالبين:
- صوابنة زكرياء
- نيغات وفاء

تحت إشراف:
- د/ صدوقي عبد الحفيظ

المؤسسة المستقبلة: مصرف السلام – الجزائر– خلية إدارة مخاطر الائتمان البليدة.

فترة التربص : من 1 فيفيري2022 إلى 31 ماي 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم " :من لا يشكر الناس لا يشكر الله "نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " د/صدوقي عبد الحفيظ "الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح .كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها .

نتوجه بأحر التشكرات إلى كل وجهنا و ساعدنا من إطارات مصرف - السلام- خاصة إلى: بوفاتيت أمين سامية وارد، خولي أمير وليد،حيونة ياسمينة، قنفود ناجي .

دون أن ننسى الأستاذة المحترمة حنان طالب على ما قدمته لنا .وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة المدرسة العليا لتجارة -القليعة-.

في الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى أخي وأختي.

إلى عائلتي وأحبتي وأصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من بعث في نفسي روح الأمل في الأوقات الصعبة وقدم لي يد المساعدة

زكرياء

الإهداء:

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط. أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة،

فالحمد لله حمدا كثيرا،

اهدي عملي المتواضع إلى روح أمي

و إلى من شجعني على المثابرة طول عمري الرجل الأبرز في حياتي والدي العزيز

إلى أختاي و أخواي الأعزاء

إلى عائلتي و أحبتي و كل من شجعني ولو بدعاء .

وفاء

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نسب الملاءة و السيولة و كفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط على وجه الخصوص اختبارات تحليل الحساسية لغرض اختبار سلامة و صلابة مصرف السلام – الجزائر- و قدرته على امتصاص الصدامات المفاجئة و الناتجة عن خسائر غير متوقعة بسب تعثرات على مستوى الائتمان و السحب المفاجئ للودائع ، وقد وجدنا من خلال هذا البحث بأن مصرف السلام - الجزائر- استطاع تجاوز صدمات مفترضة مختلفة الشدة، و هذا يشير أن المصرف يحتفظ برأس مال كاف على امتصاص الصدمات غير المتوقعة.

تمكن هذه الدراسة البنك من اتخاذ كافة القرارات الهادفة إلى التقليل من حدة تلك المخاطر وتبعاتها لأقصى حد ممكن.

الكلمات المفتاحية : اختبارات الأوضاع الضاغطة ،الملاءة ،السيولة، مخاطر بنكية ،الائتمان .

Résume

Cette recherche vise à étudier les ratios de solvabilité، de liquidité et d'adéquation des fonds propres à l'aide de tests de résistance، en particulier des tests d'analyse de sensibilité، dans le but de tester l'intégrité et la solidité d'Al Salam Bank - Algérie - et sa capacité à absorber des chocs soudains résultant de pertes inattendues dues aux défauts de paiement au niveau des prêts et au retrait soudain des dépôts، et nous avons constaté grâce à cette recherche qu'Al Salam Bank - Algérie - était capable de surmonter des chocs supposés d'intensité variable، et cela indique que la banque maintient un capital suffisant pour absorber les chocs inattendus .

Cette étude permet à la banque de prendre toutes les décisions visant à réduire au maximum la gravité de ces risques et leurs conséquences.

Mots clés : stress tests; solvabilité; liquidité; risques bancaires; crédit .

الفهارس

قائمة المحتويات

الإهداء IV
الملخص: VI
مقدمة عامة: ..... أ
الفصل التمهيدي: المخاطر الرئيسية للنشاط المصرفي 1
تمهيد 2
المبحث الأول : عموميات حول المخاطر و المخاطر الرئيسية للبنوك: 3
المبحث الثاني: مخاطر الائتمان (القرض) 10
خلاصة الفصل: 21
الفصل الأول الرقابة والإشراف البنكي 22
تمهيد: 23
المبحث الثاني :المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية للتحوط ضد المخاطر البنكية: 28
المبحث الثالث: الرقابة الاحترازية لنظام المالي و المصرفي في الجزائر: 38
المبحث الرابع : الجهاز البنكي الجزائري. 44
خاتمة الفصل: 50
الفصل الثاني اختبارات الأوضاع الضاغطة كأداة للرقابة و تسيير المخاطر 51
تمهيد: 52
المبحث الأول: تقديم اختبارات الضغط و دورها في البنوك. 53
المبحث الثاني :منهجية اختبارات الضغط: 58
خلاصة الفصل 70
الفصل الثالث:تحليل تطبيقي لاختبارات الضغط دراسة حالة مصرف السلام الجزائر. 71
تمهيد : 72
المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة الميدانية. 73
المبحث الثاني:اختبارات الحساسية و تقديم المتغيرات المراد درستها. 76
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية. 78
خلاصة الفصل التطبيقي: 91
الخاتمة العامة 92
قائمة المراجع: 97
الملاحق 103

فهرس الجداول

جدول 1:مقارنة بين بازل 01 و 02.....35
جدول 2:حساب الاموال الخاصة القاعدية. 39
جدول3 : حساب مبلغ الأموال الخاصة التكميلية.....39
جدول4 : نسبة الترجيح بالنسبة لأنواع القروض. 40
جدول5 : مقارنة المنهج التنازلي و التصاعدي:.....61
جدول 9: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب 30 %50 %من الودائع تحت الطلب. 78
جدول10 : قيام العملاء بسحب 15%و30%من الودائع لأجل.....79
جدول 11: قيام العملاء بسحب 50% من السندات الاستثمار الغير مرهونة.....79
جدول 12: انخفاض التأمينات النقدية بنسبة 30% من إجمالي التأمينات النقدية.....80
جدول 13: قيام العملاء أفراد وشركات بسحب أكبر 1 أو 3 أو 5 أو 10 ودائع.....81
جدول 14: انخفاض الموجودات السائلة بنسبة10% و20% و30%.....82
جدول15 : ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة50 %، 100 %، 200% من رصيدها + ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة 5%،10% من رصيد التسهيلات الجارية. 84
جدول 16: تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة. 85
جدول 17: تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة في نقس القطاع الاقتصادي. 86
جدول18 : تعثر أكبر 1و3و6 تمويلات ممنوحة في نقس المنتوج موضوع الائتمان 87
جدول19 : تدهور قيمة أكبر 1و3و6 ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات الجارية+ تدهور قيمة أكبر 1و3و6 ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات المصنفة. 88
جدول20 :مخاطر التشغيل. 89
جدول 21: اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بالمخاطر القانونية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة.....90

فهرس الأشكال

رسم توضيحي1 :أنواع المخاطر البنكية. 7
رسم توضيحي2 : تنظيم الإشراف المصرفي في الجزائر: 44
رسم توضيحي3 : مكونات مجلس النقد و القرض. 45
رسم توضيحي4 : إجراء اختبارات الضغط. 59
رسم توضيحي5 :الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر 73

مقدمة

مقدمة عامة:

تقوم البنوك بدور رئيسي و هام في كل مجالات الاقتصاد و الإعمال و المال في جميع دول العالم، فهي منشاة مالية تتاجر بالنقود و لها غرض رئيسي هو الوساطة المالية أي كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار و بين مجالات الاستثمارات التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال إلا أن نجاحها في أداء وظيفتها الأساسية يرتبط بقدرتها على التكيف مع التطورات و الأزمات الاقتصادية المتلاحقة .

ففي عصرنا الحالي ارتفع دور البنوك في المساهمة في تنمية الاقتصاد و العمل على تطويره، حيث شهد العمل المصرفي تحولات جذرية و تغيرات كبيرة في الوسائل و طرق التعامل مع العملاء ،مما يتطلب ايلاء أهمية كبيرة إلى تنظيم العمليات المصرفية للمساهمة في رفع كفاءة البنوك ، و بالتالي المساهمة في حماية النظام المالي و المؤسسات المالية من الأزمات و الصدمات الممكن وقوعها لتحقيق نضام مالي مستقر.

و بذلك فان الاهتمام بسلامة القطاع المالي يعد ضرورة ملحة لضمان استمرارية الأنشطة المالية و الاقتصادية بل و دعمها و توسيعها للوصول إلى معدلات تشغيل مرتفعة و معدلات تضخم منخفضة و استقرار في أسعار الصرف.

في الفترة بعد 2008، شهد العالم أزمات كثيرة و متعددة. و أدت الاضطرابات المالية والاقتصادية إلى اختلال الاقتصاد العالمي جراء فقدان الدخل، والوظائف، وزعزعة الاستقرار للنظم و المؤسسات المالية، وفرضت تحديات جديدة أمام إدارة المخاطر، وجعلها تبدو عاجزة عن مواجهة المخاطر بشكل ملائم مما قد يؤدي إلى تفاقم اثر الأزمات والصدمات الاقتصادية وإلى ضياع الفرص، الأمر الذي تطلب الحاجة إلى إعادة تقييم آليات وأدوات إدارة المخاطر وكيف يمكن أن تصبح أكثر مرونة في وجه المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية المختلفة.

في بعض الأحيان تكون أحداث السوق صعبة التوقع، مما يجعل طرق و أدوات قياس و إدارة المخاطر عاجزة عن التنبؤ المستقبلي بهذه الأحداث، حيث أن نماذج القياس المستخدمة في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية تعتمد بشكل كلي على المعلومات السابقة كمعيار لتنبؤ بالمستقبل وهذا يكون صالحا في الأوضاع العادية للسوق .

ظهرت اختبارات قياس الضغط التي نصت عليها اتفاقيات بازل 02 لأنها تعتبر جزءا من الركيزة أو العمود الثاني المخصص للرقابة المصرفية أجبرت البنوك على إجرائها حيث يقوم المصرف باستخدام هذه التقنيات المختلفة لتقييم قدرة البنك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف العمل الصعبة، من خلال قياس أثر هذه الإنكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك .

من خلال تطبيق ما جاء في اتفاقية بازل 2 ، تكتسب اختبارات قياس التوتر مكانا مهما من بين مجموعة الأدوات المتاحة للمشرفين، التي تهتم بتقييم قدرة المصرف أو القطاع المصرفي ككل في مواجهة سيناريوهات وفقا لصياغة لجنة بازل 2 .

لذلك نجد أن اختبار قياس توتر البنوك تعرف كوسيلة تسمح بتقدير و تقييم الاحتياجات من الأموال الخاصة للبنوك في مواجهة الأزمات المفاجئة و كأداة للإدارة الإستراتيجية للمحافظ المختلفة في البنوك .

ولإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة يتطلب تحديد السيناريوهات السلبية المحتملة القابلة للحدوث وتحليل مدى قدرة البنوك على تحمل مختلف الصدمات المالية والبنكية، الأمر الذي يمكن أصحاب القرار من اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الاحترازية لتدنية المخاطر البنكية والتحكم فيها.

و اعتبارا على ما سبق ارتأينا أن تكون الإشكالية التي تتمحور عليها دراستنا كالتالي:

تعطي اختبارات التوتر نظرة مستقبلية على الوضع المالي للجهاز المصرفي و متانته في أي دولة من خلال افتراض أزمات أو صدمات غير مرغوبة قد تواجه أي مصرف مستقبلا ، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تقوية قطاعها المصرفي و التقليل من نسبة المخاطر و الهزات المصرفية المحتملة في المستقبل، و لكن المشكل المطروح يكمن في كيفية قياس و مواجهة هذه المخاطر.

لذلك نركز في عملنا البحثي على ***السؤال الرئيسي*** التالي :

الاشكالية:

كيف يمكن تطبيق اختبارات قياس الضغط بالنسبة للمصارف من اجل تحقيق الاستقرار المالي في ضل الأزمات المالية و على وجه التحديد لمخاطر الائتمان و السيولة و تأثيرها على نسبة الملاءة المالية ؟

الأسئلة الفرعية :

طموحنا في هذا العمل هو الإجابة على الأسئلة التالية :

– ما هي المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه المصرف ؟

– ما هي اختبارات التوتر ؟ ما الهدف من تطبيقه على المستوى الفردي للبنك و على القطاع ككل ؟

– كيف يتم تطبيق هذه الاختبارات على القروض الائتمانية في المصرف ؟

– فيما تتمثل معايير المخاطرة التي يمكن الاعتماد عليها لمجابهة الأزمة المالية ؟

– هل يعتبر القطاع المصرفي الجزائري قطاعا مصرفيا مستقرا و قادر على تحمل الصدمات و الأزمات المالية ؟

الفرضيات:

1/ يستعمل مصرف السلام اختبار قياس التوتر كوسيلة للتنبؤ ، تسيير وإدارة المخاطر البنكية .

2/ يستعمل مصرف السلام اختبار قياس التوتر كدراسة قائمة على اختبارات تحليل للحساسية من خلال متغيرات متعلقة بالقروض .

أهداف الدراسة :

إن خطورة الأزمة ترجع لحد كبير إلى طبيعة المخاطر غير المتوقعة وآثارها المستقبلية. لذا فان استخدام منهجيات اختبارات الضغط من الممكن أن تساعد على التخفيف من انعكاسات الأزمة وتداعياتها.

1- إبراز أهمية اختبارات قياس الضغط في الإنذار المبكر للمخاطر .

2- تقييم فعالية استخدام أدوات تخفيض المخاطر خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.

3- التعريف والتسيير للسيناريوهات اختبار الضغط .

4- مساعدة المتعاملين في تحديد خياراتهم للجوء إلى المصارف ذات الأفق المستقبلية.

4- الربط بين التوقعات الاقتصادية مع المؤشرات المالية للمصرف.

مبررات اختيار الموضوع :

- الارتباط الوطيد بالتخصص(نقود .مالية و بنوك) الذي حفزنا على البحث فيه .

- موضوع البحث لم يتم تداوله كثيرا في المدرسة.

- موضوع مهم جدا.

- الميول الشخصي لهذه المواضيع والرغبة في البحث فيها .

حدود الدراسة :

تناول البحث اختبارات الأوضاع الضاغطة من جانب اختبارات تحليل الحساسية عن طريق تطبيق صدمات متفاوتة الشدة على معطيات مصرف السلام (الثلاثي الأول لسنة 2022) ولم يتطرق إليها من جانب السيناريوهات التي عادة ما تكون على معطيات الاقتصادية الكلية و تجرى من طرف البنك المركزي تم التطرق له في الجانب النظري لكن التطبيقي شمل اختبارات الحساسية وفقط.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة لأول مرة من طرف خلية إدارة مخاطر الائتمان لمصرف السلام.

- قلة بعض البيانات و المعلومات الرسمية بحجة سريتها.

الطريقة المنهجية و الوسائل المستعملة في البحث:

من اجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، و للإجابة على الأسئلة المطروحة و تحليل الفرضيات المعتمدة في الدراسة ،تعين علينا إتباع المنهج الوصفي وذلك باستعراض مختلف المفاهيم و التعاريف الأساسية ،سواء تلك المتعلقة بالقروض الائتمانية ،كما سنستعين بالمنهج التحليلي في الفصل الرابع و الذي سيسمح لنا بتحليل المعلومات المتعلقة بالبنك محل المراقبة، و استخلاص أهم الملاحظات و النتائج.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وأهم نتائجها تتمثل في:

- دراسة بن ربيع حنيفة وبن زابة عبد المالك 2014 " اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية " هدفت الدراسة إلى دراسة اختبارات الضغط وتوضيح أهمية استخدامها كأداة لإدارة المخاطر المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى تصنيف اختبارات الضغط كجزء أساسي من منظومة إدارة المخاطر في كل مصرف، واعتبارها ذات أثر بارز في اتخاذ القرارات عند وضع الخطط الاستراتيجية .

-قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط –دراسة تجربة الأردن: نبيلة يحي الشريف ، عيساني عامر.

- Basel Commette on Banking Supervision‘ Stress testing principles‘ Consultative Document ‘ Bank of international settlements Basel.

- Belkhiter mohamed el amine ‘ bouzouina sara ‘. diplôme stress test outil de la supervision bancaire ‘master ‘école supérieure de commerce ‘. 2016/2017

الفصل التمهيدي: المخاطر الرئيسية للنشاط المصرفي

تمهيد:

يؤدي الجهاز المصرفي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي كون تعدد أنشطة المصارف و التطورات التي حدثت في مجال الصناعة المصرفية أثرت علي سير عملها و ساهمت في زيادة المخاطر المصرفيةٌ وصعوبة أثرها، مما أدى بالعامليٌن في المجال المصرفي إلى المحاولة لإيجًاد سبل للتحكم في المخاطر أو التقليل منها ،خاصة مخاطر الائتمان الذي لا يزال هاجس لكل مصرف كونه مرتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة الأساسية التي ينشأ من اجلها البنك و المتمثلة في منح الائتمان ،فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر و الدخول في نظام اقتصاد السوق إلا أن عمل البنوك لا يزال معرضا لعدة مخاطر ائتمانية، مما دفع بالسلطات الرقابية و الجهات الإشرافية الدولية للعمل على السيطرة على هذا النوع من المخاطر والقيام بتطبيق إجراءات من اجل الحد منه و معالجته في حالة حدوثه ، و لقد خصصنا هذا الفصل للتعريف بمفهوم المخاطر المصرفية و تصنيفاتها .

قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:عموميات حول المخاطر و المخاطر الرئيسية للبنوك.

المبحث الثالث:مخاطر الائتمان.

المبحث الأول : عموميات حول المخاطر و المخاطر الرئيسية للبنوك:

في هذا المبحث ، سوف نقدم مجموعة من المخاطر المختلفة الكامنة في النشاط المصرفي ، بعد إعطاء تعريف مناسب لمفهوم الخطر وأهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

المطلب الأول :تعريف الخطر:

تطرق الكثير من الباحثين و الكتاب إلى تعريف الخطر، كل يعبر عنه من خلال وجهته و انتماءاته (المدارس) و طبيعة دراساته، إلا أن كل هذه التعريفات تصب في معنى موحد وهو حالة عدم التأكد( ) Uncertainty أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين و ما يترتب عليه من نتائج غير مرضية في الجانب المالي أو الاقتصادي.

فقد عرف Willette الخطر على انه عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه ، حيث يركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطرا، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه[1]

المطلب الثاني: تعريف البنوك :

هي المؤسسات المالية التي تتمثل مهنتها المعتادة في تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع ومنح الائتمان وإدارة وسائل الدفع المتاحة لعملائها[2]

تعريف الخطر المصرفي:

في مجال العمل المصرفي يعني الخطر كما عرّفه (Keegan) بأنه احتمالية تعرّض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح .والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر هما :

1. الخسائر المتوقعة :Expected Losses (EL)

وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها، مثل: توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، مما يؤثر على أمان المصرف فيتحوط لها باحتياطات مناسبة.

2. الخسائر غير المتوقعة : Unexpected Losses (UL)

وهي الأحداث التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في مثل هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة[3].

---

[1] د. عيد أحمد أبو بكر، أ.د وليد اسماعيل السيفو، دار اليازوري "دارة الخطر و التأمين"،الأردن 2009 ص 26

[2] Article 66 de l’ordonnance n°03-11 du 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit.

[3] Keegan، Mary، Management of Risk "Principles and Concepts"،HM Treasury، The Orange Book، Working Papers، October 2004

المطلب الثاني:أنواع المخاطر الرئيسية للبنوك.

المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابةً وإشرافًا مستمرين من قبل إدارة المصرف، وفقًا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى المعنية.[1]

- مخاطر الائتمان (القرض)

- مخاطر السيولة

- مخاطر السوق (معدل الفائدة و الصرف)

1. مخاطر الائتمان:

ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد (الزبون). وكلما استحوذ البنك على أصول تحقق أرباحاً فان هناك احتمال في الجانب الآخر تحقق مخاطر مرتبطة بعدم السداد أو عجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تاريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها، وجود الأصول المحتمل حدوث مخاطر فيها ما هو داخل الميزانية مثل القروض والسندات، والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتماد ألمستندي.[2]

2. مخاطر السيولة:[3]

تنشأ المخاطر من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه و قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة في البنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

---

[1] سها سليمان علي ، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي (مذكرة ماجستير ،كلية الاقتصاد جامعة تشرين) سوريا 2011 ص 17

[2] د نجاة محمد احمد جمعان "نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر و العائد في المؤسسات المالية " (كلية التجارة جامعة صنعاء) ص 181

[3] Sophie Brana، Michel Cazals، Pascal Kanffmann، économie monétaire et financière، 2éme Edition ، Dunod، Paris، 2003، p:114.

3. مخاطر السوق:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في سعر الأدوات المالية المحتفظ بها في محفظة التداول أو في سياق نشاط السوق [1] أي التغيرات في أسعار الفائدة و التقلبات في أسعار الصرف و أسعار السلع و الخدمات

- مخاطر تغيرٌ أسعار الفائدة: وهي من المخاطر الناشئة عن تعرض البنوك للخسائر بسبب الاختلافات في الحركة المعاكسة ف أسعار الفوائد في السوق، والتي تؤثر على عائداته والمهمٌة الاقتصادية لأصوله.

- مخاطر تذبذبات أسعار الصرف: ناشئة عن التعامل بالعملات الأجنبية وتذبذب أسعارها، الأمر الذي يقتضي معرفة كاملة ودراسات وافية عن أسباب تذبذبات الأسعار.

مخاطر غير المالية:

تنشأ من العمليات اليومية للبنك وعمليات إدارته ، ولا سيما المخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية.

في الجزائر ، يتم تحديد المخاطر المصرفية من خلال نظام بنك الجزائر 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 16 فبراير 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك . ومع ذلك ، تشير البنوك بشكل عام إلى التصنيف الذي تقترحه اتفاقيات بازل المختلفة والذي يميز بين أربع فئات رئيسية من المخاطر:

المخاطر التشغيلية

مخاطر أخرى

1. المخاطر التشغيلية :

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية[2] ويوجد خمسة مصادر أساسية لمخاطر التشغيل هي :

العمال والموظفون ;

التقنية ;

العلاقات مع العملاء;

الأصول الرأسمالية;

مخاطر خارجية;

2. **<u>مخاطر أخرى:</u>**

- **المخاطر الإستراتيجية:**

[1] Jacob. H et Sardl. A : « Management des risques bancaires »، Editions، AFGES. Paris، 2001، P 20.

[2] جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004 ، ص: 8.

وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن عدم وجود إستراتيجية مناسبة للمصرف تمكّنه من تحديد مساره الرئيسي لتحقيق أهدافه في ظل الظروف التنافسية والبيئية المحيطة، وعلى أساس القوة الذاتية للمصرف. ولا شك أن المخاطر الإستراتيجية تنخفض في المصارف التي تتمتع بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل تعرض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر.[1]

- **مخاطر السمعة:**

تنشأ من عدم قذرة البنك على بناء علاقات جيدة مع عملاءه و المحافظة عليها نتيجة ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته، أو فشل المصرف بإدارة أحد أو كل أنواع المخاطر السابقة.

مما يؤدي إلى نقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة و الوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

وهذا يؤثر سلبا على المصرف من خلال التأثير السلبي على ثقة العملاء و التي تعتبر أساس استمرارية عمل المصرف.

- **مخاطر النظام:**

وهذا خطر على المستوى الكلي لأنه يؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية والمالية ويؤثر على جميع اقتصاديات العالم.

إن بنك التسويات الدولية يعرف المخاطر الشاملة بأنها: "إنه الحدث الذي يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة أو فقدان الثقة ، وهو ما يثير المخاوف بشأن وضع جزء كبير من النظام المالي ، وهو أمر خطير بما يكفي لإحداث تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي.

وعلى وجه الدقة، يشير الخطر النظامي إلى انتشار المشاكل التي يواجهها وكيل أو فريق فرعي من الوكلاء إلى جميع الوكلاء الآخرين، أي إلى "النظام".[2]

---

[1] سها سليمان علي،ذكر سابقا ص 39

[2] La littérature économique et financière (Eeckhoudt، Gollier et Schlesinger،2005 ; Freitas et Rochet، 1997 ; Rochet، 2008)

رسم توضيحي1 :أنواع المخاطر البنكية.

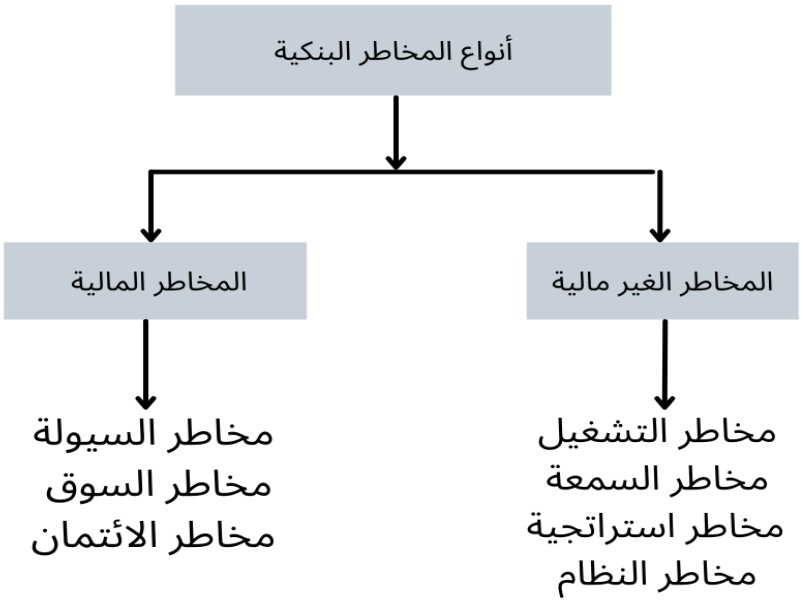

مخطط من انجاز الطلبة بناء على ما سبق.

المطلب الثاني :المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية.

1. مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي:

تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما : الغنم بالغرم والخراج بالضمان سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة.[1]

2. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي:

مخاطر التمويل بالمرابحة : إن التمويل بالمرابحة لا يخلو هو الآخر من المخاطر منها:[2]

-تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري.

- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا،

[1] أشرف محمد دوابة، مشكلات التعامل مع البنوك الإسلامية '.http: // www .islamonline. net / live Dialogue / Arabic/ Browse

[2] غالب عوض، فيصل صادق، (أيام 16-18 أفريل 2007 ،(إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،ص40 .

وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على العكس مما هو مطبق في إذا ما حصل.

- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة: سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

مخاطر التمويل بالمضاربة:

تعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منتظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا ، كما أنها عملية استثمارية مدرة للإرباح بنسبة كبيرة للطرفين وتقضي على تلك السلبية التي ينتظرها أصحاب الودائع من فوائد هزيلة كما أنها تساعد المصرف على تنمية المجتمع بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية إلى الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلا وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها منها:مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إن تم التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط [1].

مخاطر التمويل بالمشاركة :

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنيتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.[2]

مخاطر التمويل بالإستصناع:

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي:[3]

مخاطر الطرف الأخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم. ولأجل ذلك من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر في الاستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر العميل في عقد السلم.

مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

---

[1] أشرف محمد دوابة، مشكلات التعامل مع البنوك الإسلامية، مقال منشور على الموقع الالكتروني / http: // www .islamonline. net : live Dialogue / Arabic/ Browse مرجع سبق ذكره

[2] الأخضر القليطي حمزة غربي إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية -دراسة ميدانية- جامعة سطيف مرجع سبق ذكره ص14.

[3] خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر(تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)،مكتبة الملك فهد الوطنية جدة المملكة العربية السعودية 2003 ، ص:69

إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد عل ى عدم إلزامية العقد فيتراجع عنه.

وإن تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع معاملة العميل في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع . وقد تكون هذه المخاطر لأن البنك الإسلامي، عندما يدخل في عقد الاستصناع، يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهن، فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن.

مخاطر التمويل بسلم:

هناك على الأقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد .

تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون . أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هو اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها. وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هنالك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط.[1]

[1] الأخضر القليطي حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ،-دراسة ميدانية- ،جامعة سطيف ،مرجع سبق ذكره ص13

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان (القرض)

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول الإئتمان.

1. تعريف الإئتمان:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض.

واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .
ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية و الخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.[1]

2. مخاطر الائتمان المصرفي:

هي مخاطر حدوث خسائر ناتجة عن عدم قدرة المؤسسات المالية التي يتعامل معها البنك على إتمام التزاماتها المالية تجاه البنك. تعمل إدارة مخاطر الائتمان على الحد من حدوث هذه الخسائر في إطار السياسة الائتمانية المعتمدة للبنك والتي تتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد و الإرشادات العامة الواجب إتباعها لإدارة تلك المخاطر والوصول بها إلى أدنى حد ممكن، كما أنها تحدد المسئوليات والالتزامات المفروضة على كل الأطراف المتداخلة في هذا الإطار.2

و تعرف أيضا بعدم قدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده ،في تاريخ الاستحقاق المحدد أو أن له القدرة المالية على السداد و لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر و بالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي تحصل في البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية في السداد القرض و/أو فوائده.[3]

3. أسباب مخاطر الائتمان:

تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة عوامل داخلية و خارجية منها:[4]

- **العوامل الداخلية:**

-تغيرات في الأوضاع الداخلية كاتجاه الاقتصاد نحو الكساد أو الركود أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

-تغيرات في حركة السوق ترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل.

---

[1] سيف هشام صباح الفخري ،لائتمان المصرفي ودور التوسع الاتماني في الأزمات المصرفية ،مذكرة ماجستير ،كلية حلب، جامعة الاقتصاد

[2] موقع البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/

[3] كمال رزيق فريد كورتال ، مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية للمؤتمر العلمي ،جامعة فيلادلفيا 2007 ص 03

[4] الأستاذ سمير الخطيب قياس و إدارة المخاطر بالبنوك الناشر منشاة المعارف بالسكندرية جلال حزي و شركاؤه 2005 ص ص128 -129

- **العوامل الخارجية:**

- ضعف إدارة الائتمان بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر و الرقابة عليها.

وبصفة عامة تنشا مخاطر الائتمان من كافة المنتجات و الخدمات المقدمة عندما تكون أطراف أخرى التزامات تجاه البنك.

المطلب الثاني أنواع مخاطر الائتمان:

يعتبر الخطر الائتماني خطرا تدريجيا لماذا يمكن تصنيفه وفق درجات تلك المخاطرة استنادا إلى وضعيه العامل المدين على النحو التالي:

1. **خطر التجميد:**

هو الخطر الذي يجد البنك بموجبه جزءا من أمواله مجمده لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها وضعيتها المختلفة ومثل ذلك عدم استيفاء استغلال اعتماد مفتوح لأحد العملاء بأكمله وطالما كان هذا النوع من الإقراض استخداما لأحد الموارد البنك والتي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها ففي مثل هذه الحالة يقع البنك في وضعيه التجميد لأمواله علاوة على أن ذلك القرض عاده ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لواحد من الأسباب التالية:[1]

- موضوع القرض أو الغرض من القرض ذاته;
- نقص ملف طلب القرض ;
- تأخير في تسديد القرض على أجال محددة;

كما يعرف خطر التجميد من زاوية عدم سيولة الطرف المقترض على انه الخطر المترتب عن عدم سداد المدين ديونه في مواعيد استحقاقها بسبب العجز المؤقت في خزينته فهو الخطر الذي ينجم عنه تحقق عمليه ائتمانية رديئة نتيجة عدم سداد العميل لالتزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فينشا ما يعرف بخطر الفشل في المطابقة بين السحوبات النقدية للمودعين وتسديدات الطرف المقترض وما يزيد الأمر خطورة أن لا تكون عملة الإقراض وعملة الإيداع واحدة.

2. **خطر العجز عن السداد:**

يعتبر هذا الخطر أسوء مخاطر الإقراض الناجم عن حاله إعسار أو إفلاس محقق للعميل حيث يمكن تعريف العجز عن السداد على انه تفويت التزام بالدفع، خرق اتفاق ما ،الدخول في إجراء قانوني و العجز الاقتصادي عن السداد ويتم الإعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتحقق تسديد مبالغ مجدوله في مواعيدها لفترة اقل من ثلاثة أشهر بعد حلول أجال الاستحقاق وخلق اتفاق ما مثل نسبه ماليه خاضعة

[1] عبدالحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية،عمليات تقنيات و تطبيقات، قسنطينة،الجزائر 2017 ص43

لحدود عليا أو دنيا عبارة عن عجز فني في السداد ما يقود في غالب الأحيان إلى التفاوض الذي يقضي إلى الإفلاس الفعلي للمقترض في حال امتناع البنك عن تقديم أية تنازلات[1].

وهو يرتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دوره الأصول لسداد أصل القرض و فوائده وليس كما في الحالة سالفة الذكر العجز المؤقت من المدين الأقل خطورة ففي هذه الحالة تكون التكلفة التي يتحملها البنك مضاعفه أما القرض وفوائده من جهة وتكاليف إيداعات والوفاء بها عند أجالها من جهة ثانيه :[2]

3. بالنسبة لمخاطر التعرض risque d'explosion:

تتولد من عدم التأكد من المبالغ المستقبلية المعارضة للمخاطرة والتعرض هو المبلغ المعرض للمخاطرة في خضم العجز عن السداد دون اخذ الاسترداد بعين الاعتبار.

4. **بالنسبة للمخاطرة الاسترداد risque de récupération**:

فالاسترداد في حالة العجز عن السداد غير ممكن التنبؤ وهي متوقفة على نوعية العجز ذاته وعوامل عدة كطبيعة الضمانات المقدمة من طرف المقترض، السياق الموجود وقت العجز عن السداد، وتتمثل الخسارة في هذه الحالة في المبلغ المعرض للخسارة منقوصا منه الاسترداد.

5. خطر عدم ملاءة المدين:

تختلف هذه الحالة عن التوقف عن الدفع حيث انه في هذه الأخيرة يبقى المدين قادرا على تسديد ديونه بتصفية أصوله مملوكه فهو غير معسر كما يمكن أن يكون المدين معسرا دون أن يكون في حاله التوقف عن الدفع بإمكانه التسديد الحالي قصير الأجل لكن قيمه أصول لا تسمح بالتسديد في الأجلين المتوسط والبعيد أي أن هذا الخطر على درجه أعلى حيث تكون ديون مدين أكثر من أصوله مع اعتماد تعرضه لتصفيه مشروعه وهذا ما لا يسمح ب تغطيه تلك الديون[3].

---

[1] طارق عبد العال حامد،**إدارة المخاطر،أفراد،إدارات، شركات،بنوك**،الدار الجامعية الاسكندرية مصر2007ص ص244-245

[2] زغاشو فاطمة الزهراء ،**إشكالية القروض المتعثرة** ،مذكرة ماستر كلية علوم الاقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة،2013 ص33

[3] منال منصور،تامين الائتمان،حالة المصارف و شركات التامين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستيرفي العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،الجزائر 2006 ص 22

المطلب الثالث:إدارة مخاطر الائتمان.

تقييم مخاطر الائتمان: نستطيع تقييم المخاطر البنكية عن طريق طريقتين . تتمثلان في الطريقة الكمية و طريقة التنقيط الداخلي.

1. الطريقة الكمية:

1-1 طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقوم بمنح القرض للمنظمات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة،و استنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي المستقبلي وربحيتها ،ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها و أداء التزاماتها و بالتالي استنتاج نقاط القوة و نقاط الضعف ،التي تساعد على تحديد قرارها النهائي في منح القرض أو لا، وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ثم القيام بوضع هذه لأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك القيام بنوعين من التحليل،التحليل المالي العام يهدف إلى استخلاص صوره عن الوضعية المالية للمؤسسة ،وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض،ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقة بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية على شكل محاسبي [1] نأخذ على سبيل المثال بعض النسب التي تطبق على نوعين من القروض (الاستغلال،الاستثمار)

النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض من اجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعه من النسب التي لها دلالة في هذا الميدان ومن بين هذه النسب :

- **نسب التوازن المالي :** يتم حساب رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل وكذلك نسب الخزينة.
- **نسب الدوران :** وتتكون من ثلاث نسب وهي :سرعه دوران المخزون سرعه دوران الزبائن وسرعه دوران الموردين.
- **نسب السيولة العامة.**

[1] عبد المعطي رضا محفوظ احمد جودة،إدارة الائتمان ،دار وائل للطباعة و النشر، عمان 1999 ،ص 251

النسب الخاصة بالقروض الاستثمارية:[1]

عندما يقوم البنك بمنح القرض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني انه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال ذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ومن أهم هذه النسب:

- التمويل الذاتي التمويل الذاتي ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية نصيب المصاريف المالية في النتائج التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال الطرق التالية:
- طريقة صافي القيمة المالية VAN:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق من أكثر الطرق موضوعية ودقة في تقييم مردود الاستثمارات و تمثل الفرق بين مجموع القيم الحالية للنفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة الموالية لهذا الاستثمار وتعطي الصيغة العامة لها في القيمة الحالية ب:

معادلة1 :صافي القيمة المالية.

$$VAN=\sum RF(1+r)^{-n}-I$$

حيث **RF**:تمثل التدفقات الصافية خلال الفترة ;

I:التكلفة الأولية للاستثمار ;

N:مدة حياة المشروع ;

R:معدل الاستحداث (taux d'actualisation) وهو يمثل معدل الفائدة من وجهة نظر البنك ;

إذا كانت **VAN** موجبة أو معدومة فيمكن تمويل المشروع ،إما إذا كان اختيار بين مشروعين او عدة مشاريع فنختار المشروع الذي له اكبر صافي قيمة حالية.

- **طريقه معدل العائد الداخلي TRI:**

تعتبر من الطرق الحديثة في تقييم الاستثمارات ويمكن تعريف على انه معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار [2].

- **طريقه فتره الاسترداد DURATION:**

هي مدة الحياة المتوسطة للتدفقات المالية المرجحة بالنسبة للقيمة الاحتمالية المحققة مستقبلا بعد استحداثها.

---

[1] محمد طبعية ،مجلة الدفاتر الاقتصادية ،مجلة دورية صادرة عن كلية لاعلوم لاقتصادية لتسيير و العلوم التجارية ،العدد الثامن ،جامعة الجلفة 2014 ص 164.

[2] صديقي سفيان ادارة المخاطر الاتمانية في البنوك التجارية مذكرة الليسانس المدرسة العليا للتجارة الجزائر 2012 ص 70.

- **مؤشر الربحية IP :**هو عبارة عن نسبة العائد من الاستثمار من المشروع المقترح:

معادلة:2 مؤشر الربحية

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I0}$$

2-1 طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

- **الأسلوب الموحد أو المعياري (النمطي)**

طريقة مقترحة لكل البنوك يتم من خلالها تقييم مخاطر الائتمان بناءً على تقييمات خارجية تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة في هذا المجال، بحيث يجب أن تكون متطلبات تقييم الائتمان معتمدة من قبل السلطات الرقابية المحلية وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطرة حسب فئة التصنيف للدول والمصارف والشركات[1].

[1] طلال عباسي إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة محمد الشريف مساعديه /سوق أمراس 2021 ص 06

جدول1: التصنيفات الخارجية المختلفة للأسلوب النمطي المعياري.

		AAA إلى - AA	A إلى - A	BBB+ إلى BBB-	BB إلى BB-	B+ إلى B-	أدنى من B -	غير مصنف
الحكومات و البنوك المركزية		0%	20%	50%	100%	100%	150%	100%
المؤسسات العمومية		تقدر أوزان مخاطر على القطاع العام طبقا للخيار 1 أو الخيار 2، وعندما يستخدم الخيار 2 لا يجوز تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل						
بنوك التنمية		تعالج وفق الخيار 2 ودون تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل، إذ يطبق عليها ترجيح 0% لبنوك التنمية التي تتمتع بتصنيف مرتفع.						
البنوك	خيار1	20%	50%	100%	100%	100%	150%	100%
	خيار2	20%	50%	50%	100%	100%	150%	50%
	خيار3	20%	20%	20%	50%	50%	150%	20%
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية		تعالج مثلما تعالج المطلوبات على البنوك بشرط أن تكون خاضعة لرقابة متطلبات كفاية أ رس المال، وخلاف ذلك فإنها تعالج بنفس طريقة الشركات						
قروض التجزئة		حددت اللجنة وزن ترجيحي يقدر ب 75% بشروط معينة.						
قروض مضمونة بعاقرات سكنية		حددت اللجنة وزن الترجيح 35% لكل العاقرات المضمونة بالكامل برهن عقاري،سواء كان مسكن المقترض يشغله أو مؤجرا، وقد يطلب من البنوك رفع وزن الترجيح إلى مستوى مناسب لدرء أو استيعاب الديون المتعثر ة ر في هذه الفئة.						
قروض مضمونة بعاقرات تجارية		100%باستثناء الأسواق المتقدمة بالنظر إلى كفاءة تسيير مثل هذه الأصول ويسمح بتخفيض الترجيح إلى 50% إذا كان العقار المرهون مرتفع، وفي حالة تجاوز بعض الشروط يفرض عليه تطبيق الوزن .100%						
قروض مضى موعد استحقاقها		150 إ ذا كان حجم المخصص أقل من 20% من رصيد الدين القائم، و 100% إذا كانت المخصصات ما بين 20% إلى 50% من رصيد الدين القائم و هو وزن 50% للديون ذات مخصصات فوق 50 من قيمه القرض القائم						
أصول أخرى		ترجح الأصول الأخرى بوزن 100% .						

المصدر: طلال عباسي إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية ص 07.

- **أسلوب التصنيف الداخلي IRB :**

يستند هذا المدخل على التصنيفات الداخلية التي يضعها البنك التقييم الم ا ركز الائتمانية لزبائن البنك، ويمكن أن ينفذ التصنيف الداخلي بالطريقتين الآتيتين:

1- النهج الأساسي:

تتطلب هذه الطريقة من البنوك استخدام تقييماتها الداخلية لاحتمال الفشل الخاص بعملائها(PD) لعملائها لتحديد متطلبات رأس المال والبيانات الأخرى اللازمة لحساب خسائر مخاطر الائتمان في حالة التعرض للخسارة المتوقعة (LGD)والتعرض المتوقع في حالة الإخفاق (EAD) والاستحقاق (M) من قبل السلطات الرقابية، ولا يمكن اعتماد هذه الطريقة إلا في الحالات التالية:

- إتمام سنة من استخدام نماذج حساب PD ؛

- تاريخ عامين من البيانات الافتراضية مثلا (2008 – 2006)على مدى 5 سنوات ؛

2- النهج المتقدم:

الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن البنك يستخدم تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية الخاصة به لتحديد المتطلبات من الأموال الخاصة به، ومن أجل الأخذ بهذا الأسلوب يجب:

- 7سنوات تاريخية من استخدام النماذج لحساب PD و LGD و EAD و M.

- مصادقة السلطات الرقابية على أن الجزء الحاسم(الذي لازال يتعين تحديده)من المبالغ الغير مسددة.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم:

جدول 2: الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي و المتقدم.

	الأساسي	**المتقدم**
احتمال الإخفاقPD	تقديرات البنك	تقديرات البنك
الخسارة عند الإخفاقLGD	لجنة بازل	تقديرات البنك
التعرض عند الإخفاقEAD	لجنة بازل	تقديرات البنك
الأجل الاستحقاق المتبقيM	تقديرات البنك	اللجنة تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات بذلك

المصدر :انجاز الطلبة بناء على ما سبق.

2-1 الطريقة النظرية:

خطر الائتمان ظاهرة يصعب القبض عليها. والواقع أنه يختلف عن المخاطر الأخرى لأنه يرتبط بالأداء الفردي والهيكل الرأسمالي للمقترض.

والتحدي المتمثل في نمذجة المخاطر الائتمانية مهم جدا لأنه ينطوي على قياس المخاطر الائتمانية الواردة في الحوافظ المالية وتقييم الأدوات المالية الحساسة له. وتتمثل أصولها التقنية في أنها توفر مستوى رأس المال الذي يتعين إنشاؤه للحماية من الخسائر المستقبلية في مخاطر الائتمان1

ونقوم بقياس خطر لائتمان عن طريق النماذج التالية:

- Le modèle de Merton
- L'approche Crédit Metrics
- L'approche Crédit Risk +
- Le modèle KMV

[1] M.drari hacen le stress test outille de supervision bancaire école supérieur des banque 12/2019 Algérie

إدارة المخاطر الائتمانية:

تسيير المخاطر الائتمانية:[1]

يقصد بها مجموعة من الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعيه هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها ويرتكز تسيير هذه المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسيه تتمثل:

الاختيار:

اختيار عدد اقل من الديون ذات المخاطر العالية و وضع حد للمخاطر وهذا حسب نوع وأصل القرض.

التنوع:

وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معين.

الاستعلام المصرفي:

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة في قرار منح الائتمان وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب لحدوث المخاطر أين يتطلب أثارها السلبية على أداء البنك.

قبل منح البنك للقروض يلجا إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعيه العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا لشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

إجراء مقابلة مع طالب القرض:

فإجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جزء كبير من شخصيته و سمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية التي تساعد المسؤول على تقييم ومعرفة حجم المخاطر .

المصادر الداخلية للبنك:

يعد التنظيم الداخلي للبنك من أهم المصادر في قراري الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتحدد من خلال:

الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيتهما إذا كان دائنا او مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك

- الوضعية المالية للعميل وسجل الشكات المسحوبة عليه

-التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب التواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1] شامي مفيدة سبع سمية، دور البنك المركزي في الرقابة على مخاطر الائتمان دراسة حالة بنك الجزائر،مذكرة ماستر المدرسة العليا للتجارة 2015 ص 51.

المصادر الخارجية للمعلومات:

تتمثل في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الاهتمام بالمعلومات عن المقترض.

تحليل القوائم المالية:

فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بالمعلومات عن المركز المالي للمقترب ومدى قدرته على تسديد ديونه .

الأسلوب الوقائي:

يعتمد عليه من اجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثها حيث تلجا إدارة الائتمان إلى متابعه الائتمان لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية 1:

- طلب ضمانات ملائمة تفاديا للمخاطر المحتملة ;

- والحد من المركز الائتماني الحد من توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامته مركزه والامتناع عن تقديم الائتمان عملاء آخرين وهذا ما يشكل خطرا يتعين التقليل منها وذلك بفرض حدود لتسهيلات الائتمانية للعميل تتراوح بين 10%و20% من رأس المال ،كفاءة رأسمال البنوك حسب بازل.

- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية وعن طريق تكثيف الإطارات البشرية باستمرار لرفع كفاءتهم ومستواهم من أجل تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفقد المعايير نظامية.

الأسلوب العلاجي:

وذلك بتنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وذلك عن طريق تنظيم إليه منح ثمان ووضع معايير فعاله تكمل التحصيل الكامل للقروض في اجله محدده وضع مقاييس متطورة تعمل على استعاده اكبر حصيلة ممكنه من المستحقات.

[1] محمد طبيعة مرجع سبق ذكره ص168

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن عمل البنوك ينجر عنه عدة مخاطر تؤثر على سير عمله و أداء نشاطه بصفة طبيعية و خاصة مخاطر الائتمان لان الائتمان يعد المحور الأساسي لعمل البنوك من خلال قيامها بمنح القروض

تمثل مخاطر الائتمان المصرفي بمختلف أنواعها مشكلة كبيرة وكذلك الشغل الشاغل لكل البنوك، لذلك نجدها تعمل قبل عملية منح القروض على أفضل الطرق و أنجع الوسائل للوقاية من الخاطر و عدم الوقوع فيها.

يقوم البنك قبل منح القروض بدراسة الجيدة و الدقيقة لملفات القروض و اعتماد وسائل و أدوات حديثة تمكنه من اتخاذ القرار السليم، و ضرورة توخي الحيطة و الحذر عند تقديم الائتمان.

يقوم البنك باتخاذ التدابير اللازمة و البحث عن السبل الكفيلة للحد من مخاطر الائتمان باستخدام عدة إجراءات كالتنويع في المحفظة البنكية و اخذ الضمانات الضرورية من اجل السيطرة من اجل السيطرة على خطر عدم السداد.

و من خلال الفصل القادم سنقوم بتقدير مختلف الإجراءات و التدابير الاحترازية التي سنتها مختلف السلطات التنظيمية و الإشرافية لحد من هذه المخاطر.

الفصل الأول الرقابة والإشراف البنكي

تمهيد:

تنبع أهمية الرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية،فالرقابة السليمة شرط أساسي لاستمرارية البنوك،و التأكد من سلامة مراكزها المالية ،بتجنيبها المخاطر مع تحقيق فعالية الأداء ،وبالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ،وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا هاما للتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك بتوصيتها التي اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية ،وتسعى الدول الأعضاء التي تنتمي إليها علي تطبيقها .

ويتكون النظام المصرفي الجزائري على مجموعة من الهيئات الرقابية التي تسعى للحفاظ على استقرار هو ضمان كفاءته وكذا حماية أموال المودعين ومصالحهم ،بفرضها لقواعد تنظيمية تدعى القواعد الاحترازية وهي مستمدة من معايير لجنة بازل الدولية للرقابة الدولية و المصرفية.

ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الرقابة البنكية.

المبحث الثاني :المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية لتحوط ضد المخاطر البنكية.

المبحث الثالث: الرقابة الاحترازية لنظام المالي و المصرفي في الجزائر.

المبحث الرابع : الجهاز البنكي الجزائري.

المبحث الأول : الرقابة البنكية

تكون الرقابة الجيدة شرطا أساسيا لاستمرار نشاط المصرف في السوق، و التأكيد على السلامة المالية، و كذلك تجنبها المخاطر غير الملائمة مع تحقيق أداء فعال و بالتالي تحقيق الاستقرار داخل الجهاز المصرفي.

المطلب الأول :تعريف الرقابة و خصائصها:

تعريف الرقابة البنكية :

هي مجموع القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على السلامة المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية و يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها [1]

يعرفها فايول " التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث كما وفقا لخطة المنشأة وللتعليمات الصادرة كالمبادئ التي يتم إعدادها، و من أهدافها تحقيق نقاط الضعف كالأخطاء بغرض منع تكرارها،و يمكن تطبيقها على كل شيء كالمواد والأشخاص والتصرفات وغيرها[2].

خصائص الرقابة المصرفية:

من أهم الخصائص نجد :

الرقابة على البنوك جزء أساسي لا يتجزأ من العمليات الإدارية ، تهدف إلى اكتشاف موطن الضعف والأخطاء المرتكبة من طرف البنوك فهي ليست وظيفة مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى إنما عملية ملازمة لأداء كل منهما . [3]

- تهدف الرقابة على البنوك إلى التحقيق من صحة الأداء وتقويمه. [4]
- تعمل على وضع المعايير وتحديد الأهداف والخطط و السياسات التي تستخدم كمرشد للأداء من قبل البنوك.[5]
- فالرقابة على البنوك ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في الكشف عن الانحرافات ومحاولة تصحيحيها.[6]

المطلب الثاني:أنواع الرقابة و أهدافها.

أنواع الرقابة المصرفية:

هناك نوعان أساسيان من الرقابة المصرفية:

---

[1] صلاح الدين محمد أمين الإمام صادق راشد ألشمري، "تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا' مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة بغداد، العراق، العدد90، سنة2011. ص 358

[2] شيح عبد الحق، آليات الرقابة على البنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،فرع قانون الأعمال ،كلية الحقوق بودواو، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، 2009-2010، ص27.

[3] شيح عبد الحق، "الرقابة على البنوك التجارية' المرجع نفسه ص 29.

[4] عبد الكريم طيار، الرقابة المصرفية، ط 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 ،ص 07.

[5] شيح عبد الحق، المرجع السابق، ص 31.

[6]. شيح عبد الحق، المرجع السابق، ص32.

1. الرقابة الخارجية:

يشرف على هذه الرقابة جهات مختصة من خارج البنك تتمثل فيما يلي :[1]

الرقابة عن طريق جهاز الرقابة:

على البنوك التابعة للبنك المركزي و المتمثل في أفراد خارجيين عن البنك و هم مدققو الحسابات غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك، و يعينون بقرار من الهيئة العامة للمساهمين أو الإدارة للبنك ،و يعتمدون في عملهم على الأحكام و الشروط التي تنظم أعمال المراجعة و التدقيق ،و يلتزمون أثناء قيامهم بعملهم بمعايير و أدلة المراجعة الدولية مثل معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2. الرقابة الداخلية:

في سنة 1992 عرف نظام الرقابة الداخلية من طرف منظمة COSO في مرجعها المعنون بـ The Framework integrated control internalبأنه: " منهجية أو سيرورة موضوعة من طرف مجلس الإدارة والمسيرين والمستخدمين في المؤسسة موجهة للحصول على ضمان كاف حول تحقيق الأهداف التالية:

- التحقيق الأمثل للعمليات ;

-نزاهة المعلومات المالية ;

-مطابقة القوانين والتشريعات المستعملة والمعمول فيها ;

و هذا النوع ينقسم إلى:

الرقابة الإدارية:

تشمل كافة الإجراءات و الأساليب و الطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية و الالتزام بالسياسات الإدارية ،أي أن الهدف من الرقابة الإدارية هو التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في المنشأة و التحقق من الالتزام بالقوانين و اللوائح و السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة و ترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في المنشأة ،و ليس الإدارة المالية و ذلك نظرا لعدم ارتباط الرقابة الادارية بصورة مباشرة بالسجلات و الدفاتر المالية [2].

الرقابة المحاسبية :

تهدف إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقا لنظام تفويض السلطة الملائمة و المعتمدة من الإدارة ،وان كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ،و بالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير و القوائم المالية ،و تتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول و ضمان دقة و سلامة السجلات المحاسبية و مطابقة الأصول المدرجة بدفاتر و سجلات الشركة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام الشركة المختلفة و مخازنها [3].

---

[1] كراجة عبد الحليم ،**"محاسبة البنوك"**دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،الطبعة الأولى 2000،ص 246-255.

[2] عيسى سند غنام المطيري ،رسالة ماجستير بعنوان **"الرقابة الداخلية في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و أثرها في الوقاية من الجرائم** ،كلية الدراسات العليا- قسم التشريع الجنائي الإسلامي،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، سنة 2010، ص 72.

[3] عيسى سند غنام المطيري **: المرجع نفسه،** ص72.

الرقابة على عمليات الضبط الداخلي :

هي الإجراءات التي تقوم بها البنوك من يوم لأخر بصفة تلقائية و هذا تفاديا لحصول الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال للأصول بالإضافة إلى كشف الغش و الأخطاء و تصحيحها في الوقت المناسب و هي تعتمد على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات [1].

الرقابة من طرف السلطة النقدية: للبلاد المخول لها هذا الحق الرقابي .

الرقابة بحكم القانون: المتمثلة في رقابة محافظي حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين.

الرقابة الشرعية الخاصة بالبنوك الإسلامية: النظام الذي تضعه و تصممه إدارة المؤسسة في ضوء المتطلبات و المعايير الشرعية المقرة من الهيئة الشرعية للمؤسسة و الجهات الأخرى الشرعية المعتمدة، و ذلك انطلاقا من مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملات المؤسسة و التأكد من مسؤولية الإدارة و الموظفين في مختلف المستويات بهذا الالتزام [2].

أهداف الرقابة البنكية [3]:

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي**: إن الهدف الأول للرقابة البنكية هو تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على أعمال المؤسسات المصرفية و ضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي و النظام المالي ككل ،كما يتضمن أيضا وضع القواعد و التعليمات الخاصة بإدارة الأصول و الخصوم سواء بالنسبة للعمليات المحلية آو الدولية .

- **ضمان كفاءة الجهاز المصرفي** : تعمل الرقابة البنكية على ضمان كفاءة الجهاز المصرفي من خلال فحص حسابات و مستندات خاصة بالبنوك لتأكد من جودة الأصول و تجنب تعرضها للمخاطر و تقييم العمليات الداخلية للبنوك و تحليل العناصر المالية الرئيسية ،و توافق عمليات البنوك من الأطر العامة للقوانين الموضوعة و تقييم الواقع المالي للبنوك لتحقق من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ،بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية و المؤسسات الحيوية و الهامة و التي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل .

- **حماية المودعين**: تمكن الرقابة البنكية من الحفاظ على سلامة أموال المودعين ،و ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها و اتخاذ إجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها هذه الأموال في حالة عدم تنفيذ البنوك بالتزاماتها اتجاه المودعين و خاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

- **توجيه النشاط التمويلي** : تستخدم البنوك المركزية بعض الوسائل لتحقيق هذا الهدف ،أي التأثير على قرارات البنوك لتوجيه الائتمان في الأنشطة ذات الأولوية و هي :
- أسعار الفائدة و الخصوم التفضيلية ;

---

[1] خالد امين عبد الله ، **العمليات المصرفية ،الطرق المحاسبية الحديثة** ،دار وائل للنشر والطبعة الأولى 1998 ،بيروت ،ص 136.

[2] أبو غدة ،عبد الستار ،و د مشعل ،عبد الباري **"برنامج المراقب و المدقق الشرعي"** ص 24.

[3] MIKDACHI Zuhayr، **les banques a l'ère de la mondialisation**، 1998 édition économica، paris، p302-303 .

- السقوف الائتمانية النوعية ;
- الهوامش النقدية لكل نوع من النقود ;
- أنواع الضمانات و شروط الإقراض ;
- و غيرها من معايير الرقابة النوعية على الائتمان[1].

[1] د/ احمد صبحي العيادي ،**"إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها "**دار الفكر ،الأردن،2010،ص 249.

المبحث الثاني :المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية للتحوط ضد المخاطر البنكية:

تمهيد:

تكتسب نظم وآليات الوقاية و التحوط ضد الأزمات المالية والبنكية أهمية متزايدة لتعزيز سلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق، وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك، وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها، ورغم أن مقررات بازل لم تكن ملزمة في حد ذاتها إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها البنكية بادرت إلى الالتزام للاستفادة من المزايا التي تحققها في الأجلين المتوسط والطويل[1].

المطلب الأول :مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال ، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى توجت هذه الأفكار بما يسمى باتفاقيات أو مقررات بازل.

التعريف بلجنة بازل المصرفية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي تلك اللجنة التي تأسست سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة [2]، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) ،*تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف ، وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية ،** أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك انجلترا المركزي آنذاك . ويقتصر أعضاء اللجنة على مسئولي من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في " السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا.

وتعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ؛ ولذلك فان قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت

---

[1] هازو هوانج واس كال وجيد ،**الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي** ، مجلة التمويل و التنمية ،عدد مارس 2002.ص18 .

[2] Louis ESCH، Robert KIEFFER، Thierry LOPEZ، Asset et Risque Management، 1er Edition، De Boeck، Paris، 2003، P18

*هي مؤسسة مالية دولية مقرها بال بسويسرا، يتكون مجلس إدارة البنك من محافظي البنوك المركزية للدول العشرة إضافة إلى إداريين معينين من هذه المجموعة .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،**"العولمة و اقتصاديات البنوك"** الدار الجامعية الإسكندرية ،2001،ص80.

ذات قيمة " فعلية " كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك[1].

المطلب الثاني:اتفاقيات بازل.

1. أهداف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك ;
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ;
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك[2] ;
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصاريف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال ;
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة ;
- تحقيق عدالة تنافسية بين البنوك.;
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ;
- العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية ;
- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة و مخاطر سعر الفائدة و سعر الصرف.[3]

2. اتفاقيات بازل:

من اجل تحديد ،قياس و مراقبة المخاطر المختلفة المتعلقة بنشاط المصارف و من اجل ضمان استقرار النظام المصرفي المالي ، وضعت لجنة بازل تدريجيا نظاما للتحكم في المخاطر ومراقبة المؤسسات المصرفية التي تسمى عادة بازل 1 و بازل 2 وبازل 3.

اتفاقية بازل الأولى :

نظرا لأهمية وخطورة نشاط البنوك، وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى باتفاقية بازل وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال في البنك، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر[4].

الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت اللجنة إلى إعداد تقريرها الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و المعيار الواجب تطبيقه في المصارف التي تمارس الأعمال الدولية وفي يوم 1987/12/10 ،أقر المحافظون المركزيون ذلك التقرير واتفقوا على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة،لكي تدرسه المصارف

---

[1] **الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 و الدول النامية** ،سلسلة أوراق عمل ،صندوق النقد الدولي ،أبو ظبي ،2004،ص2.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة و اقتصاديات البنوك**،الدار الجامعية ،الإسكندرية 'مصر '2001،ص81.

[3] منشورات اتحاد المصارف العربية، **القطاع المصرفي العربي و مقومات نجاحه**، بيروت:2001 ص 64.

[4] مجلة الاقتصاد و المالية ، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي،المجلد 01 -01- 2015،ص101.**

المركزية خلال مدة 6 أشهر،و أنجزت تقاريرها بعد دراسة ما وردها من توصيات و أراء و قدمته في جويلية 1988 حيث تم إقراره من قبل مجلس الحافظين باسم اتفاقية بازل . [1]

خصائص اتفاقية بازل الأولى:

- **التركيز على المخاطر الائتمانية:**

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا ، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية [2]...

- **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:**

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية ، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال[3].

- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية [4]:**

تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين، على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما:

1- الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة ، يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا والمملكة العربية السعودية.

2- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية ، خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النمسا، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا ، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا .

و تضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) و دول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي .

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية و تركيا.

---

[1] طارق عبد العال حماد **"التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك "** الدار الجامعية ،الإسكندرية،ص124.

[2] احمد سليمان خصاونة "المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة – و إستراتيجية مواجهتها "عالم الكتاب الحديث و جدار الكتاب العالمي ،الطبعة الأولى ، الأردن ،2008،ص 118.

[3] بودي عبد القادر ،بحوصي مجذوب "مقررات بازل و أهميتها في تقليل المخاطر البنكية "مع الإشارة إلى حالة الجزائر –مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث ،"إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات : الأفاق و التحديات "25-26 نوفمبر 2008 الشلف ،ص3.

[4] احمد سليمان خصاونة ،مرجع سابق ،ص 117.

مضمون اتفاقية بازل 01:

قامت الاتفاقية بتحديد مجموعة من النسب لضمان السير الجيد لعمل البنوك:

وضع نسبة موحدة لكفاية رأس المال (ratio Cooke):

أقرت الاتفاقية انه يتعين على كافة البنوك العاملة الالتزام بان تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى (8%) كحد أدنى وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبار من نهاية عام 1992 ، ليتمّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990 . وعرفت باسم نسبة كوك ratio Cooke ، وعلى ضوء ما سبق فان معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى والتي تم إصدارها في 1988 يحسب بالصيغة التالية[1]:

$$\text{نسبة ملاءة البنك (كوك)} = \frac{\text{اموال خاصة}}{\text{أصول مرجحة للخطر}} \geq 8\%$$

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\text{الاصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \times 100 \geq \mathbf{8}\%$$

أي من اجل كل 100 دينار معطى، يقابله 8 دينار من الأصول الخاصة (FP).

لقد أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية:

و معنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل أصبح يتكون من مجموعتين :

-المجموعة الأولى **:** تسمى رأس المال الأساسي و الذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح.

المجموعة الثانية **:** تسمى رأس المال المساند و تتكون من الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول +المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة +القروض المساندة+ أدوات رأسمالية أخرى[2].

نسبة تقسيم المخاطر:

هي قاعدة من ذهب للنشاط المالي، و تهدف إلى تفادي تركيز المخاطر على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين، وهي تتكون من معاملين:

- **المعامل الأول:** عدم تجاوز مجموعة المخاطر على نفس المستفيد أو على مجموعة من المستفيدين نسبة 25% من الأموال الخاصة للبنك:

$$\text{نسبة تقسيم المخاطر} = \frac{\text{الاخطار الموجهة على زبون او مجموعة من الزبائن}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}} \leq 25\%$$

[1] سليمان ناصر التسيير البنكي إدارة البنوك ،دار المعتز للنشر و التوزيع الأردن ،2019 ،ص01 .

[2] سمير الخطيب ،قياس و إدارة المخاطر البنكية ،منشأة الإسكندرية 2005،ص 32-33.

- المعامل الثاني: يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر المترتبة على المستفيدين الذين تتجاوز مخاطر كل واحد منهم 10 % من الأموال الخاصة للبنك، 08 مرات هذه الأموال الخاصة الصافية للبنك.

نسبة السيولة :

من بين المعايير التي أقرتها لجنة بازل تتمثل في نسبه السيولة تطبيقا لمبدأ ملاءة أجال مصادر واستعمالات الأموال، حيث أن معيار نسبه سيوله أي نسبه مجموع الموجودات أو الاستعمالات السائلة إلى مجموعه المطلوبات (المصادر) مستوجبه الأداء، يوفر هذا المعيار من حيث مبدأ إمكانيه مواجهه طلبات السحب التي قد تتعرض لها وكذلك سائر المطلوبات المستوجبة يتحقق هذا الهدف بشكل أمثل عندما تتساوى الأموال السائلة في البنك خلال فتره معينه مع مجموع التزاماته، أي حين تبلغ نسبه السيولة مائه بالمائة.[1]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستخدمة في الأجل القصير}} \geq 100\ \%$$

مقررات بازل 1 وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:[2]

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

كما هو الحال في البنوك التقليدية، فإن أصول البنوك الإسلامية تقسم إلى بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية، وهي تختلف من حيث درجة المخاطرة التي تحملها وهي:

<u>بنود الميزانية:</u>

تتمثل هذه الأصول في تلك الأنشطة التي يمارسها البنك الإسلامي ويضمنها في ميزانيته العمومية، أخذا بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل يمكن تصنيفها إلى:

الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح و الخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100% مثل : المضاربة، المشاركة ،والاستثمار الحقيقي... .الخ

الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان، فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي 100%؛

- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاريا أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50%.

* فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل1

---

[1] العونية بالهاشمي، مليكة شلغوم،**أدارة المخاطر البنكية في أطار اتفاقية بازل** ،مذكرة ماستر،المدرسة العليا لتجارة 2012.ص 39.

[2] يحياوي وفاء، **تأثير مقررات لجنة بازل 1- 2- 3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية –24(01) ،جامعة البليدة 02 ، ص.ص 152-153.

بنـود خارج الميزانيـة:

وهـي تلـك الأنشـطة التـي تمارسـها البنـوك الإسـلامية وتسـجلها خـارج ميزانيتهـا العموميـة كخطابـات الضـمان والأوراق التجاريـة المقبولـة وغيرهـا مـن الأصـول، تخضـع لـنفس المعاملـة الـواردة في اتفاقية "بازل1"،لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

المشـتقات الماليـة:

رغـم اسـتخدامها علـى نطـاق واسـع مـن قبـل البنـوك التقليديـة، مـا زال الجـدل يدور حول مدى مشروعية استعمالها من طرف البنوك الإسلامية.

اتفاقية بازل الثانية :

جاءت بعد بروز تشوهات في الاتفاقية الأولى و فشلها بالإلمام بالمخاطر التي تواجهها البنوك، حيث وجهت لاتفاقية بازل الأولى بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الأصول و تقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية إضافتا إلى تطوير النظام المالي المصرفي ،الأمر الذي جعل إطار بازل واحد مؤشرا غير كافي لصحة المالية للمؤسسة المصرفية ،حيث استطاعت أن تبرهن أن من أهم أسباب الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها و ضعف الرقابة الداخلية و الخارجية (السلطات الرقابية الوطنية).

في عام 1999 أصدرت لجنة بازل اتفاقية بازل الثانية -2- المؤشر الخاص بمعيار كفاية رأس المال بالبنوك. [1]

$$\text{مؤشرماكدونو} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطرالقرض+مخاطرالسوق +المخاطرالتشغيلية}} \geq 8\%$$

وقد ارتكز على 03 دعائم أساسية لتحقيق فعالية رأس المال الجديد كما يلي [2] :

الدعامات التي تقوم عليها اتفاقيات بازل:

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

يقدم طرق و مداخل تتراوح بين البسيط و المعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، حيث صنفت لجنة بازل المخاطر إلى ثلاثة مخاطر أساسية هي : مخاطر الائتمان ،مخاطر السوق و مخاطر التشغيل [3].

---

[1] www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

[2] بريش عبد القادر،جبار عبد الرزاق ،**سياسات التمويل و أثره على الاقتصاديات و المؤسسات،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية** ،الملتقى الدولي ،**تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية** ،جامعة بسكرة الجزائر، 2006 ،ص 02.

[3] بريش عبد القادر،**التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ' جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2006،ص116.

الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية:

تركز على عملية المراجعة لتنفيذها على المستوى الوطني، و يتطلب تدقيق المراجعة من المشرفين و على المصارف أن تقوم بإجراء عملية تقييم شامل لكفاية رأس المال على أساس ما يلي [1]:

- مجلس الرقابة و الإدارة العليا ،التقييم السليم لرأس المال ;
- التقدير الشامل للمخاطر ;
- الرقابة و إعداد التقارير، مراجعة عملية الرقابة الداخلية ;

الدعامة الثالثة :انضباط السوق:

من خلال تدعيم عنصري الشفافية و الإفصاح من جانب المصارف بما يكفل القدرة على الفهم الأفضل للمخاطر التي تواجه البنوك، لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال و المخاطر و ملاءة رأس المال.

هناك إفصاح أساسي و أخر مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فاعلية و يشمل الإفصاح 04 نواحي رئيسية: نطاق التطبيق و تكوين رأس المال ، عمليات تقييم و أدارة المخاطر، كفاية رأس المال [2] .

و يعتبر العامل المشترك للدعائم الثلاثة "بازل 2" : هو تعزيز مسؤولية المدراء من خلال : فهم و معرفة النماذج الداخلية ،صياغة السياسات و الاستراتيجيات لتسيير المخاطر و حسين دور المراجعة الداخلية و السياسة العامة لتخصيص الأموال و كذا تحسي المعلومات حول هيكلة و نشاط البنك ، توثيق المعلومات.

من أهم التطورات التي حدثت على معايير الرقابة المصرفية لبازل 02،قياسا على بازل 01[3] :

---

[1] سميرة حسين الخزرجي ،دراسة حول **"إدارة المخاطر المصرفية و اتفاقية بازل2"،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ،العراق،** ،شباط،2013 ،ص11.

[2] مفتاح صالح ،رحالة فاطمة،**تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي** ،المؤتمر العالمي التاسع ،النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ،9-2013/9/10،تركيا،اسطنبول،ص07.

[3] حسين جواد كاظم و منذر جبار داغر،القطاع المصرفي في العراق و معوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل 02-مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية.جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد 2008 ،ص187 ..

جدول 1:مقارنة بين بازل 01 و 02.

بازل 01	بازل 02
1) ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لأس المال.	1) اعتمدت على ثلاث ركائز هي الحد الأدنى,المراجعة الإشرافية , و الانضباطية السوقية.
2) تطبق على البنوك فقط.	2)تطبيق على اثنين من الشركات المالية و المصرفية,أي شمول الاتفاقية لشركات الاستثمار و التأمين و التي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان.
3) تحديد نسبة 8% لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر و التي تشمل مخاطر الائتمان و مخاطر السوق.	3)الإبقاء على نفس النسبة إلا أنها أضافت مخاطر التشغيل و مخاطر السوق.
4) الاعتماد على المدخل المعياري لتقييم المخاطر	

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

تأثيرا مقررات بازل 2 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:[1]

نظرا لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة "بازل2"وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التقليدية، تبعا لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية التي يستثمر بها.

بالنسبة للبنوك الإسلامية فهذه الاتفاقية تشكل عبأ كبيرا عليها وفي نفس الوقت فهي تحمل لها العديد من الفرص :

الانعكاسات السلبية:

تعتبر هذه الاتفاقية تحد كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع للأسباب التالية:

- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها ;
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للمخصصات ;
- وقوع أغلب البنوك الإسلامية في الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، ويصعب حصولها على التمويل الخارجي ;
- افتقار أغلبها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقدير مخاطرها ;
- تزيد من السيولة غير الموظفة لديها، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها ;

[1] يحياوي وفاء، **"تأثير مقررات لجنة بازل 1- 2- 3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية –24(01)،البليدة 02، ص155.

- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر مما يجعل مصداقية النسب المحسوبة على المحك ويحول دون استخدامها للمقارنة الموضوعية فيما بينها ;
- تعزيز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، قد مما يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في بيئات الأعمال التي لا يوجد فيها قانون خاص للبنوك الإسلامية منفصل عن قانون البنوك التقليدية.

الانعكاسات الايجابية:

تدفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛

-تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة ;

-تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية ;

-تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها; .

اتفاقية بازل الثالثة:

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية بتاريخ س 10 سبتمبر 2010 على إصلاحات جديدة للقطاع البنكي، أطلق عليها بال .3 بعد أزمة (subprime)2008التي شكلت أكبر اختبار لمقررات لجنة بازل الثانية، حيث أنها كشفت عن ضعف البنوك في مواجهة الصدمات والأزمات المالية في ظل عدم كفاية رأس مالها وكذلك ضعف الرقابة و الأشراف الفعال في إدارة المخاطر بمعنى آخر ضعف الدعامتين

الأولى والثانية وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة اتفاقيتها الثالثة بهدف تعزيز الصلابة والسلامة المالية للبنوك من خلال استحداث حزمة من الإصلاحات مست الدعامتين 1 و2.

تلزم اتفاقية "بازل03" البنوك بتحصين أنفسها جيدا من الأزمات دون ضرورة اللجوء للحكومة أو إلى البنوك المركزية، وذلك من خلال زيادة متطلبات رأس المال ورفع جودته، مما يمكنها من الصمود أمام التقلبات الاقتصادية المختلفة.

مقررات لجنة بازل3 :

إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 % وفق اتفاقية بازل2.

كذلك إضافة هامش للتقلبات الدورية وهامش للأمان مخصصا لتقلبات البيئة الكلية لنشاط البنوك ويزيد من قدرتها على امتصاص الصدمات في حالة حدوث صدمة شديدة.

الحد الأدنى لمعدل الكفاية المالية سيكون10%.

استحدثت اللجنة معدل للرافعة المالية لتقييد النشاط الائتماني للبنوك، والجديد في الاتفاقية هو إصدار معيارين للسيولة قصيرة و طويلة الأجل من أجل التقليل من تأثير انخفاض السيولة في أوقات الاضطراب والأزمات وقياس قد رة البنوك على مجابهة الضغوط التي تنشأ في حالة الأزمات المالية.

كل هذه التعديلات تم تعزيزها بتعديل الدعامة الثانية المتعلقة بتعزيز الإشراف والرقابة وإدارة المخاطر، فيما يخص الجانب الثاني أو الدعامة الثانية من الاتفاقية والمتعلقة بالإشراف الفعال ،قامت اللجنة بالاعتماد على اختبارات الضغط كأحد التقنيات المستعملة في الإشراف الفعال و إدارة المخاطر وهذا بعدما تم

استخدامها منذ سنوات من قبل صندوق النقد الدولي ،والذي جعلها بعد ذلك أحد المحاور الأساسية لبرنامج تقييم القطاع المالي، والذي يتضمن أيضا مبادئ الرقابة الفعالة وكذا مؤشرات الصلابة المالية ISF .

تعرف اختبارات الضغط على أنها تقنية تساعد السلطات الإشرافية على تقييم النظام المالي ومدى صلابة البنوك في مواجهة الصدمات وتشمل سيناريوهات تمس الملاءة والسيولة وتعتبر أحد أدوات وآليات الرقابة والتي تم الإشارة إليها في المبدأ التاسع من مبادئ الرقابة الفعالة لبازل سنة 2012 .

والتي تدخل في إطار تعزيز الدعامة الثانية كما تم الإشارة إليها في المبادئ 19 ،21،22،23 التي تتعلق أساسا بالمخاطر الأساسية والتي تأكد على ضرورة استخدام اختبارات الضغط وسيناريوهات في إدارة المخاطر وتحليل حساسية البنوك اتجاه الخسائر.[1]

تأثير مقررات لجنة بازل 3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:[2]

بالرغم أن الاتفاقية الجديدة رفعت من الحد الأدنى للرأسمال الاحتياطي، إلا أن هذا لم يشكل عائقا بالنسبة للبنوك الإسلامية، بحيث أن العديد منها سجل نسبا تناهز 20 بالمائة، وهذا على عكس البنوك التقليدية.

بينت أزمة 2008هشاشة البنوك التقليدية، بحيث لم تتمكن هذه الأخيرة من استعمال رؤوس أموالها لامتصاص المخاطر، وهذا على عكس البنوك الإسلامية التي لا تعتمد على أدوات الدين بل تعتمد على مساهمات ودائع الاستثمار مما جعلها في منأى عن أخطار الأزمة.

إن من الأسباب الرئيسية للأزمة هي استعمال أساليب جديدة لاستبدال الديون كالتوريق، وهذا ما لم تستخدمه البنوك الإسلامية.

مما لا شك فيه أن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الإجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، وأن هذه الإجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي نظرا لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة، كما أنها تصبح أكثر تنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية.

---

[1] عباسي طلال و سعيد أحسن، **تعزيز الإشراف الفعال باختبارات القدرة على تحمل الضغوط لدعم الرقابة الاحترازية حسب بازل 3** عرض لحالة بنك الجزائر ، يوم د ا رسي حول الجهاز المصرفي الجزائري ومستجدات- - التعاملات الحديثة .جامعة قسنطينة 2 ، 24 فيفري20

[2] محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية 12 الجديدة - واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3 ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، 21 -19 ديسمبر 2011 ،الدوحة – قطر، ص 36- 35

المبحث الثالث: الرقابة الاحترازية لنظام المالي و المصرفي في الجزائر:

وضعت الجزائر معايير حاسمة تستند إلى تنظيم بازل ، لمواءمة الإطار التنظيمي الوطني بشأن أفضل الممارسات والمعايير الدولية وإعطاء النظام المصرفي الجزائري فرصة لتحسين والتطوير في سياق الاستقرار الكلي والاستقرار المالي ، و قد فتح هذا القانون مجالا واسعا أمام السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد و القرض لتبني كل المعايير الاحترازية و الرقابية التي يراها ضرورية للمحافظة على سلامة المهنة عبر ضمان سيولة البنوك و المؤسسات المالية و ملاءة اتجاه الزبائن و الغير،

تشكل نسبة الملاءة المالية و نسبة توزيع الخطر أساس هذه القواعد، و تعتمد كلتا النسبتين على المنطق الذي بنيت عليه اتفاقية بازل، تم إدخال هاتين النسبتين بموجب :

النظام 91-09 المؤرخ في 14-08 -1991.

التعليمتان رقما 94- 91 المؤرخ في 14- 11 -1991 (تم تعديلهما بالنظام 14-01 و 14-02 بتاريخ 2014/02/16).

نسبة الملاءة ratio de solvabilité:

تعكس نسبة الملاءة المالية مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، و تقاس بالمقارنة بين حجم أمواله الخاصة القانونية و مجموع مخاطر القرض، المخاطر التشغيلية و مخاطر السوق المرجحة وفق العلاقة التالية، حيث يجب أن تكون هذه النسبة تساوي أو تفوق 9.5% بدلا من.8% [1].

$$\frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{إجمالي المخاطر المرجحة}} \geq \% \ 9.5$$

يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق بواقع 7% على الأقل[2]، يجب أيضا على المصارف و المؤسسات المالية أن تشكل وسادة تدعى وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي% 2.5 من مخاطرها المرجحة.[3]

تتطلب نسبة الملاءة معرفة كيفية حساب مبلغ كل من الأموال الخاصة القانونية و المخاطر المرجحة.

حساب مبلغ الأموال الخاصة القانونية :

تتكون الأموال الخاصة القانونية التي تدخل في حساب هذه النسبة من الأموال الخاصة القاعدية (الأساسية) و الأموال الخاصة التكميلية، حيث حددت المادة التاسعة (9) من نظام بنك الجزائر رقم -14 01 المؤرخ في 16فيفري 2014م عناصر كل من الأموال الخاصة القاعدية و الأموال الخاصة التكميلية التي تأخذ بالاعتبار في حساب نسبة الملاءة.

---

[1] المادة 02 من نظام بنك الجزائر رقم 14-01 المؤرخ في -16- 02 -2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

[2] المادة 03 من نظام بنك الجزائر رقم 14-01 المؤرخ في -16- 02-2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

[3] المادة 04 من نظام بنك الجزائر رقم14-01 المؤرخ في -16- 02 -2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

حساب مبلغ الأموال الخاصة القاعدية :

جدول 2:حساب الاموال الخاصة القاعدية.

العناصر التي تضاف	العناصر التي تطرح
رأس المال الاجتماعي .	- الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها
علاوات ذات الصلة برأس المال .	- الأرصدة المدينة المرحلة من جديد
الاحتياطات. الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد.	- النواتج العاجزة قيد التخصيص - الأصول الثابتة غير المادية . - 50٪ من مبلغ المساهمات المحجوزة في بنوك و مؤسسات مالية أخرى.
المئونات القانونية.	- المئونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرف .
نتائج السنة الأخيرة المقفلة الصافية من الضرائب و من الأرباح المرتقب توزيعها	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما نصت عليه المادة 9 من نظام بنك الجزائر رقم 14 -01 المؤرخ في -16- 02 - 2014.

حساب مبلغ الأموال الخاصة التكميلية:

جدول3 : حساب مبلغ الأموال الخاصة التكميلية.

العناصر التي تضاف (+)	العناصر التي تطرح (-)
50 % من مبلغ فوارق إعادة التقييم . 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة و الناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع . مئونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة مكونة من المستحقات الجارية للميزانية في حدود من 5,1٪ الأصول المرجحة لخطر القرض . سندات المساهمة و سندات ذات مدة غير محددة . سندات مرتبطة بآجال محدودة حيث تاريخ الاستحقاق يفوق 05 سنوات.	50% من مبلغ المساهمات و من كل مستحق أخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى.

المصدر : من انجاز الطلبة بناء على المادة 10 من نظام بنك الجزائر رقم -14 01 المؤرخ في -16-02-2014 .

تجدر الإشارة إلى أن الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن أن تدخل في حساب الأموال الخاصة القانونية إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة القاعدية و أن السندات المرتبطة التي تدخل في حساب الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن أخذها إلا في حدود 50٪ من الأموال الخاصة القاعدية.

حساب مبلغ المخاطر المرجحة(les risques pondères):

تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من نسبة الملاءة السابقة، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر من فئة كل الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض ولعل التصنيف الذي يعتمده بنك الجزائر هو " . "Standard & Poors " تتشكل المخاطر المرجحة من:

مخاطر القرض :(crédit du risque قروض الميزانية و خارج الميزانية):

تمنحها البنوك و تدخل في حساب النسبة مرجحة حسب درجة الخطر الذي يقترن به و قد تم تحديد عناصر هذه المخاطر و كذا نسبة الخطورة التي تمثلها بنص نفس النظام رقم 14- 01 الذي حدد عناصر الأموال الخاصة..

جدول4 : نسبة الترجيح بالنسبة لأنواع القروض.

أنواع القروض	نسبة الترجيح %
-لمستحقات على المقترضين السياديين .	0
-المستحقات على الهيئات العمومية دون الإدارات المركزية	20
-المستحقات على البنوك و المؤسسات المالية المقيمة بالجزائر	20
- المستحقات على المؤسسات الكبيرة و المتوسطة	100
-المستحقات على المؤسسات الصغير جدا	100
-القروض العقارية للاستعمال السكني (حسب الحالة).	من 35 إلى 85
-القروض العقارية للاستعمال التجاري(حسب الحالة).	من 50 إلي 75

من إعداد الطلبة بناء على نظام بنك الجزائر رقم -14 01 المؤرخ في -16- 02 2014.

مخاطر التشغيل risque opérationnelle:

يقصد خطر التشغيل بخطر الخسارة الناجمة عن نقائص أو اختلالات متعلقة بالإجراءات و المستخدمين و الأنظمة الداخلية للبنوك ، أو متعلقة بأحداث خارجية و يشمل كذلك الخطر القانوني. إن متطلب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية خطر التشغيل يعادل ٪15 من متوسط صافي النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة .[1]

مخاطر السوق:

يقصد به مخاطر الوضعية على محفظة التداول و مخاطر الصرف و يتم حسابها بضرب في 12.5 المتطلب من الأموال الخاصة .

نسبة توزيع الخطر :Ratio division de risque .

قصد تسيير المخاطر بشكل أفضل و تجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو عدد قليل من المدينين، و الذي من شأنه تهديد ملاءة البنك، فرض بنك الجزائر على البنوك و المؤسسات المالية ضرورة

[1] المادة 20 و المادة 21 **من نظام بنك الجزائر** رقم 01- 14 السابق ذكره.

الاستجابة لنسب توزيع المخاطر[1]، حسب النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16فيفري 2014، .المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات، يجب على البنوك احترام نسبتين لتوزيع المخاطر:

-النسبة الأولى :الحد الفردي (limites individuel).

حسب المادة الرابعة من ذات النظام، يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق ٪25 بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد و مبلغ أمواله الخاصة القانونية. و هذا حتى لا يرتبط الوضع المالي للبنك بشكل مباشر مع المركز المالي لهذا المدين و هو ما يجعل الخطر في هذه الحالة كبيرا جدا.[2]

-النسبة الثانية: المخاطر الكبرى.

حسب المادة الخامسة (5) من ذات النظام، يجب أن لا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية ثمانية (8) أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، و يقصد بمجموع المخاطر الكبرى على المستفيدين الذين يتجاوز خطر كل واحد منهم ٪10 من الأموال الخاصة القانونية للبنك،و هذا لتفادي ارتباط الوضع المالي للبنك بشكل مباشر بالمركز المالي لهؤلاء المدينين الكبار.[3]

مراقبة وضع الصرف :

من اجل التقليل من مخاطر متعلقة بصرف العملات الأجنبية، أقرت السلطات النقدية في الجزائر نسبتين احترازيتين هما :

1/ تثبيت المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف% 10 من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة و مجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة.

2/ تثبيت المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف % 30 من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة و مجموع صافي الوضعيات الطويلة بمجموع العملات الصعبة.

نسبة الالتزامات الخارجية:

يجب ألا يتجاوز مستوى الالتزامات الخارجية من قبل البنوك والمؤسسات المالية واحد (01) أضعاف أموالها التنظيمية كما هو محدد من قبل اللوائح الاحترازية.[4]

البيان الحالي يلغي ويستبدل التعليمات رقم 03-2014 المؤرخ 23 نوفمبر 2014 بوضع مستوى الالتزامات الخارجية بالبنوك والمؤسسات المالية إلى اثنين (02) مرات رأس المال التنظيمي للبنوك. [5]

معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة :

بالإشارة إلى أحكام هذه النسبة، يحق للبنوك تمويل 60٪ على الأقل من استخداماتها الطويلة الأجل من قبل الجزء السفلي للميزانية العمومية (بالموارد الدائمة و الطويلة)، وهذا يعني أن 40٪ من استخداماتها يمكن أن تأتي من الموارد دون 5 سنوات.[1]

---

[1] الطاهر . لطرش ، سنة 2013 ، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ص 415.

[2] **المادة 04** من نظام بنك الجزائر رقم14-02 المؤرخ في 16- 02 -2014 **المتعلق بالمخاطر الكبرى و المساهمات**.

[3] **المادة 05 من نظام بنك الجزائر** رقم 14-02 ،المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات.

[4] **INSTRUCTION N°02-2015 DU 22 JUILLET 2015 FIXANT LE NIVEAU DES ENGAGEMENTS EXTERIEURS DES BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS، article 02.**

[5] نفس المصدر السابق ، المادة 05.

مجموع الموارد المستخدمة / مجموع الاستخدامات المستخدمة >60%

النسب المتعلقة بالمساهمات : [2]

بموجب المادة 19 من اللائحة رقم 14-02 المؤرخة 16 فبراير 2014 بشأن المخاطر والاستثمارات الرئيسية والاستثمارات والبنوك والمؤسسات المالية مخول لها اتخاذها والاستئصالات التي يجب ألا تتجاوز واحدة أو أخرى من الحدود التالية:

- لكل مساهمة 15٪ من رأس المال التنظيمي.
- لجميع المساهمات 60٪ من رأس المال التنظيمي.

ومع ذلك، لا تخضع للحدود أعلاه:[3]

- المساهمات التي عقدت في البنوك والمؤسسات المالية المثبتة في الجزائر ;

المساهمات في مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري التي تشكل تفرعا أو تمديدا للنشاط المصرفي، بما فيها مؤسسات الترقية العقارية التي أنشأتها البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات التي تدير خدمات الفضاء بين البنوك ;

- السندات المقتناة منذ أقل من ثلاث (3) سنوات بسبب عملية مساعدة مالية أو لتوطيد أو إنقاذ المؤسسات ;
- المساهمات التي منح بشأنها مجلس النقد و القرض ترخيصا صريحا ;

النسب المتعلقة بالمستحقات:

يقصد بالمستحقات بمفهوم هذا النظام، جميع القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المسجلة في ميزانية البنوك و المؤسسات المالية.[4]

تصنف المستحقات في شكل مستحقات جارية و مستحقات مصنفة[5]

- **المستحقات الجارية :**

(المادة 05) المستحقات التي يبدو تحصيلها التام في الآجال التعاقدية مؤكدا.

كما تدرج في هذا الصنف:

- المستحقات المرفقة بضمان الدولة ;
- المستحقات المضمونة بالودائع المكونة لدى البنك أو المؤسسة المالية المقرضة ;
- المستحقات المضمونة بسندات مرهونة قابلة لتحويل إلى سيولة دون أن تتأثر قيمتها ;[6]

---

[1] **Règlement de la Banque d'Algérie n°04-04 du 19 juillet 2004،article 09.**

[2] المادة 19 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات.

[3] المادة 20 من **نفس المرجع السابق** .

[4] المادة 02 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-03 .

[5] المادة 03 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-03.

[6] المادة 04 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-03.

المستحقات المصنفة:

توزع حسب مستوى مخاطرها إلى 03 فئات :

- مستحقات ذات مخاطر ممكنة: هي مستحقات لم تسدد منذ 90 يوم.
- مستحقات ذات مخاطر عالية : هي مستحقات لم تسدد منذ 180 يوم.
- مستحقات متعثرة: هي مستحقات لم تسدد منذ 360 يوم.

تكون مئونات عامة على المستحقات الجارية بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي 3%[1]حسب (المادة 10) من نفس نظام بنك الجزائر، تكوين مؤونات للمستحقات ذات مخاطر ممكنة و مستحقات ذات مخاطر عالية و مستحقات متعثرة بنسب دنيا قدرها 20%.50%.100%على التوالي.[2]

نسبة السيولة :

يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة و الممكن وتحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة.وتسمى هده النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة ستحدد مكونات وطرق إعدادها بتعليمة من بنك الجزائر.[3]

[1] المادة 09 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-03

[2] المادة 10 **من نظام بنك الجزائر** رقم 14-03

[3] المادة 03 **من نظام بنك الجزائر** رقم 11-04 يتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة.

المبحث الرابع : الجهاز البنكي الجزائري.

المطلب الأول الإشراف البنكي في الجزائر :

الإشراف على القطاع البنكي يعتبر من العناصر الجوهرية لتحقيق استقرار النظام المالي و تحقيق رقابة فعالة ، و هذا بغرض ضمان استقرار و متانة النظام المصرفي

أهداف الإشراف البنكي: (Objectifs de la supervision) [1]

الهدف هو ضمان سلامة وقوة البنوك و المؤسسات المالية الفردية والنظام المصرفي ككل: تضمن الهيئة التنظيمية المصرفية الوقاية من المخاطر المصرفية المختلفة الناشئة عن سوء الإدارة أو بسبب الكثير من الالتزامات، وكذلك الوقاية من العدوى من إفلاس البنك، وبالتالي تجنب تجسيد المخاطر النظامية التي سيكون لها تأثير على النظام بأكمله وتهدد الاقتصاد بأكمله. كما يضمن الحفاظ على استقرار في التضخم.

حماية المودعين : و ذلك لأنهم ضحايا عدم تطابق المعلومات ، و هذا ما يؤدي إلى الاحتفاظ بالأموال و لن يتم توظيفها لعدم وجود الثقة في البنوك مما يؤثر سلبا على القطاع المصرفي من ثم الاقتصاد و منه نستنتج أن المودعين مصدر لخلق الثروة.

تنظيم الإشراف المصرفي في الجزائر:

رسم توضيحي2 : تنظيم الإشراف المصرفي في الجزائر:

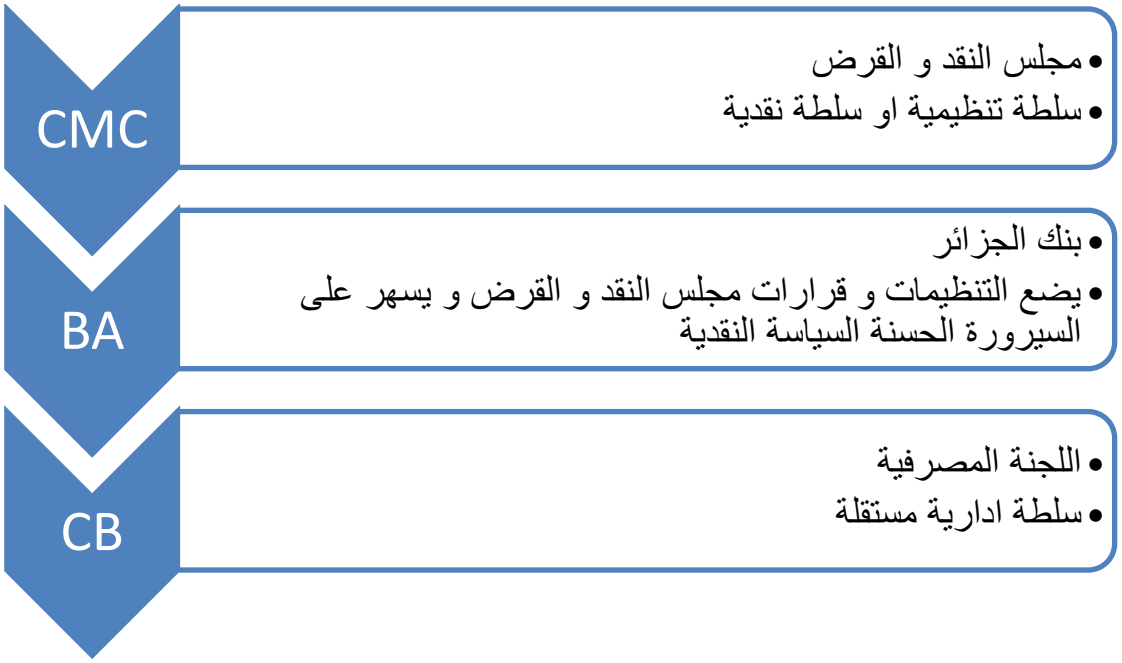

المصدر : من إعداد الطالبين حسب الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض .

[1] جدايني ميمي ،**دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية للجنة بازل** ،مجلة معارف العدد 16 ،السنة 2014 الجزائر، ص181.

مجلس النقد و القرض :

يخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية(حسب المادة 62) في الميادين المتعلقة بما يلي [1]:

-إصدار النقد

-تحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها ،وضع قواعد الوقاية في سوق النقد و يتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي الاختلال.

-غرفة المقاصة

-شروط اعتماد البنوك و المؤسسات المالية و فتحها ،شروط إقامتها، كذلك شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

مكوناته :

رسم توضيحي3 : مكونات مجلس النقد و القرض.

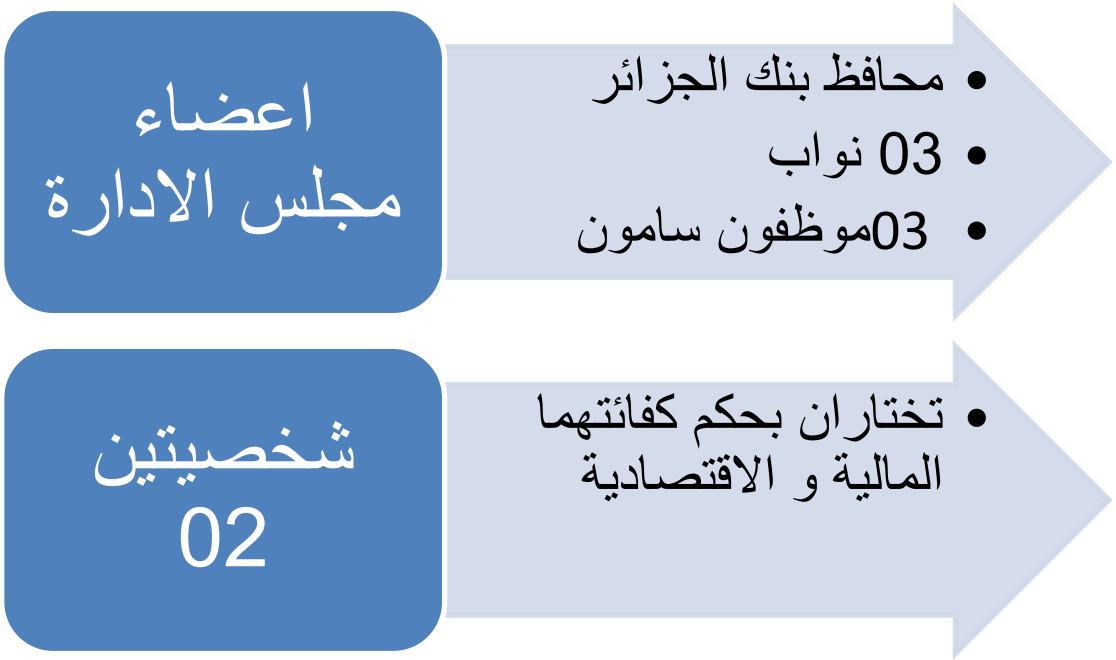

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض.

حسب المادة 60 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض انه يترأس المجلس محافظ بنك الجزائر. ثم يعقد المجلس 04 مرات على الأقل في السنة ،و يلتزم حضور 06 من أعضائه على الأقل في عقد الاجتماع ،و تخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات ،و في حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا.

[1] المادة 62 من الامر 03-11 في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.

بنك الجزائر :

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر و هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي [1].و هو المسؤول عن المراقبة و الإشراف على القطاع المصرفي الجزائري ،من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق السياسة النقدية الملائمة من اجل تسيير فعال للكتلة النقدية في البلد [2].

أنشئ بنك الجزائر بموجب قانون رقم 62-144 المؤرخ ي 13 ديسمبر 1962 تحت تسمية البنك المركزي الجزائري بموجب هذه القوانين ، تعتبر بنك الجزائر مؤسسة وطنية مع الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.لا يخضع لقواعد المحاسبة العامة أو لرقابة ديوان المحاسبة أو السجل التجاري.

إدارة بنك الجزائر:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.،

مجلس الإدارة : المحافظ ، نواب المحافظ الثلاثة و تمت إضافة ثلاثة مسؤولين كبار (بالإضافة إلى ثلاثة مناوبين) يعنون بمراسيم رئاسية.

هيئة المراقبة :تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتكون من مراقبين يجب أن تكون لهما معارف لا سيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنك المركزي تؤهلهما لأداء مهمتهما.

مهام بنك الجزائر :

مهمات لصالح الجهاز المصرفي وعلى وجه الخصوص:

-تحيين قائمة البنوك و المؤسسات المالية.

-تسيير مصلحة مركزية المخاطر الخاصة بالشركات و قطاع الأسر .

- مراقبة ورصد الأداء السليم والكفاءة وأمن نظام الدفع.

مهمات لصالح الدولة و فروعها:

- مصرف الدولة يقوم بجميع معاملاتها النقدية ،البنكية والائتمانية.

-الخدمة المالية لقروض الدولة و كذا حفظ الأموال المنقولة التابعة للدولة و تسييرها.

بالنسبة للجماعات و المؤسسات العمومية:

- الخدمة المالية و توظيف قروضها.
- دفع قسائم السندات المالية التي أصدرتها.[3]

مهام لصالح الحكومة:

---

[1] المادة 11 من قانون 10/90 المؤرخ في 10/14/**90 المتعلق بالنقد والقرض**. الجريدة الرسمية رقم 18.

[2] Belkhiter mohamed el amine ، bouzouina sara ،stress test outil de la supervision bancaire .diplome master ،esc ،2016/2017 ،p : 31.

[3] المادة 50 من نفس الأمر

استشارة، مساعدة في المفاوضات، اقتراح التدابير في المجال النقدي،

مركزية عائدات الصادرات من منتجات التعدين والطاقة من مجال الدولة.[1]

اللجنة المصرفية CB:

بنص قانون النقد و القرض في مادته 143 على أنه " : تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة" .

بموجب قانون النقد و القرض ، يتكون مجلس الإدارة اللجنة المصرفية من ثمانية أعضاء:

– الحاكم ، الرئيس ؛

– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم لاختصاصهم في الشؤون المصرفية ، المالية والمحاسبة.

– قاضيان معاران ، أحدهما من المحكمة العليا ، يختاره أول رئيس والآخر لمجلس الدولة يختاره

رئيسه ، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء ؛

-ممثل عن ديوان المحاسبة يختاره رئيسه من بين المستشارون الأوائل.

-ممثل عن وزير المالية.[2]

-صلاحيات اللجنة المصرفية:

مراقبة مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها.

-المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها.

-تفحص شروط استغلال البنوك و المؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعيتها المالية.[3]

* بنك الجزائر مسؤول عن تنفيذ هذه الرقابة نيابة عن اللجنة المصرفية من خلال وكلائه.[4]

*تنظم اللجنة برنامج عمليات المراقبة التي تقوم بها و تحدد قائمة التقديم و صيغته وأجال تبليغ الوثائق و المعلومات التي تراها مفيدة.

ويخول لها أن تطلب من البنوك و المؤسسات المالية جميع المعلومات و الإيضاحات و الإثباتات اللازمة لممارسة مهمتها و تبليغها بأي مستند أو معلومة.[5]

المطلب الثاني :مقاربات الإشراف البنكي.[6]

الجهاز المصرفي يتكون من نوعين من مخاطر التي تؤدي به إلى أزمة، الأول يعرف بالخطر الداخلي و الذي يتطلب إشراف فردي للبنوك و المؤسسات المالية ،أما الثاني يعرف بالخطر الخارجي الذي يدرس مخاطر عدم السداد .

---

[1] المادة 114/130 من نفس الامر140

[2] المادة 08/106 الأمر 03-11 .

[3] المادة 105 من نفس الأمر..

[4] (المادة 108 ، 108 مكرر)من نفس الأمر.

[5] المادة من نفس الامر109.

[6] Mme.OULD MOHAND Souad، Réglementation prudentielle et supervision bancaire،partie01.ESC ، Année académique : 2021-2022 ،pp :49-51.

المقاربة الاحترازية الجزئية (micro):

يتكون بشكل أساسي من تحديد إطار محاسبي و قانوني (معايير رأس المال، قياس المخاطر، الرقابة الداخلية ، الخ) التي يجب على كل بنك تطبيقها بشكل فردي ، بهدف حماية المودعين .

- هذا لضمان سلامة ومتانة البنوك على المستوى الفردي.
- ضمان الملاءة المالية للبنوك، بهدف أساسي هو حماية المودعين.

المقاربة الاحترازية الكلية (macro):

هذا النوع لا يهتم بالبنوك بشكل فردي و لكن يهتم بالقطاع المصرفي ككل ،إذن من الممكن أن يكون كل بنك يحقق الشروط الاحترازية (امن و صلبة مالية) بصفة فردية ،و لكن هذا لا يكفي لنقول ذلك على الجهاز المصرفي ككل.

الهدف من الإشراف الاحترازي الكلي:

- منع مخاطر الإفلاس أو الفشل العام للنظام المصرفي.
- التأكد من سلامة ومتانة النظام المصرفي هدفها العام هو منع المخاطر النظامية.

إجراءات الإشراف البنكي :

الرقابة المستندية (le contrôle sur pièce)[1]:

ترتكز الرقابة المستندية على فحص الوثائق والمستندات المحاسبية والاحًترازية، حيث تنجز هذه الرقابة على أساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك إلى اللجنة الصرفية بانتظام، كما تدعم أيضا بالمقابلات المنتظمة التي يجريها المكلفون بالرقابة مع إطارات ومسيري البنك. و تتمثل المهمة الأساسية لهذه الرقابة في فحص الوضعية المالية للبنوك بانتظام، وذلك لتحقيق الإغراض التالية:

- توضيح التطورات غير الملائمة، خاصة فيما يتعلق بمخالفات القوانين التنظيمية .
- اقتراح ومباشرة بعض الأعمال.
- إلزام مؤسسة ما على وضع حد لنشاطها، قبل أن تصبح غير مليئة.

المميزات الأساسية للرقابة المستندية:

تتميز الرقابة المستندية بالدوام و الاستمرار ، كما تكون رقابة شاملة ، فهي تخص كل المؤسسات الخاضعة للمراقبة و تغطي الرقابة المستندية مجموع الأنظمة و القوانين البنكية، و يكون لها دور الإنذار (دور وقائي)، إذ تتحصل على معلوماتها من مصادر متعددة نذكر منها : مؤسسات القرض، تقارير التحقيقات الميدانية، محافظي الحسابات.

الرقابة الميدانية:[2]

يجريها المصرف المركزي عن طريق إيفاد مندوبية بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك التجاري و مدى سالمة القروض التي يمنحها من الوجهة

---

[1] Banque d'Algérie: " **Séminaire sur la supervision bancaire**"، Ecole supérieur des banques (ESB)، Alger، du 21-03-2004، pp .11-15.

[2] ،محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007 .ص.330.

الفنية .وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالاطلاع على كافة دفاتر و سجلات البنك التجاري ، وقد يقدم إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

أهداف الرقابة الميدانية:[1]

تهدف الرقابة الميدانية من خلال القيام بمختلف الوظائف المنوط بها إلى تحقيق الأهداف التالية :

- أمن و شمولية المعلومات المحاسبية ;
- احترام القوانين التنظيمية ;
- توفير معلومات مفصلة لصالح الأمانة العامة للجنة المصرفية ;
- تحليل الوضعية المالية في مجال المحاسبة، تحليل الملفات و تصنيفها و تعيين المئوونات في ميدان القروض ;

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية،2011، ، ص.61.

خاتمة الفصل:

يرتبط أي نشاط اقتصادي أو مالي بالمخاطر ، ويجب إدارتها من خلال اللوائح المناسبة لحماية المؤسسات المسؤولة عن هذه الأنشطة من هذه المخاطر. ولهذا الغرض وضعت لجنة بازل لوائح احترازية لزيادة الوعي والسيطرة على النظام المصرفي والمالي من أجل تجنب الكوارث ، خاصة بعد أزمة عام 2008 التي تسببت في انهيار نظام بأكمله مما تطلب إحياء الاقتصاد العالمي ، جعلت العولمة من هذا العالم قرية صغيرة حيث جميع البلدان مترابطة بشكل حتمي لا سيما من خلال المعاملات التجارية والمالية ، ومن هنا جاء الالتزام بتوحيد قواعد عمل النظام المالي العالمي ، وهو أحد الأهداف التي أعلنت عنها لجنة بازل ، وتحاول الجزائر تكييف لوائحها باستمرار مع الإصلاحات التي أجريت في اللوائح الاحترازية الدولية ، من خلال الصادر قوانين تتماشى مع تطور النظام المالي الدولي ولكنها تتكيف أيضًا مع واقع تطور النظام المصرفي والمالي الوطني.

الفصل الثاني اختبارات الأوضاع الضاغطة كأداة للرقابة و تسيير المخاطر.

تمهيد:

في أعقاب الأزمات المالية لعام 2007 (الآثار النظامية للقروض الفرعية ، وإفلاس المقرضيين الرئيسيين) والتضخيم في عام 2008 (الأسواق المالية ، والقروض ، والعقارات ، والاستثمارات الجماعية....) عززت السلطات التنظيمية متطلباتها من حيث **الملاءة والسيولة**. تتوقع الآن أن تكون المؤسسات المالية قادرة على تقييم وضعها في حالة حدوث تدهور في الظروف التي تعمل فيها وحماية نفسها. في هذا المنظور ، يطلبون بانتظام من البنوك تقييم تأثير بعض **الصدمات** وقدرتهم على الصمود كجزء من برنامج اختبار ضغط البنوك ، أو "اختبار الإجهاد "، وهو تمرين يتكون من محاكاة الظروف الاقتصادية والمالية المتطرفة ولكن المعقولة من أجل دراسة النتائج أو العواقب على البنوك. يتم تنفيذ هذه الاختبارات من قبل البنوك المركزية أو من قبل البنوك بشكل فردي.

بعد التطرق في الفصليين السابقين إلى المخاطر البنكية التي تواجه النظام البنكي بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة ،و كذا الرقابة البنكية التي وضعت من طرف السلطات الرقابية للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي للبنوك،

سنخصص هذا الفصل لتقديم وشرح تقنية اختبار الضغط وبالتالي تحديد موقع اهتمامها بشكل أفضل في علاج إشكالية البحث الذي نحن بصدده .

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، حيث أن المبحث الأول يعالج عموميات حول اختبارات الأوضاع الضاغطة بما في ذلك تعريفها و دورها و أهميتها....

أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى منهجية اختبارات الضغط بما فيها من أنواع هذه الاختبارات و كيفية تطبيقها.....

المبحث الأول: تقديم اختبارات الضغط و دورها في البنوك.

المبحث الثاني: منهجية اختبارات الضغط

المبحث الأول: تقديم اختبارات الضغط و دورها في البنوك.

من خلال هذا المبحث، سنقوم بتقديم طريقة جديدة مستخدمة من طرف البنوك لفهم سبب وكيفية استخدامها في إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بهم والتي تسمى "اختبار الضغط"، والهدف من الاختبارات هو تحديد المؤسسات المتعثرة للحد من مخاطر حدوث أزمة مصرفية معطلة ؛ لذلك سوف نتعامل أولاً مع مفاهيم و أهداف تحديد الأهمية من إجراءها .

المطلب الأول مفاهيم اختبارات الضغط[1]:

تناولت العديد من الدراسات والإصدارات المهنية والمؤسسات المصرفية مفهوم اختبارات تحمل الضغوط كأداة مستحدثة وفعالة لإدارة المخاطر التى تواجه البنوك التجارية. حيث عرفت الوثيقة التى أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، 2009 Basel Comite on Banking Supervision.

اختبارات تحمل الضغوط بأنها " استخدام البنك مجموعة تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة فى ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الصدمات على مجموعة المؤشرات المالية للبنک، وبصفة خاصة الأثر على مدى ككفاية رأس المال والربحية وجودة الأصول ".

بينما قدم تقريرOntario)، (2013تعريف اختبارات تحمل الضغوط بأنها " أداه لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الموقف المالى لمؤسسة ما، ومحاولة تحديد أثر تلک الأحداث فى ظل الظروف الاستثنائية، من خلال تبنى الافتراضات المعقولة فى إدارة الأزمات."

وأخيراً قدمت دراسة(Hiroko، et.al ، (2012 مفهوم شامل لاختبارات تحمل الضغوط كأداة هامة من أدوات إدارة وتقييم المخاطر بأنها " آلية تستخدم لقياس نقاط الضعف فى المحفظة البنكية لمؤسسة ما أو النظام المالى ككل، فى ظل سيناريوهات افتراضية مختلفة تحاكي إستراتيجية ماذا لو.... ؟ بهدف تقدير ما يمكن أن يحدث لرأس المال والأرباح والتدفقات النقدية....الخ

تعريف اختبار الضغط في البنوك:[2]

عرفت لجنة بازل اختبارات الضغط في مقرراتها الثالثة على أنه أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدم من قبل البنوك كجزء من إدارة مخاطرها الداخلية، حيث تنبه إدارة البنك من النتائج السلبية غير المتوقعة موزعة من المخاطر، كما تزودها بمقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات ،

يمكن تعريف اختبارات الضغط على أنها تقنيات وعمليات احترازية تقوم بها البنوك لتقييم مدى قدرتها على مواجهة الصدمات المستقبلية الناتجة عن مختلف المخاطر المالية.

ويعرفها صندوق النقد الدولي [3] بأنها " تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات

---

[1] د محمد علي شحاتة نموذج مقترح للقياس و الإفصاح المحاسبي عن اختبار تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ،دراسة تطبيقية كلية التجارة جامعة مدينة السادات ،مصر، 2012 ص 203.

[2] Basel Committee on Banking Supervision، **Stress testing principles**، Consultative Document، Bank of international settlements Basel، 2017، p5.

[3] International Monetary Fund، monetary and capital markets department، **Macro financial stress testing – principles and practices**، August 22، 2012، p8.

لمالية أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو **سيناريوهات** محددة . فهي اختبارات كمية تتوقع ما سيحدث **لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية**... الخ للمؤسسات المالية بصفة منفردة أو النظام المالي .ككل إذا حدث وأن تحققت بعض المخاطر أو جلها .

اللوائح التنظيمية:

يعد تطبيق اختبارات الضغط المصرفية التزامًا تنظيميًا للمؤسسات المالية .

دوليا:

حسب لجنة بازل جانفي 1966 ،النظام 97-02 (لجنة التنظيم المصرفي و المالي).

وطنيا(الجزائر):

المتطلبات التنظيمية لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة في البنوك الجزائرية.

-في عام 2011 ، تطلب الأمر رقم 11-08 من البنوك إجراء سيناريوهات الضغط لإدارة مخاطر السيولة.

في عام 2014 ، ظهر حكمان تنظيميان يتطلبان اختبارات الإجهاد من حيث الملاءة ، وهما يسنان ما يلي:[1]

المادة 16 من اللائحة رقم 14-02 بتاريخ 16/02/2014 المتعلقة بالمخاطر الكبيرة والممتلكات

تضع البنوك والمؤسسات المالية بشكل دوري سيناريوهات الأزمات المتعلقة **بتدهور مخاطر الائتمان** للأطراف المقابلة الرئيسية.

يجب أن تأخذ هذه السيناريوهات في الاعتبار على وجه الخصوص تركيزات مخاطر الائتمان والقيمة الممكن تحقيقها للضمانات.

-المادة 34 من اللائحة رقم 14-01 بتاريخ 16/02/2014 بشأن معاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

" يجب على البنوك والمؤسسات المالية إجراء اختبارات ضغط لتقييم مدى ضعف محفظة قروضها في حالة حدوث تراجع في الاقتصاد أو تدهور جودة الأطراف المقابلة**"**

الأهداف من اختبار الضغط:

الغرض من اختبار الإجهاد له بعدين.

بالنسبة **للجنة بازل** ، فإن الأمر يتعلق قبل كل شيء بتنفيذ الوقاية من خلال ضمان قدرة البنوك على التعامل مع فترات الظروف الاقتصادية السيئة من خلال تقدير مبلغ كبير بما فيه الكفاية من رأس المال ، وذلك لتجنب حدوث أزمة نظامية ؛

من وجهة نظر **البنوك،** يعد الضغط فرصة لاستكمال تحديد إستراتيجية المخاطر الخاصة بها ورؤية تطورها التجاري ومخاطرها على المدى المتوسط.

ونعد من الأهداف الأساسية لاختبارات الضغط:

[1] المادة 16 من الامر 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى و المشاركات .

أهداف إجراء تطبيق اختبار الضغط في البنوك[1]:

تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: حيث تقوم اختبارات الضغط بتحليل منظومة المخاطر لدى البنك وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات ،وبالتالي تعتبر جزءا رئيسيا من عمليات إدارة المخاطر في البنك بمستوياتها المختلفة وبذلك تكون لها القدرة على تحديد المخاطر وتركزها وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي للبنك.

المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي: حيث تساعد اختبارات الضغط في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الموجه لتغطية المخاطر ذات الأثر المادي، التي تواجه البنك وأي سيناريوهات لصدمات مالية محتملة الحدوث. كما تساعد في تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توافره خلال السنوات القادمة.

المساعدة في إدارة السيولة: حيث تقوم اختبارات الضغط بتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.

تعزيز ثقة الرأي العام في استقرار القطاع المصرفي : وذلك بالقيام بنشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى القطاع ككل، مما يدل على قدرة القطاع على تحمل أسوأ السيناريوهات الممكنة الحدوث

يساعد في تحديد عوامل الخطر الأكثر صلة.

تحسين الشفافية وتعزيز التواصل بشأن المخاطر.

تقييم جدوى خطة العمل.

اختبار فعالية نماذج المخاطر.

أهمية اختبارات الضغط في المؤسسات المالية[2]:

تتمثل الغاية من اختبارات الضغط في تمكين مؤسسات الخدمات المالية،البنوك والسلطات الرقابية و الإشرافية من:

تقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية و البنوك على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية السلبية

تمكين السلطات الرقابية والإشرافية من تقييم التأثير المحتمل لتلك الصدمات على الاستقرار المالي لدولها.

-كما تستخدم أيضا السلطات الرقابية و الإشرافية اختبارات الضغط بوصفها أداة رقابية لتشجيع مؤسسات الخدمات المالية و البنوك على تكوين رأس مال كاف و وهامش سيولة إضافية والحفاظ عليهما،

بالإضافة إلى وضع خطط لتخفيف المخاطر تستهدف تشكيلة متنوعة من الأوضاع السلبية. تأخذ اختبارات الضغط مستويات مختلفة من التعقيد وفقا لمستويات مختلفة من التجميع، بما في ذلك على مستوى المحفظة الاستثمارية، ومستوى المؤسسة، ومستوى المجموعة أو المستوى المجمع لنظام مالي بأكمله. كما يمكن أيضا إجراء اختبارات الضغط إما عن طريق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو السلطات الرقابية و الإشرافية.

---

[1] الدكتور بندر حجار،و آخرون، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية –القطاع المصرفي-2016،ص04

[2] الدكتور بندر حجار،و آخرون، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية –القطاع المصرفي-2016،ص04

تسهيل تصميم ومحاكاة اختبارات ضغط الملاءة المالية و السيولة، بما في ذلك توفير إرشادات بشأن إقامة روابط مالية كلية، وإجراء سيناريوهات تعتمد على افتراضات ومعاملات ضغط مختلفة.

تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية، السيولة، ومدى كفاية رأس المال.

حوكمة اختبارات الأوضاع الضاغطة:[1]

تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءا أساسيا من حوكمة و ثقافة إدارة المخاطر لدى البنك،و ذلك لتعزيز قدرة البنك على تحديد و ضبط المخاطر ،و يتضمن هذا استخدام هذه الاختبارات في إدارة مخاطر الائتمان، مخاطر المحفظة الاستثمارية بالإضافة إلى إدارة المخاطر ذات العلاقة بأنشطة معينة في البنك أو إستراتيجية عمل البنك ككل ، حيث تستخدم نتائج الاختبارات في اتخاذ القرارات على المستوى الإداري ،بما فيها القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.

دور مجلس الإدارة:

يتمثل دوره بضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات و مواجهة المخاطر المرتفعة ،وتقع عليه المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك،و التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري ،و يتمثل دور المجلس الرئيسي في اعتماد الفرضيات و السيناريوهات المستخدمة و تحليل نتائج الاختبارات و اعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءا على هذه النتائج.

دور الإدارة التنفيذية العليا:

تقوم بتنفيذ و مراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة،

و بما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ،كما تقوم بالتأكد من توفر عامل مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر للإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة و أن الدائرة تمتلك الأدوات و الوسائل المناسبة لذلك،و كذلك التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك ،على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة و موثقة ، كما تقوم الإدارة بمراقبة استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع و تحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك و في عملية التخطيط لرأس مال و السيولة.

عوامل نجاح اختبارات الضغط:[2]

يتطلب نجاح تطبيق الأوضاع الضاغطة أن تتوفر لدى البنك بنية تحتية مناسبة تساعد في إجراء هذه الاختبارات بشكل دقيق و شمولي و بحيث تتضمن ما يلي :

قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة و الشمولية ، نظم معلومات إدارية مناسبة،بالإضافة إلى قيام البنك بتكريس موارد كافية للمحافظة على البنية التحتية و تطويرها لتمكينه من تحديث المنهجيات بصفة دورية لتطبيق سيناريوهات جديدة عند الحاجة إليها،على أن تكون البنية التحتية مرنة بما يكفي لتسمح بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة سواء على مستوى نشاط معين في البنك أو على مستوى البنك ككل .

---

[1] مجلس محافظي البنوك المركزية و صندوق النقد الدولي ، المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة ، صندوق النقد العربي ابوظبي الإمارات ،رقم 88 ،2018،ص ص 8-9 .

[2] مجلس محافظي البنوك المركزية و صندوق النقد الدولي، **نفس المرجع السابق.**

تناسب نظم المعلومات التي يستخدمها البنك مع حجم و طبيعة و مدى تعقيد أعمال البنك

و هيكل مخاطره.

أن تتوفر لدى البنك آلية مناسبة لتوفير تقارير دورية عن الاختبارات و نتائجها للإدارة التنفيذية العليا و مجلس الإدارة و في الوقت المناسب.

إضافة لما تقدم ،يتطلب تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة و استعمال النماذج و المنهجيات لاختبار أثرها على البنك ،الحوار بين مختلف الخبراء و المعنيين في هذا المجال في البنك،و بحيث تقوم دائرة إدارة المخاطر بتنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة و ذلك لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات الأوضاع الضاغطة المحتملة و ذلك بهدف تحديد الفرضيات و السيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية و الخارجية التي قد يتعرض لها البنك ،وبحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك مثل : مسئولي إدارة المخاطر ،المحللين الاقتصاديين،مسئولي دوائر الأبحاث و الدراسات و التسهيلات و الخزينة ....الخ .

المبحث الثاني :منهجية اختبارات الضغط:

تتعلق تقنيات اختبار الضغط الأكثر شيوعًا بتحديد تأثير الأزمة ، والتي تحتوي على أحداث من المحتمل أن تحدث في المستقبل ، على عوامل الخطر اعتمادًا على مدى تعقيد المحفظة التي سيتم التأكيد عليها أو وفقًا للبيانات ونظام الكمبيوتر المتاح بالنسبة للبنك أو لأسباب أخرى مماثلة ، فإن ممارسة اختبار الإجهاد لها احتياجات مختلفة ولهذا السبب توجد طرق مختلفة لإجراء اختبارات الضغط من خلال هذا المبحث، سنكتشف أولاً النماذج المختلفة بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من الإجهاد. الاختبارات التي قد تكون موجودة ، ثم سنتحدث عن الأساليب المستخدمة لإجراء هذه الاختبارات.

المطلب الأول نماذج اختبارات الضغط:

من حيث النطاق يمكن لاختبارات الضغط أن تأخذ جانبين جانب كلي و جانب جزئي:[1]

1. اختبار الضغط الجزئي micro stress test:

هذه هي اختبارات ضغط المحفظة التي تساعد في إدارة مخاطر المؤسسات المالية على المستوى الفردي. يتم تنفيذها من خلال تطبيق ، على أساس النماذج الخاصة بالبنوك التي تم تكييفها مع المخاطر التي قد تواجهها ، الصدمات الناتجة عن تدهور الوضع الداخلي للكيان الذي تم اختباره بشكل فردي ، من أجل دراسة التأثير الناجم.

2. اختبار الضغط الكلي macro stress test:

يتم إجراء هذه الاختبارات بهدف الإشراف والمخصصة للنظام المالي بأكمله. يتم تطبيقها من قبل البنوك المركزية ، والتي تقترح سيناريوهات مشتركة للأزمة لمختلف المؤسسات من أجل اختبار السلامة المالية للبنوك والمؤسسات المالية واستقرار النظام الذي تعمل فيه.

تعمل اختبارات الإجهاد الكلي كجهاز إنذار مبكر خلال فترات الأزمات، مما يجعل من الممكن، على عكس اختبارات الإجهاد الجزئية التي تركز فقط على المستوى الفردي، تقييم مرونة النظام المالي عندما يتأثر بأزمة العدوى.

[1] GUERROUCHE Aghiles ، DJOUADI Yanis، Les stress tests : outil de supervision bancaire (application sur le risque de crédit)،mémoire master Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou p43 2019/2020

من يجري اختبار الضغط؟

رسم توضيحي4 : إجراء اختبارات الضغط.

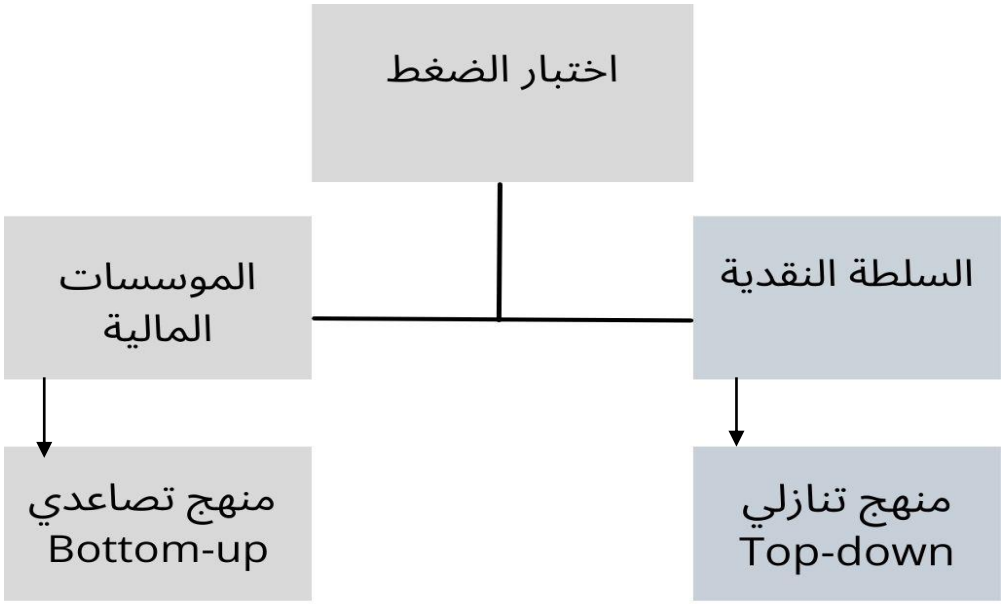

المصدر: من انجاز الطلبة بناءا على ما سبق

مناهج اختبارات الأوضاع الضاغطة[1]:

هناك طريقتان رئيسيتان لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة :

المنهج التصاعدي الذي يستخدم بموجبه كل بنك نماذجه الداخلية، والنهج من أعلى إلى أسفل الذي ينص على تطبيق السلطات التنظيمية لنماذجها الخاصة.

المنهج التصاعدي bottom up:

يتم إجراء التحليلات التصاعدية على أساس فردي على مستوى البنوك نفسها، وربما يتم تجميعها من قبل السلطات الإشرافية. وبالتالي، فإن النهج "التصاعدي" يحلل تأثير الصدمات من خلال مراعاة محافظ البنوك.

يسمح النهج التصاعدي بتقييم التغييرات في قيمة المحفظة. ويتم تسهيل هذه المهمة لوكالات المراقبة من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتكوين المحفظة التجارية والاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات المالية الوصول إلى قاعدة بيانات الملكية التي تساعد في تقييم التغييرات المحتملة في قيمة المحفظة في ظل سيناريوهات الضغط.

ومع ذلك، فأن الاختبارات التي أجريت باستخدام هذا النهج لها بعض الحدود:

[1]De Bandt et VichettOung (2004) Bilan des « stress tests » menés sur le system bancaire français étude banque de France • Revue de la stabilité financière • N°5 • Novembre 2004 p 56

تتم صياغتها عادة بدون إشارة صريحة إلى سيناريو اقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، عندما تستند الاختبارات إلى أحداث تاريخية ، فإنها لا تستطيع أن تلتقط بفعالية التغييرات المستقبلية في البيئة الاقتصادية التي تؤثر على أداء المحفظة ؛

يمكن أن يؤدي استخدام تقنيات النمذجة المتطورة أيضًا إلى خلق إحساس زائف بالأمان والرضا عن النفس دون تحليل مدروس للظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية[1]:

3. المنهج التنازلي Top-down:

النهج من أعلى إلى أسفل ، الذي تفضله البنوك المركزية غالبًا ، لأن هدفها الرئيسي هو فهم كيف يمكن للتغييرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية أن تؤثر على النظام المالي العام وليس فقط مؤسسة مالية معينة.

تساعد هذه الطريقة على فهم وتحديد المصادر المحتملة لهشاشة النظام المالي الناشئة عن التغيرات في الظروف الاقتصادية. قد يكون من المفيد بشكل خاص التقاط المخاطر الكامنة المرتبطة بالفواصل الهيكلية التي كان من الممكن أن تظل دون أن يلاحظها أحد إذا تم تحليل البيانات التاريخية فقط.

ومع ذلك، فإن النهج من أعلى إلى أسفل له حدود يمكننا التمييز من بينها:

-يمكن أن يؤدي تجميع ومقارنة المحافظ غير المتجانسة على أساس الافتراضات وطرق الحساب المختلفة إلى جعل النتائج غير موثوقة؛

-تتفاقم مشكلة التجميع بسبب زيادة استخدام الأدوات خارج الميزانية العمومية للمؤسسات المالية. قد لا يتم تسجيل التعرض الناتج عن أدوات خارج الميزانية العمومية بشكل صحيح في النموذج العالمي الفردي.

- النمذجة الواقعية للعلاقة بين التغيرات في الظروف الاقتصادية والتغيرات في عوامل الخطر غير دقيقة والتفاعل الديناميكي بين المتغيرات وعوامل الخطر الاقتصادية التي تلتقطها هذه النماذج قد لا يكون ذا صلة.

[1] Charls Enoch، Expert forum on advanced techniques on stress testing: Application for supervisors (https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/**stress**/.../ce.pdf) consulté le 2022/04/03

مقارنة بين المنهج التنازلي و التصاعدي:[1]

جدول5 : مقارنة المنهج التنازلي و التصاعدي:

المنهج التنازلي Top down :	**المنهج التصاعدي bottom up:**
الايجابيات: خلال تطبيق نفس النموذج على مؤسسات مختلفة، يمكن للسلطات مقارنة النتائج والحصول على لمحة عامة عن مدى تعرض كل بنك لنفس يزيد من صعوبة مراعاة الخصائص المحددة لكل مؤسسة. أقل تطلبا من حيث البيانات؛ يسمح بالتقاط آثار العدوى بشكل أفضل ؛ النتائج ذات مغزى أكبر.	تعكس النماذج المصرفية قدرًا كبيرًا من البيانات التفصيلية حول محافظ البنوك وحالات التعرض للمخاطر، وبالتالي توفر معلومات حول العوامل المحددة التي توضح نتائج الاختبار؛ بساطة تنفيذه.
السلبيات : توفر الاختبارات معلومات أقل عن العوامل التفسيرية للنتائج مقارنة بالاختبارات التي تندرج تحت النهج التصاعدي ؛	لاتأخذ الاختبارات في الحسبان التفاعلات مع البنوك الأخرى في أوقات الشدة ، ولا التأثيرات التي قد تنتج عن الشبكة ؛ انخفاض جودة النتائج بسبب التجميع.

المصدر: انجاز الطلبة.

[1] Dyhia Ammar khoudja ، mémoire de master école supérieur de commerce، stress tests :cas des banques algériennes،2014،P42.

المطلب الثاني :أنواع اختبارات الأوضاع الضاغطة في مختلف المستويات :[1]

اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة :

تم تصميمها لتقييم مرونة مؤسسة خدمات مالية فردية في التعامل مع الصدمات السلبية في الاقتصاد الكلي، ويتم إجراء الاختبارات بشكل رئيسي من قبل البنوك فردية لأغراض إدارة المخاطر المؤسسة و/أو الامتثال التنظيمي، ويمكن أيضا للسلطات الرقابية والإشرافية إجراء اختبارات الضغط على مستوى البنك ليتعرف على الأضعف في دولة من أجل الشروع في التدابير التصحيحية اللازمة ضد المؤسسات الضعيفة لمنع انهيارها.

اختبارات الضغط على نطاق النظام:

تم تصميمها لتقييم مرونة نضام مالي بأكمله بدلا من مؤسسات فردية فقط ، وتجرى اختبارات الضغط على مستوى النظام من قبل السلطات الرقابية والإشرافية وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، وتمكن نتائج اختبار الضغط الكلي السلطات الرقابية والإشرافية من استحداث سياسات بشكل استباقي لمنع إخفاق القطاع المصرفي

اختبارات الضغط على نطاق الصناعة الإسلامية :

إذا ما تحقق حدوث صدمة اقتصادية كلية شديدة ومعقولة الوقوع، يتم تقديم اختبارات الضغط على نطاق الصناعة بوصفها ممارسة مبنية على مجمعة للقطاع المصرفي الإسلامية فقط، وتتيح النتائج للسلطات الرقابية والإشرافية إمكانية تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف محتملة تجاه الصدمات الشديدة معقولة الوقوع في النظام المصرفي الإسلامي.

كيفية تطبيق اختبارات الضغط:

1. اختبارات الحساسية:[2]

يقيس اختبار الحساسية البسيط تأثير صدمة واحدة أو أكثر على نوع معين من المخاطر على قيمة المحفظة على المدى القصير ؛ على سبيل المثال ، تخفيض / إعادة تقييم العملة بنسبة -10٪ و + 10٪ في سياق التغيرات في مخاطر سعر الصرف أو تغيرات منحنى العائد بمقدار +/- 100 نقطة أساس في سياق مخاطر سعر الصرف. 'الفائدة. توفر هذه التحليلات معلومات عن المخاطر الرئيسية وتساعد على تحسين فهم تركيز المخاطر المحتملة في واحد أو أكثر من عوامل الخطر. بشكل عام ، يصاب عامل خطر واحد بالصدمة بينما يُفترض أن يتم تقليل المتغيرات الأخرى (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى).

من أجل إجراء اختبارات الحساسية، يجب على المؤسسة تحديد محركات المخاطر ذات الصلة ، على وجه الخصوص[3]:

- عوامل مخاطر الاقتصاد الكلي ،

---

[1] الدكتور بندر حجار،و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص ص 18-19.

[2] Blkhatir mohamd el amine Bouzouna sara stress test ;outil de supervision bancaire ;mémoire master ESC Alger 2017 p 53.

[3] CEBS Guidelines on Stress Testing (GL32) / 26 Août 2010 (voir https ://www .eba.europa.eu /documents/10180/ 16094/ ST Guidelines.pdf) consulté 15/04/2022.

- عوامل مخاطر الائتمان (مثل التغيير في قانون الإفلاس)

- عوامل المخاطر المالية (مثل التقلبات المتزايدة في أسواق الأدوات المالية)

الأحداث الخارجية (مثل أحداث المخاطر التشغيلية ، وأحداث السوق ، والأحداث التي تؤثر على المناطق الإقليمية أو قطاعات الصناعة ، وما إلى ذلك).

ومع ذلك ، فإن "بساطة" اختبارات الحساسية قد تجعلها أقل قدرة على اكتشاف المخاطر ، والتي لن يتم اكتشافها أيضًا من خلال طرق قياس المخاطر الأخرى ، وبالتالي يبدو من المنطقي أن تستخدم البنوك اختبارات حساسية أقل من الاختبارات مع السيناريو .

يجب على البنك بعد ذلك التأكيد على عوامل الخطر المحددة باستخدام درجات مختلفة من الشدة. من المرجح أن تتأثر شدة الصدمات أحادية العامل بالخبرة التاريخية طويلة المدى ، ولكن من الأفضل استكمالها بالافتراضات النظرية لاختبار مدى تعرض المؤسسة لعوامل الخطر المحددة.

2. اختبار السيناريوهات[1]:

يفحص تحليل السيناريو كيف تتغير قيمة المحفظة لمجموعة من التغييرات المتطرفة في مؤشرات المخاطر.

سيناريوهات اختبار الأوضاع الضاغطة هي أحداث متطرفة أو علامات سوداء يصعب التنبؤ بها والتي لا يمكن بناء نماذج سيناريو متوافقة معها بسهولة. هناك نوعان من السيناريوهين المتميزين اللذين تم تضمينهما في تنفيذ اختبار التحمل. لدينا السيناريوهات الأساسية وسيناريوهات الإجهاد المعاكس. تعكس سيناريوهات خط الأساس الحالة الطبيعية (الحالية) للاقتصاد ، وتصف سيناريوهات الإجهاد الاقتصادي الكلي آثار الأحداث السلبية الشديدة ولكن المعقولة على ظروف الاقتصاد الكلي.[2] يجب أن تأخذ سيناريوهات الإجهاد في الاعتبار هيكل الميزانية العمومية والخصائص المحددة للمؤسسة. لذلك يجب أن تغطي الصدمات جميع المخاطر التي تتعرض لها. بالإضافة إلى ذلك ، لتقييم تكرار حدوث السيناريوهات ، يمكن اعتماد نهجين ، ثلاث درجات من الخطورة وأربعة أنواع مقترحة.

<u>مناهج السيناريو:[3]</u>

لتكون قادرًا على تلبية معقولية الأحداث ، يوصى بالاعتماد على الأحداث التاريخية ، ولا سيما تجارب الأزمات ، لبناء السيناريوهات. لكن من ناحية أخرى ، تستند بعض الدراسات إلى تعريف سيناريو افتراضي.

النهج التاريخي:

يحاكي تحليل السيناريو التاريخي نفس البيئة المالية الكلية، بمعنى آخر ، يتألف من إعادة إنتاج معايير الأزمات السابقة في سيناريوهات الأزمة المصممة واستنباط التأثير على عوامل مخاطر السوق الحالية. ومع ذلك، فأن جودة السيناريوهات المقترحة ستتحدد باختيار فترات الأزمة هذه.

---

[1] Blkhatir mohamd el amine Bouzouna sara stress test ;outil de supervision bancaire ;mémoire master ESC Alger 2017 p 56

[2] Implémentation de « stress test » http://www.ecoasso.org/articles/TRINNOU_Mathieu.pdf consulté le 15/04/2022

[3] Blkhatir mohamd el amine Bouzouna sara stress test ;outil de supervision bancaire ;mémoire master ESC Alger 2017 p60

النهج الافتراضي:

يُطلق عليه أيضًا الطريقة الذاتية ، ويتألف السيناريو من حدث أو مجموعة من الأحداث الاقتصادية ، والتي غالبًا ما يعتمد احتمال حدوثها على حكم الخبراء. على الرغم من أن سيناريوهات ماذا لو هي الأنسب لبيئة السوق الحالية ، إلا أنها تفتقر إلى الموضوعية والاحتمالية المنسوبة لحدوثها.

لكي تكون فعالة ، يجب أن يكون هذا النوع من النهج ذات مصداقية. لذلك يمكننا النظر في:

استخدام درجات متعددة من الشدة في سيناريوهات الأزمة ودمج التفاعلات وآثار التغذية الراجعة بين عوامل الخطر التي تم النظر فيها ؛

إشراك عدد كبير من الأشخاص ذوي المهارات المتنوعة ومستويات المسؤولية العالية في بنائه ؛

وضع بانتظام سيناريوهات جديدة تتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية.

أنواع من السيناريوهات[1]:

• **السيناريو الأساسي:** يعتبر بمثابة خطة مرجعية ، فهو سيناريو خالٍ من الإجهاد على افتراض أن وضع المؤسسة المعنية سيتبع نفس التطور في المستقبل دون أي صدمة متوقعة.

• **السيناريو المعاكس**: يشار إلى هذا السيناريو عادة على أنه سيناريو متطرف، حيث يُفترض أن المؤسسة المعنية ستواجه صدمة شديدة في المستقبل مما يعرضها للخطر؛

• **سيناريو معتدل:** هذا سيناريو متوسط الشدة، والذي يفترض حدوث صدمة أقل حدة مما هو متوقع في السيناريو المعاكس.

أنواع السيناريوهات المختلفة:

هناك مجموعة واسعة من أنواع السيناريوهات التي يمكن استخدامها مع الأساليب والتطبيقات المختلفة. سنرى كذلك ما يلي:

• سيناريوهات عكسية ;

• سيناريوهات عامل واحد ;

• سيناريوهات تركيبية ;

• سيناريوهات متعددة الأحداث ;

• سيناريوهات خاصة بالشركة ;

• سيناريوهات عالمية ;

السيناريو العكسي:

الغرض من السيناريو العكسي هو تحديد سيناريو (أو أحداث متعددة تؤدي إلى سيناريو) يتوقع أن ينتج عنها مبلغ معين من الخسائر المالية. بمعنى آخر ، يتم إجراء اختبارات الضغط العكسي على أساس

[1] Faiza MOUSSAOUI le stress test diplôme master statistique et économique appliqué ; finance et actuariat ; ENSSEA ;kolea; 2015; p 60

نتيجة معروفة ومختارة مسبقًا في محاولة لمعرفة الأحداث التي يمكن أن يكون لها مثل هذا التأثير على البنك.

على سبيل المثال ، على مستوى التأمين ، يمكن استخدامه لتحديد مستوى تجربة الوفيات التي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس شركة التأمين على الحياة خلال العشرين سنة القادمة. يتمثل التحدي الكبير في تطوير مثل هذا السيناريو في تحديد العلاقات المتبادلة بين معلمات النموذج التي ستؤدي إلى مثل هذا السيناريو. تتمثل إحدى طرق تحديد هذه السيناريوهات في التقاط الظروف الخاصة في كل محاكاة يديرها نموذج رأس المال الاقتصادي الذي أدى إلى الإفلاس. كل هذه القواسم المشتركة بما في ذلك تلك المحاكاة "الشطرنج" ستكون منطقة تركيز للسيناريوهات العكسية. يمكن أن يكون تحديد السيناريو العكسي أداة قوية لإجراء فحص معقولية على نتيجة النماذج الداخلية، وبالتالي تقييم وتحديد حدود المخاطر المختلفة.

السيناريو التركيبي:

على عكس استخدام السيناريوهات التاريخية، تصف السيناريوهات التركيبية الظروف الافتراضية التي لم يتم ملاحظتها، وبالتالي يمكن تكييفها بسهولة أكبر مع موقف معين. قد تحدث هذه الشروط الافتراضية، لكن لم يتم ملاحظتها.

تتطلب السيناريوهات التركيبية افتراضات أكثر من السيناريوهات المستندة إلى التاريخ. لهذا السبب، فهم عرضة لتحدي أكبر وقد يكون من الصعب التواصل والمناقشة داخل الشركة ومع الأطراف الثالثة.

تتضمن أمثلة السيناريوهات التركيبية الأحداث التي تلتقط الخسائر المحتملة بسبب التكنولوجيا الجديدة ، وحدث السوق المالي ، وما إلى ذلك.

سيناريوهات خاصة بالشركة:

اعتمادًا على تعرض الشركة للمخاطر، يمكن أن يكون لظروف وأحداث معينة تأثير مالي مختلف بشكل كبير على الشركة عن صناعة الشركة. تحدد السيناريوهات الخاصة بالشركة الأحداث المصممة خصيصًا للتكوين المحدد لتعرض الشركة للمخاطر.

سيناريو عامل واحد:[1]

يمكن وصف عدة سيناريوهات من خلال تأثير حدث واحد. عادة ما يتم إنشاء هذه السيناريوهات من خلال تحديد حدث المشغل. يتكون هذا النهج من استخدام السيناريوهات التي تعدل متغيرًا واحدًا ، وتبقى المتغيرات الأخرى مستقرة ، على سبيل المثال: التحول المتوازي (لأعلى أو لأسفل) من 100 نقطة أساس لمنحنى العائد ، وتباين بنسبة 20٪ ضمنيًا للأصل ، و 10٪ تباين في مؤشر سوق الأوراق المالية ، تباين بنسبة 6٪ في سعر صرف عملة رئيسية ، تباين بنسبة 20٪ في سعر صرف عملة ثانوية ... إلخ.

سيناريو متعدد العوامل:

تساهم عدة عوامل في أي سيناريو مستقبلي. ستؤدي الأحداث الحالية أو المستقبلية المحددة إلى سلسلة من الأحداث الأخرى ، ربما على مدى الأشهر أو حتى السنوات القادمة ، لا سيما في حالة الأحداث الشديدة التي تؤثر على صناعة بأكملها أو جزء كبير من صناعة. ومن الأمثلة على ذلك أزمات الأسواق المالية العالمية أو الكوارث الطبيعية الكبرى أو الأحداث الإرهابية الشديدة.

[1] Jhon HULL، Gestion des risques des institutions financières

بشكل عام ، عندما يعاني أحد متغيرات السوق من صدمة ، تتفاعل أيضًا المتغيرات الأخرى. وهذا ما دفع المؤسسات المالية إلى تطوير سيناريوهات تختلف فيها عدة متغيرات في نفس الوقت. من الممارسات الشائعة استخدام التغييرات المتطرفة السابقة في متغيرات السوق.

السيناريوهات العالمية:[1]

السيناريوهات العالمية مفيدة بشكل خاص لتقييم الترابط العالمي بين المؤسسات المالية العاملة في مناطق مختلفة، ونقاط الضعف في هذه الأسواق الإقليمية المختلفة ، وارتباطاتها بالبنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والجهات الفاعلة الأخرى في السوق والمنظمين. من المرجح ، بالنظر إلى التركيز على المخاطر النظامية والروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، أن السيناريوهات العالمية ستلعب دورًا متزايدًا في التنظيم في المستقبل.

وظيفة اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية:

تتيح اختبارات الإجهاد توقع وقياس المخاطر المتعددة التي تواجه المؤسسة المالية.

كونها مكملة لطرق الإدارة الأخرى ، تُظهر اختبارات الإجهاد مجموعة واسعة من الاستخدامات. يجب أن تشمل هذه الأداة الأهداف الدقيقة التالية:

تحديد ومراقبة المخاطر:

يتيح اختبار الإجهاد إمكانية تحليل نشاط المؤسسة وأنواع المخاطر التي تواجهها. يجب أن يتكامل مع أنشطة إدارة المخاطر على مختلف المستويات ؛ على وجه الخصوص ، يجب أن تأخذ في الاعتبار التركزات والتفاعلات بين المخاطر في سياقات الأزمات التي قد يتم التغاضي عنها لولا ذلك. كأداة لإدارة المخاطر ، سيغذي برنامج اختبار الإجهاد عمليات وقرارات الإدارة المختلفة ، بما في ذلك القرارات الإستراتيجية التي تسمح بمواءمة التعرض للمخاطر مع تقبل المخاطر للخسائر الفادحة ، وبالتالي تسهيل الاتصال الداخلي (التحقق واتخاذ القرار). تنسيق أهداف تخصيص رأس المال الأمثل لتحقيق العوائد المرجوة كهدف أساسي.

تقديم منظور مكمل لأدوات إدارة المخاطر الأخرى:

وفقًا لما تتطلبه السلطات التنظيمية، يجب على البنوك والمؤسسات المالية إجراء اختبارات الإجهاد بانتظام (أو سيناريوهات الإجهاد) من أجل معرفة مقدار الخسائر الاستثنائية في حالة حدوث تغييرات خطيرة وهامة في الوضع الاقتصادي. ومع ذلك ، تجدر الإشارة على الفور إلى أن اختبارات الإجهاد لا تُستخدم بأي حال من الأحوال لحساب متطلبات رأس المال ، ولكن ينبغي أن تتيح تحديد مجالات المحافظ الأكثر حساسية للأزمات. الغرض من هذه المحاكاة هو استكمال إدارة المخاطر ونظام القياس..

المساهمة في تحديد رأس المال

تساعد اختبارات الإجهاد البنوك في تقييم مدى تحملها للمخاطر وتسمح لها باكتشاف المجموعات المختلفة من المخاطر التي تؤدي إلى خسائر فادحة أو حتى احتياجات رأس المال المحتملة.

[1] Stress testing & scenario analysis، International Actuarial Association، july 2013
(http:// www.actuaries.org/ CTTEES_SOLV/Documents/ StressTestingPaper .pdf)

في الواقع ، يستخدم عدد كبير من البنوك اختبارات الإجهاد كأداة تشخيصية لتقييم مدى كفاية رأس المال المخصص لمخاطر محافظهم الاستثمارية. وبالتالي ، يأخذ في الاعتبار جميع أنواع الأحداث ، حتى الأكثر كارثية ، من أجل الحصول على تخصيص أمثل لتحقيق العوائد المرجوة.

تحسين إدارة السيولة:

أصبح تقييم ملف السيولة للمؤسسات ، ولا سيما تلك ذات الطبيعة النظامية ، مطلبًا يضمن مرونة النظام المصرفي. ومن هذا المنطلق ، يجب أن تكون اختبارات الضغط أداة أساسية لتحديد وقياس والسيطرة على مخاطر السيولة التمويلية.

المساعدة في اتخاذ القرار في أوقات التغيير:

هذا لتوفير رؤية شاملة أثناء التحولات في الدورة الاقتصادية أو التغييرات الرئيسية في العوامل الخارجة عن سيطرة المؤسسة ؛ عندما تختلف البيئة الأخيرة بشكل كبير عن تلك المتوقعة في المستقبل القريب ؛ تلطيف التوقعات المؤسسية خلال فترات الاستقرار أو النمو المستدام.

وظيفة اختبارات الضغط في الاستقرار المالي [1]:

في مواجهة أزمة اتسمت بالحجم المنهجي ، أجرت السلطات الأمريكية ، على الرغم من السيولة الهائلة وجهود دعم رأس المال المعتمدة للبنوك ، سلسلة من اختبارات الضغط في إطار برنامج تقييم رأس المال الإشرافي SCAP ، الذي كان هدفه الرئيسي "إنتاج المعلومات" في لتبديد الشكوك حول الصلاحية النظامية للمؤسسات المصرفية واستعادة الثقة في النظام المصرفي.

أثناء تواجدها في الولايات المتحدة، نجحت اختبارات الإجهاد بسرعة في طمأنة المستثمرين، استخدمت السلطات الاحترازية الأوروبية هذه الأداة بكفاءة أقل. في الواقع ، كان على الاختبارات التي أجرتها الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) مواجهة انتقادات معينة تشكك في مصداقيتها .

يعود أصل هذا العجز إلى مشاكل تنظيمية:

1- جدول زمني ضيق ومتقلب.

2-التعقيد الناجم عن العدد المفرط من الجهات الفاعلة: EBA، والمفوضية الأوروبية ، والبنك المركزي الأوروبي وكذلك المشرفين الوطنيين.

3-لكن الانتقادات الرئيسية التي يتصدى لها السوق ككل تظل مركزة على الافتقار العام للشفافية والتناقضات المنهجية والانفصال عن الواقع.

المبادئ التي اقترحها صندوق النقد الدولي لاختبارات الضغط :[2]

المبدأ الأول : تحديد بعناية المحيط المؤسسي .

المبدأ الثاني : تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر.

المبدأ الثالث: تضمين جميع المخاطر والعوامل المخففة لها.

---

[1] Revue de la stabilité financière – Numéro spécial hedge funds • N° 10 • Avril 2007 P43،Mario DRAGHI

[2] Finance et développement ، Hiroko Oura et Liliana Schumacher، Des scénarios économiques extrêmes testent la résistance des banques، juin 2013.. pp 40-41

المبدأ الرابع: دمج وجهت نظر المستثمر في تصميم اختبارات الضغط.

المبدأ الخامس : لنشر النتائج ، لا تتواصل أكثر ، ولكن تواصل بشكل أفضل.

المبدأ السادس: ركز على المخاطر الشديدة.

. المبدأ السابع: لا تمهل الحدث غير المحتمل للغاية

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من مبادئ اختبار الأوضاع الضاغطة المذكورة أعلاه في النقاط التالية:

1/ من الضروري أن تكون معرفة جيدة بالمخاطر، والنماذج الاقتصادية، وتتبع قنوات انتشار المخاطر على مستوى المؤسسة وخاصة النظام المعني قبل بدء اختبارات الضغط.

2/ تعتبر الحالة المالية التي تتوافق مع **القيود التنظيمية** ولكنها لا تفي **بمتطلبات السوق** غير مواتية ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تصميم اختبارات الأوضاع الضاغطة مع مراعاة كلا الطرفين.

3/ يوصى بشدة النشر الذكي للنتائج من أجل تحسين الوعي بالمخاطر ،و ذلك من خلال الترويج لتسعير أكثر واقعية للمخاطر وتعزيز انضباط السوق في أوقات الأزمات.

4/ يسمح استخدام التقنيات الإحصائية والاقتصاد القياسي التي تم تكييفها مع درجات الخطورة العالية بتحديد أفضل للمخاطر الشديدة وبالتالي تحسين مستوى مصداقية النتائج.

5/ يجب أن يستند تقدير مقاومة مؤسسة أو نظام إلى جميع المصادر والأدوات القادرة على توفير معلومات موثوقة حول العوامل التي من المحتمل أن تهدد الاستقرار المالي وليس حصريًا على نتائج اختبارات الإجهاد. والتي لا تتوافق دائمًا مع ما في الواقع.

حدود ممارسة اختبارات التحمل[1]:

تم الكشف عن أربع عائلات من نقاط الضعف في تمارين اختبار الأوضاع الضاغطة بعد:

نقص التكامل في إدارة المخاطر:

- ممارسة اختبارات الإجهاد المنعزلة في كثير من الأحيان ؛
- الحواجز التنظيمية.
- عدم مرونة الهياكل المسؤولة عن اختبار الأوضاع الضاغطة.

الفجوات في المنهجيات:

- الاستخدام المكثف لما يسمى بالسيناريوهات التاريخية (بناءً على التجارب السابقة) والتي ، بعد فترة طويلة من الاستقرار ، لم تستطع توقع الأحداث المتطرفة ؛
- من ناحية أخرى ، الاستخدام غير الكافي لما يسمى بالسيناريوهات الافتراضية (بناءً على الأحداث التي تعتبر ممكنة وفقًا للتغيرات المحتملة في عوامل الاقتصاد الكلي أو العوامل الاجتماعية أو السياسية) والتي هي بالتأكيد أكثر ملائمة.

[1] stress Testing : Usage et bonnes pratiques ، algofi، article publié le 27/10/12.

خطورة اختبارات الضغط المحددة:

• تحديد اختبارات الضغط التي تُجرى لمرة واحدة على عوامل مخاطر محددة وغير عالمية (الائتمان، والمالية، والتشغيل، وما إلى ذلك)؛

• مخاطر مجمعة بشكل غير كاف. تم التأكيد على عنصر واحد فقط وليس إجماليًا، ولكنه أكثر وضوحًا في أوقات الأزمات الاقتصادية؛

• استخدام السيناريوهات "العادية" للغاية لالتقاط المخاطر على المنتجات المالية الجديدة.

التقليل من شان بعض السيناريوهات:

• ميل قوي لإدارة المخاطر إلى التقليل من تقدير أو اعتبار ما يسمى سيناريوهات "أسوأ الحالات" غير معقول.

• الاعتماد المفرط على النماذج الإحصائية والبيانات التاريخية.

• الحكم البشري الضروري لضمان أن جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تقع خارج نطاق النماذج، تؤخذ في الاعتبار أيضًا.

خلاصة الفصل

سمح لنا هذا الفصل بتقديم الإطار العام لتنفيذ اختبارات الضغط والتعريف بالمنهجيات المختلفة و تحليل مزايا وعيوب الطرق المختلفة؛ وأيضًا ، توصلنا من خلال هذا الفصل لإبراز أهمية هذه الممارسة في إدارة مخاطر الائتمان . يبدو أن هذا الوصف لاختبارات الضغط ضروري لنا لفهم كيفية تنفيذها .

اظهر ابحث التمييز بين دورين رئيسيين تؤديهما اختبارات الضغط **كأداة لإدارة المخاطر** تستخدمها البنوك ، وكذلك كأداة **إشراف احترازي كلي** من قبل الجهات التنظيمية في مختلف البلدان، ومع ذلك ، فإن القدرة على وضع الاختبارات تكون حسب الخطر أو السيناريو الذي نريد فحصه و هو ميزة أكيدة.

استنتجنا أن اختبارات الضغط على البنوك هي أداة تسمح لنا بتحديد نقاط الضعف على المستوى الفردي و النظام المصرفي ككل.

مكننا هذا الفصل كذلك من إبراز الدور الأساسي لاختبارات الضغط في نشاط الرقابة المصرفية و فائدتها في إدارة المخاطر وكذا بلوغ الأهداف المرجو الوصول اليها من خلال البحث من بينها :

1- تم إبراز أهمية اختبارات قياس الضغط في الإنذار المبكر للمخاطر .

2- تعرفنا على تقييم فعالية استخدام أدوات تخفيض المخاطر خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.

3- توصلنا إلى التعريف والتسيير للسيناريوهات اختبار الضغط .

4-تأكد لنا أهمية مساعدة المتعاملين على تحديد خياراتهم في اللجوء إلى المصارف ذات الأفق المستقبلية.

5-تبين لنا أهمية الربط بين التوقعات الاقتصادية مع المؤشرات المالية للمصرف.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التطبيق في الجزائر لذلك لم يتم تطويره بشكل كاف وهناك عدد قليل من المؤسسات المالية النقدية التي تستخدمه، ومن بينها **مصرف السلام** الذي نحن بصدد إجراء التربص فيه، وهو ما سيتضح في الحالة التطبيقية التي أجريناها على مستوى خلية إدارة المخاطر بهذا المصرف و ذلك ما سيعالجه الفصل الموالي .

الفصل الثالث: تحليل تطبيقي لاختبارات الضغط دراسة حالة مصرف السلام الجزائر.

تمهيد :

من اجل تجسيد ما كشفناه خلال عملنا النظري، سنقوم بتسليط الضوء على المفاهيم التي تم استيعابها لتطبيق اختبارات ضغط البنوك.

إذا موضوع هذا الجزء يحتوي أساسا على تطبيق اختبارات ضغط مخاطر الائتمان، من أجل تقييم و قياس أثر هذا الأخير على وضع بنك السلام- الجزائر- ،و يتطلب هذا إجراء اختبارات ضغط المخاطر الائتمانية على محفظة الالتزامات الخاصة ببنك السلام-الجزائر- و دراسة العواقب المحتملة التي يواجهها بنك السلام - الجزائر-.

و هذا الجزء التطبيقي نقسمه إلى ثلاث مباحث رئيسية :

في بادئ الأمر، سوف نكرس المبحث الأول لعرض الهيكل التنظيمي للبنك الذي قمنا فيه بالتدريب العملي.

المبحث الأول: تقديم لمصرف السلام و خلية إدارة المخاطرة.

المبحث الثاني: اختبارات الحساسية و تقديم المتغيرات المراد درستها.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية و تحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة الميدانية.

سنقدم فيه مايلي تقديم المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مصرف السالم الجزائر من خلال التعريف به، ونشأته وهيكله التنظيمي، وصولا إلى مصلحة التربص بتقديمها ومهامها و أبرز أهدافها.

المطلب الأول:تعريف مصرف السلام الجزائر.

مصرف السالم – الجزائر- ، بنك شمولي يعمل وطبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا أحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، برأس مال قدره 2.7 مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990 ،وقد بدأ **مصرف السالم –الجزائر-** مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر2008 ،ويضم اليوم 18 فرعا موزعة عبر واليات مختلفة من الوطن .

مصرف السالم –الجزائر- يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغيت تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

مهمة المصرف:

اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

رؤية المصرف:

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

قيم المصرف:

التميز، الالتزام والتواصل

– **التميز:** "إننا في مصرف السلام الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا."

–**الالتزام:** "هو شعورنا بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا"

– **التواصل:** " لقد جعلنا من التواصل الداخلي الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات:

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لمصرف السالم الجزائر:

رسم توضيحي5 :الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر.

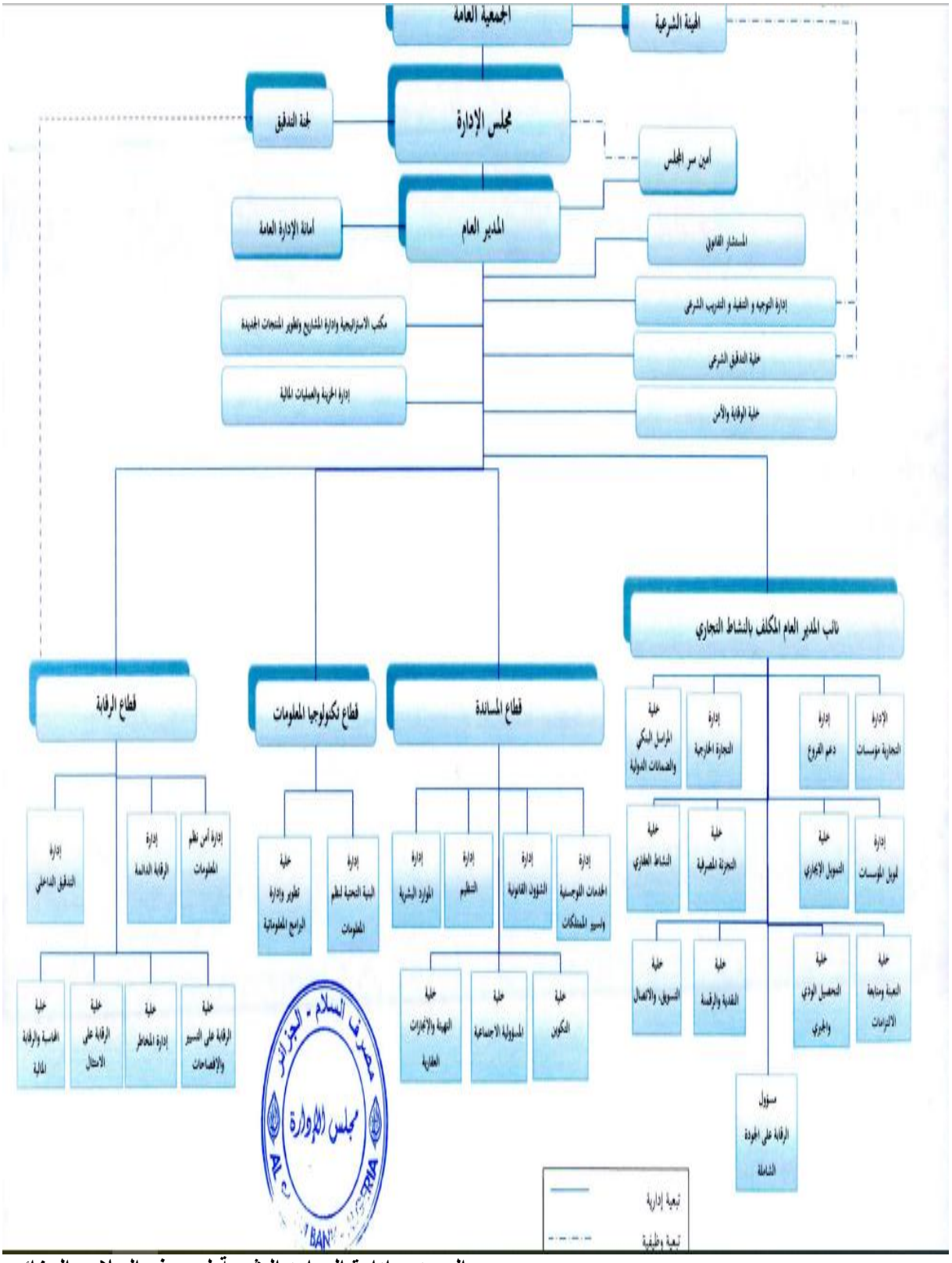

المصدر: إدارة الموارد البشرية لمصرف السلام –الجزائر-

المطلب الثالث: مهام خلية إدارة المخاطر:

وضع و متابعة استراتيجيات إدارة المخاطر.

تطوير برامج لمتابعة و تقييم المخاطر.

إعداد تقرير تقييس المخاطر.

تحيين مصفوفة مخاطر الصرف

مهام دائرة مخاطر الائتمان:

الحرص على الامتثال لسياسة التمويل المعتمدة للمصرف

الحرص على الامتثال لقوانين وأنظمة بنك الجزائر فيما يخص القواعد الاحترازية

مراجعة محاضر التمويل.

إعداد تقارير فصلية وسنوية.

فيما يخص لجنة المخاطر فهي متكونة من:

أعضاء من الإدارة التنفيذية.

مدراء مركزيين.

كما تتمثل مهامها عموما في:

متابعة المخاطر ووضع الخطط التفاعلية والاستباقية من أجل التقليل/ الحد من المخاطر حسب الحدود المقبولة.

الاطلاع على اختبارات الضغط والسيناريوهات المحتملة.

المبحث الثاني:اختبارات الحساسية و تقديم المتغيرات المراد درستها.

1-اختبارات تحليل الحساسية:

تستعمل هذه الاختبارات لقياس أثر التغيرات على عوامل المخاطر واثرها على كفاية رأس المال إذ لا يتم تحديد مصدر الصدمة في هذه الاختبارات كما يعتمد على استخدام أسلوب متغير واحد.
وفقا لهذا الأسلوب، فانه يتم دراسة تأثير كل متغير على حدا من خلال الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للمصرف إزاء متغير معين وحجم تأثيره مقارنة مع المتغيرات الأخرى.

2-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر السيولة:

الصدمة الأولى: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب 50%، 30% من الودائع تحت الطلب.

الصدمة الثانية: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب 15% و30% من الودائع لأجل.

الصدمة الثالثة: قيام العملاء بسحب 50% من السندات الاستثمار الغير مرهونة.

الصدمة الرابعة : انخفاض التأمينات النقدية بنسبة 30% من إجمالي التأمينات النقدية.

الصدمة الخامسة: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب أكبر1 أو 3 أو 5 أو 10 ودائع.

الصدمة السادسة: انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 10%و20%و30% .

- يتم تحديث بيانات السيولة على النموذج المستخدم في اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- يتم احتساب الفجوات الجديدة واحتساب معاملات السيولة.

3-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر الائتمان:

الصدمة الأولى: ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة50 %، 100% ،200% من رصيدها.

الصدمة الثانية: ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة 5%10% من رصيد التسهيلات الجارية.
- يتم تحديث البيانات على النموذج المستخدم في اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- يتم احتساب الفجوات الجديدة واحتساب نسب ملاءة المصرف.

4-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر التركيزات الائتمانية:

الصدمة الأولى: تعثر اكبر 1و3و6تمويلات ممنوحة.

الصدمة الثانية: تعثر أكبر1 و3و 6تمويلات ممنوحة في نقس القطاع الاقتصادي) تجارة أو صناعة أو عقارات...).

الصدمة الثالثة: تعثر أكبر1 و3و 6تمويلات ممنوحة في نقس المنتوج موضوع الائتمان) استيراد أعلاف أو استيراد مواد غذائية أو ترقية عقارية واستيراد مواد البناء والخشب أو استيراد ملابس ...).

الصدمة الرابعة: تدهور قيمة أكبر1 و3و 6ضمان(مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات الجارية .

الصدمة الخامسة: تدهور قيمة أكبر1 و3و 6ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات المصنفة .
- يتم تحديث البيانات على النموذج المستخدم في اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- يتم احتساب الفجوات الجديدة واحتساب نسب ملاءة المصرف.

5-1 تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر التشغيل .

الصدمة الأولى :خلل في النظام ألمعلوماتي

- يتم تحديث البيانات على النموذج المستخدم في اختبارات الأوضاع الضاغطة.

- يتم احتساب الفجوات الجديدة بما فيها الأثر على ربحية المصرف واحتساب نسب ملاءة المصرف.

6-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بالمخاطر القانونية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة:

الصدمة الأولى: تجنيب أرباح من طرف هيئة الرقابة والفتوى الشرعية تمثل10 % ،30% ،50 %على أرباح منتوج واحد مصرفي.

الصدمة الثانية : تجنيب أرباح من طرف هيئة الرقابة والفتوى الشرعية تمثل 1% ، 5%،0 1%على أرباح منتوجات مصرفية.
- يتم تحديث البيانات على النموذج المستخدم في اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- يتم احتساب الفجوات الجديدة بما فيها الأثر على ربحية المصرف واحتساب نسب ملاءة المصرف.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية قمنا بإجراء اختبارات تحليل الحساسية على معطيات مصرف السلام – الجزائر- للثلاثي الأول لسنة 2022،و ذلك من خلال تطبيق عدة صدمات مختلفة الشدة على متغيرات الدراسة و هذا ما سنراه في ما يلي:

اختبارات الأوضاع الضاغطة:

1- اختبارات تحليل الحساسية:

(أنظر الملاحق:3.2.1)

1-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر السيولة:

الصدمة الأولى : قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب 30 %50 %من الودائع تحت الطلب .

جدول 6: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب 30 %50 %من الودائع تحت الطلب.

	31/03/2022	سحب 30,00%	سحب 50,00%	حد المخاطر 71,70%
مجموع الموجودات المتاحة قصيرة الأجل والتزامات التمويل المحصلة	82742	56 297	38 678	19 562
		-32%	-53%	-76%
مجموع حسابات قيد التحصيل قصيرة الأجل والالتزامات خارج الميزانية الممنوحة	36248	29 248	24 581	19 517
		19%	32%	46%
معامل السيولة	28,2	1.92	1.57	1.00
		-19%	45%	-128%
فائض السيولة	46476	27 049	14 098	45
		42%	70%	-100%

المصدر بيانات داخلية لمصرف السلام. (المبلغ بالمليون دينار جزائري).

الملاحظات:

من خلال إجراء اختبار تحليل الحساسية المتمثل بسحب 30% و50 %من الودائع تحت الطلب، يتبين أن المصرف يبقى ممتثلا **للمعيار النظامي للبنك المركزي (معامل السيولة أكبر من 100%)**

يبقى حد المخاطرة عند سحب نسبة **70.71%** من الودائع تحت الطلب حيث يصبح المؤشر عند المعيار القانوني 100 % ويؤول فائض السيولة إلى **الصفر (0دج).**

الصدمة الثانية: قيام العملاء (أفراد وشركات) بسحب **15%و 30%**من الودائع لأجل .

جدول7 : قيام العملاء بسحب 15%و30%من الودائع لأجل.

لمبالغ بمليون دج	31/12/2021	سحب 15,00%	سحب 30,00%	سحب 100,00%
إجمالي التحويلات	166 329	166 329	166 329	166 329
إجمالي و الودائع	208 972	208 032	207 092	202 705
إجمالي التمويلات و الودائع	79,59%	79,95%	80,32%	82,05%
المعيـ ـ ـار	96,00%	96,00%	96,00%	96,00%
الفارق	16,41%	16,05%	5,68%	13,95%

المصدر بيانات داخلية لمصرف السلام . (المبلغ بالمليون دينار جزائري).

الملاحظات:

من خلال إجراء اختبار تحليل الحساسية المتمثل بسحب% 15 و30% من الودائع لأجل، يتبين أن المصرف يبقى ممتثلا **للمعيار الداخلي للبنك** (إجمالي التمويلات والودائع أقل من **96%)**

عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للودائع لأجل% 100،يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى**% 82.05** ويبقى أقل من حد 96%.

الصدمة الثالثة:قيام العملاء بسحب**%** 50 من السندات الاستثمار الغير مرهونة.

جدول 8: قيام العملاء بسحب 50% من السندات الاستثمار الغير مرهونة.

المبلغ مليون دج	31/03/2022	سحب 50%	سحب 100%
إجمالي التمويلات	166 329	166 329	166 329
إجمالي الودائع	208 972	195 848	182 723
التمويلات إلى الودائع	79,59%	84,93%	91,03%
المعيار	96,00%	96,00%	96,00%
الفارق	16,41%	11,07%	4,97%

المصدر بيانات داخلية لمصرف السلام . (المبالغ مليون دج).

الملاحظات:

من خلال إجراء اختبار تحليل الحساسية المتمثل بسحب 50% من السندات الاستثمارية غير المرهونة، يتبين أن المصرف يبقى ممتثلا للمعيار الداخلي أقل من 96% عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للسندات الاستثمارية الغير مرهونة 100% يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى 91.03% ويبقى أقل من حد 96% مع انخفاض التأمينات النقدية بنسبة 30% من إجمالي التأمينات النقدية.

الصدمة الرابعة: انخفاض التأمينات النقدية بنسبة 30 %من اجمالي التأمينات النقدية

جدول 9: انخفاض التأمينات النقدية بنسبة 30% من إجمالي التأمينات النقدية.

	31/03/2022	انخفاض 30,00%	انخفاض 55,78%
إجمالي التمويلات	166 329	166 329	166 329
إجمالي الودائع	208 972	189 763	173 257
معامل التمويلات إلى	79,59%	87,65%	96,00%
المعيار	96,00%	96,00%	96,00%
الفارق	16,41%	8,35%	0,00%

المصدر بيانات داخلية لمصرف السلام. (المبالغ مليون دج)

الملاحظات:

من خلال إجراء اختبار تحليل الحساسية الممتثل في انخفاض% 30 من التأمينات النقدية، يتبين أن المصرف يبقى ممتثلا للمعيار الداخلي (معامل التمويلات أقل من% 96)

يبقى حد المخاطرة عند انخفاض نسبة **78.55%** من التأمينات النقدية حيث يصبح المؤشر عند حد المعيار(96%).

الصدمة الخامسة: قيام العملاء أفراد وشركات بسحب أكبر **1** أو **3** أو **5** أو **10** ودائع.

جدول 10: قيام العملاء أفراد وشركات بسحب أكبر 1 أو 3 أو 5 أو 10 ودائع.

المبلغ مليون دج	31/03/2022	سحب أكبر وديعة 75	سحب أكبر 3 وديعة225	سحب أكبر5 وديعة 375	سحب أكبر 10 وديعة 750
إجمالي التمويلات	166 329	166 329	166 329	166 329	166 329
إجمالي الودائع	208 972	208 897	208 747	208 597	2 089 222
معامل التمويلات إلى الودائع	79,59%	79,62%	79,68%	79,74%	79,88%
المعيار	96,00%	96,00%	96,00%	96,00%	96,00%
الفارق	16,41%	16,38%	16,32%	16,26%	16,12%

المصدر:وثائق داخلية لمصرف السلام. . (المبالغ مليون دج).

الملاحظة:

تطبيق اختبار سحب من **1** إلى **10** أكبر ودائع يعطي نتائج مرضية حيث يبقى معامل التمويلات إلى الودائع أقل من 80% .

الصدمة السادسة: انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 10% و20% و30%.

جدول 11: انخفاض الموجودات السائلة بنسبة10% و20% و30%.

	السيولة 31/12/2021	انخفاض 10%	انخفاض 20%	انخفاض 30%	انخفاض 56,1%
مجموع الموجودات	82742	74 452	66 180	57 907	36 316
		-10%	-20%	-30%	-56%
حسابات قيد	36248	36248	36248	36248	36248
		0%	0%	0%	0%
معامل السيولة	2.28	2.05	1.83	1.60	1.00
		-10%	-20%	-30%	-56%
فائض السيولة	46476	38 204	29 931	21 659	68
		-18%	-36%	-53%	-100%

المصدر: وثائق داخلية لمصرف السلام. المبالغ مليار دج.

الملاحظات:

من خلال إجراء اختبار تحليل الحساسية المتمثل في انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 10%و20% و30%.

يتبين أن المصرف يبقى ممتثلا للمعيار النظامي أقل من 100% يبقى حد المخاطرة عند انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 56.10% يصبح المؤشر عند المعيار القانوني 100% ويؤول فائض السيولة إلى الصفر (0دج).

2-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر الائتمان:

الصدمة الاولى: ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة % 50، 100% ، 200% من رصيدها.

كيفية إجراء الاختبار:

1-تطبيق النسب 50% و 100% و 200% على الديون العقارية المصنفة مع رفع تكوين المؤونة الخاصة بنسبة **20%**.

2- تطبيق النسب **50%** و **100%** و **200%** على ديون الشركات المصنفة مع رفع تكوين المؤونة الخاصة بنسبة 20%.

3-تخفيض النتيجة الصافية بمبالغ المؤونة المكونة.

4-احتساب :إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر.

5-إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال :النتيجة :كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية.

الصدمة الثانية: ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة**% 5،10%** من رصيد التسهيلات الجارية.

كيفية إجراء الاختبار:

1-تطبيق النسب **5%** و **10%** على ديون الشركات المصنفة مع رفع تكوين المؤونة الخاصة بها بنسبة **20 %.**

2-تخفيض النتيجة الصافية بمبالغ المؤونة المكونة.

3- احتساب :إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر.

جدول12 : ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة50 %، 100 %، 200% من رصيدها + ارتفاع التسهيلات المباشرة المصنفة بنسبة 5%،10% من رصيد التسهيلات الجارية.

			ارتفاع التسهيلات المصنفة من رصيدها			ارتفاع التسهيلات المصنفة من التسهيلات الجارية	
1	المعطيات المالية للمصرف	31/12/2022	50%	100%	200%	5%	10%
	الأموال الخاصة القاعدية	27,5	25,77	25,76	26,09	25,93	24,69
	الأموال الخاصة القانونية	29,09	27,61	27,61	28	27,78	26,54
	مخاطر القرض المرجحة	165,81	165,57	167,34	171,45	166,59	166,43
	المخاطر العملياتية المرجحة	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37
	مخاطر السوق المرجحة	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46
	مجموع المخاطر المرجحة	189,64	189,4	191,17	195,27	190,41	190,26
2		معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%		
	الحالي	15,34%	14,58%	14,44%	14,34%	14,59%	13,95%
3		معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%		
	الحالي	14,37%	13,61%	13,47%	13,36%	13,62%	12,98%
4		وسادة الأمان 2,5			وسادة الأمان 2,5		
	الفائض	13,97	12,52	12,37	12,42	12,6	11,38
	المعيار	4,74	4,73	4,78	4,88	4,76	4,76
	الفائض	9,23	7,78	7,6	7,54	7,84	6,62

المصدر:وثائق داخلية للمصرف. المبالغ مليار دج.

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية اكبر من 9.5% و 7.5% المفروضة من طرف البنك المركزي .

3-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر التركيزات الائتمانية:

الصدمة الأولى: تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة.

كيفية إجراء الاختبار:

1-تطبيق نسب تعثر اكبر 1و3و6 تمويلات ممنوحة وهي (مجمع ربراب 5.6 مليار دج،مجمع ديام قران 4.1 مليار دج ،مجمع بيفا 3.8 مليار دج ، مجمع عطوي 3.3 مليار دج ،شركة اميرال 3.2 مليار دج، شركة ديلمي للإطارات 3 مليار دج).

2-تخفيض المبالغ المتعثرة من الديون الفعالة وتقييدها في الديون المتعثرة .

3-تخصيص مبلغ المؤونة المكونة بنسبة 20%.

4-تخفيض النتيجة الصافية بمبالغ المؤونة المكونة

5-احتساب: إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر

6-إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال:

جدول 13: تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة.

1	**المعطيات المالية للمصرف**	**31/03/2022**	**1**	**2**	**3**
	الأموال الخاصة القاعدية	**27,25**	26,12	24,52	22,6
	الأموال الخاصة القانونية	**29,09**	27,98	26,04	24,5
	مخاطر القرض المرجحة	**165,81**	166,94	168,54	170,46
	مخاطر العماليات المرجحة	**16,37**	16,37	16,37	16,37
	مخاطر السوق المرجحة	**7,46**	7,46	7,46	7,46
	مجمع المخاطر المرجحة	**189,64**	190,77	192,37	194,29
2	**الحالي**			**معامل الملاءة**	**%9,5**
		15,34%	14,66%	13,72%	12,61%
3	**الحالي**			**معامل الملاءة**	**%7**
		14,37%	13,69%	12,75%	11,63%
4	**الحالي**			**وسادة الأمان**	**%2,5**
	الفائض	**13,97**	12,77	11,06	9
	المعيار بالمبلغ	**4,74**	4,77	4,81	4,86
	الفائض	**9,23**	8	6,25	4,14

المصدر:وثائق داخلية لمصرف السلام. المبالغ مليار دج.

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية اكبر من 9.5% و 7.5% المفروضة من طرف البنك المركزي .

الصدمة الثانية :تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة في نقس القطاع الاقتصادي.

كيفية إجراء الاختبار:

1-تطبيق نسب تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة .

2- تخفيض المبالغ المتعثرة من الديون الفعالة وتقييدها في الديون المتعثرة.

3-تخصيص مبلغ المؤونة المكونة بنسبة20% .

4-تخفيض النتيجة الصافية بمبالغ المؤونة المكونة.

5-احتساب :إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر.

6-إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال.

جدول 14: تعثر أكبر1 و3 و 6 تمويلات ممنوحة في نفس القطاع الاقتصادي.

		تعثر أكبر تمويل ممنوح في قطاع الصناعة			تعثر أكبر تمويل ممنوح في قطاع التجارة			تعثر أكبر تمويل ممنوح في قطاع البناء والعقارات		
1	المعطيات المالية للمصرف	31/03/2022	1	3	6	1	3	6	1	3	6
	الاموال الخاصة القاعدية	27,26	26,2	24,91	23,57	26,43	25,2	24,21	26,59	26,17	25,68
	الاموال الخاصة القانونية	29,09	28,05	26,77	25,46	28,28	27,06	26,08	28,44	28,02	27,53
	مخاطر القرض المرجحة	165,81	166,87	168,15	169,49	166,63	167,87	168,86	166,47	166,89	167,39
	المخاطر العملياتية المرجحة	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37
	مخاطر السوق المرجحة	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46
	مجموع المخاطر المرجحة	189,64	190,70	191,98	193,32	190,46	191,70	192,69	190,30	190,72	191,22
2			معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%		
		15,34%	14,71%	13,94%	13,17%	14,85%	14,12%	13,53%	14,94%	14,69%	14,40%
3			معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%		
		14,37%	13,74%	12,98%	12,19%	13,88%	13,15%	12,56%	13,97%	13,72%	13,43%
4			وسادة الامان 2,5%			وسادة الامان 2,5%			وسادة الامان 2,5%		
	الفائض	13,97	12,85	11,47	10,04	13,1	11,78	10,72	13,27	12,82	12,29
	المعيار بالمبلغ	4,74	4,77	4,8	4,83	4,76	4,79	4,82	4,76	4,77	4,78
	الفائض	9,23	8,08	6,67	5,21	8,34	6,99	5,9	8,51	8,05	7,51

المصدر :بيانات داخلية لمصرف السلام. المبالغ مليار دج.

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية اكبر من 9.5% و 7.5% المفروضة من طرف البنك المركزي .

الصدمة الثالثة: تعثر أكبر 1و3و6 تمويلات ممنوحة في نقس المنتوج موضوع الائتمان

.كيفية إجراء الاختبار :

- تطبيق نسب تعثر أكبر **1و3و6** تمويلات ممنوحة في نقس المنتوج موضوع الائتمان.

2- تخفيض المبالغ المتعثرة من الديون الفعالة وتقييدها في الديون المتعثرة.

3- تخصيص مبلغ المؤونة المكونة بنسبة 20% .

4- تخفيض النتيجة الصافية بمبالغ المؤونة المكونة.

5- **احتساب:** إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر.

6- **اعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال:**

جدول15 : تعثر أكبر 1و3و6 تمويلات ممنوحة في نقس المنتوج موضوع الائتمان

		تعثر أكبر تمويل ممنوح في منتوج صناعة المواد الغذائية			تعثر أكبر تمويل ممنوح في مؤسسة الأشغال والبناء			تعثر أكبر تمويل ممنوح في الترقية العقارية		
المعطيات المالية للمصرف	31/03/2022	1	3	6	1	3	6	1	3	6
الاموال الخاصة القاعدية	27,26	26,25	25,24	24,28	27,07	26,76	26,44	26,59	26,19	26,01
الاموال الخاصة القانونية	29,09	28,1	27,1	26,16	28,91	28,6	28,28	28,44	28,04	27,86
مخاطر القرض المرجحة	165,81	166,81	167,82	168,78	165,99	166,3	166,63	166,47	166,88	167,06
المخاطر العملياتية المرجحة	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37
مخاطر السوق المرجحة	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46
مجموع المخاطر المرجحة	189,64	190,64	191,65	192,61	189,82	190,13	190,46	190,3	190,71	190,89
1		معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%		
	15,34%	14,74%	14,14%	13,58%	15,23%	15,04%	14,85%	14,94%	14,70%	14,59%
2		معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%		
	14,37%	13,77%	13,17%	12,61%	14,26%	14,07%	13,88%	13,97%	13,73%	13,63%
3		وسادة الامان 2,5%			وسادة الامان 2,5%			وسادة الامان 2,5%		
الفائض	13,97	12,9	11,82	10,8	13,79	13,45	13,1	13,27	12,84	12,64
المعيار بالمبلغ	4,74	4,77	4,79	4,82	4,75	4,75	4,76	4,76	4,77	4,77
الفائض	9,23	8,13	7,03	5,98	9,04	8,7	8,34	8,51	8,07	7,87

المصدر وثائق داخلية لمصرف السلام. المبالغ مليار دج.

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية أكبر من 9.5% و 7.5% المفروضة من طرف البنك المركزي .

الصدمة الرابعة: تدهور قيمة أكبر 1و3و6 ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات الجارية.

الصدمة الخامسة: تدهور قيمة أكبر **1و3و6** ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات المصنفة.

كيفية اجراء الاختبار

1- تطبيق نسب تعثر أكبر **1و3و6** ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات الجارية .

2- تخفيض المبالغ من الضمانات المقبولة للديون الفعالة .

3- احتساب: إجمالي الديون المصنفة/إجمالي مخاطر القرض/إجمالي المخاطر

4-إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال.

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية.

جدول16 : تدهور قيمة أكبر 1و3و6 ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات الجارية+ تدهور قيمة أكبر 1و3و6 ضمان (مالي أو عقاري) يغطي التسهيلات المصنفة.

				تدهور مالي	أكبر يغطي الجاريه	ضمان التسهيلات	تدهور مالي	أكبر يغطي المصنفه	ضمان التسهيلات
1	المعطيات المالية للمصرف		31/12/2021	1	3	6	1	3	6
	الأموال الخاصة القاعدية		27,5	27,25	27,25	27,25	27,25	27,25	27,25
	الأموال الخاصة القانونية		29,09	29,09	29,09	29,09	29,09	29,09	29,09
	مخاطر القرض المرجحة		165,81	165,81	165,81	165,81	165,84	165,84	165,84
	المخاطر العملياتية المرجحة		16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37	16,37
	مخاطر السوق المرجحة		7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46
	مجموع المخاطر المرجحة		189,64	189,64	189,64	189,64	189,66	189,67	189,67
2	معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%		
	الحالي		15,34	15,34	15,34	15,34	15,34	15,33	15,33
3	معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7		
	الحالي		14,37	14,37	14,37	14,37	14,37	14,37	14,37
4	وسادة الأمان 2,5%			وسادة الأمان 2,5%			وسادة الأمان 2,5		
	الفائض		13,97	13,97	13,97	13,97	13,97	13,97	13,97
	المعيار		4,74	4,74	4,74	4,74	4,74	4,74	4,74
	الفائض		9,23	9,23	9,23	9,23	9,23	9,23	9,23

المصدر :وثائق داخلية لمصرف السلام المبالغ بالمليار دج .

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية اكبر من 9.5% و 7.5% المفروضة من طرف البنك المركزي .

4-1اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بمخاطر التشغيل:
مؤشرات المخاطر الرئيسية المتعلقة بمخاطر التشغيل:

جدول17 :مخاطر التشغيل.

تحديد نسبة قبول للمخاطر من الإيرادات العملياتية	<	2%	0,71%	**++**
توقف الأنظمة الحساسة مستوى 1	<	4 ساعات	1,18	**++**
توقف الأنظمة الحساسة مستوى 2	<	24 ساعة	1,17	**++**
توقف الأنظمة الحساسة مستوى 3	<	48 ساعة	0	**++**
دوران وظيفي	<	2%	1,41%	**++**

المصدر: وثائق داخلية لمصرف السلام.

5-1 اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بالمخاطر القانونية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة:
تجنيب أرباح من طرف هيئة الرقابة والفتوى الشرعية تمثل 10% ،30% ،50%على أرباح منتوج واحد مصرفي.

<u>كيفية إجراء الاختبار:</u>

1- تطبيق تجنيب المصرف لأرباح على منتوج مصرفي (منتوج السلم والذي بلغ مبلغ العائد مع نهاية 2022/03/31 ب3.1 مليار دج)

2- تخفيض المبلغ من النتيجة الصافية.

3- **إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال.**

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية.

تجنيب أرباح من طرف هيئة الرقابة والفتوى الشرعية تمثل 1% ،5% ،10% على أرباح منتوجات مصرفية .

المصدر:

1- تقرير متابعة تنفيذ الميزانية 2022/03/31

<u>كيفية إجراء الاختبار</u>

1- تطبيق تجنيب المصرف لأرباح على منتوجات مصرفية. (تخفيض عمولات التجارة الخارجية) .

2- تخفيض المبلغ من النتيجة الصافية.

3 - **إعادة النسب الجديدة لكفاية رأس المال.**

جدول 18: اختبارات تحليل الحساسية المتعلقة بالمخاطر القانونية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة.

				تجني . . . ب أرباح منت . . . وج واد . . . . . د مص . . . . رفي الس . . . . لم			تجني . . . . . ب أرباح منتوج . . . . . ات مص . . . . . رفية		
1	المعطيات المالية	للمصرف	31/12/2021	10%	30%	50%	1%	5%	10%
	الأموال الخاصة	القاعدية	27,5	27,11	26,84	26,57	27,24	27,23	27,22
	الأموال الخاصة	القانونية	29,09	28,95	28,68	28,41	29,08	29,07	29,06
	مخاطر القرض	المرجحة	165,81	165,81	165,81	165,81	165,81	165,81	165,81
	المخاطر العملياتية	المرجحة	16,37	16,29	16,12	15,95	16,37	16,36	16,35
	مخاطر السوق	المرجحة	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46	7,46
	مجموع المخاطر	المرجحة	189,64	189,56	189,39	189,22	189,64	189,63	189,62
2				معامل الملاءة 9,5%			معامل الملاءة 9,5%		
		الحالي	15,34	15,27%	15,14%	15,01%	15,34%	15,33%	15,32%
3				معامل الملاءة 7%			معامل الملاءة 7%		
		الحالي	14,37	14,30%	14,17%	14,04%	14,37%	14,36%	14,35%
4				وسادة الأمان 2,5%			وسادة الأمان 2,5%		
		الفائض	13,97	13,84	13,59	13,33	13,97	13,96	13,94
		المعيار	4,74	4,74	4,73	4,73	4,74	4,74	4,74
		الفائض	9,23	9,1	8,85	8,6	9,23	9,22	9,2

المصدر: تقرير متابعة عائد التمويلات المباشرة **2022/03/31.**

النتيجة: كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية.

خلاصة الفصل التطبيقي:

بعد تطبيق صدمات مختلفة الشدة على السيولة في بنك السلام تبين لنا بعد تحليل نتائج هذه الأخيرة (الجداول) أن البنك لديه السيولة الكافية لمجابهة الأزمات و الوفاء بالتزاماته عند حدوثها لكن عند حدود مخاطرة معينة و هي:

-يبقى حد المخاطرة عند سحب نسبة 70.71% من الودائع تحت الطلب حيث يصبح المؤشر عند المعيار القانوني 100% ويؤول فائض السيولة إلى الصفر(0دج).

-عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للودائع لأجل 100%، يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى82.05% ويبقى أقل من حد 96%.

-عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للسندات الاستثمارية الغير مرهونة 100 %يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى 91.03% ويبقى أقل من حد 96%.

- يبقى حد المخاطرة عند انخفاض نسبة 78.55% من التأمينات النقدية حيث يصبح المؤشر عند حد المعيار (96%).

- تطبيق اختبار سحب من1إلى10أكبر ودائع يعطي نتائج مرضية حيث يبقى معامل التمويلات إلى الودائع أقل من 8%.

وكذا طبقنا بعض اختبارات الحساسية على مخاطر الائتمان و التركيزات الائتمانية من خلال صدمات مختلفة الشدة ،تؤثر على ملاءة البنك .

توصلنا إلى أن كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية.أي أن البنك قادر على مواجهة الأزمات التي تخص مخاطر الائتمان ولهذا تأثير ايجابي على الربحية و الملاءة في البنك.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

اتضح من خلال هذا البحث أن عمل البنوك تعترضه عدة مخاطر تؤثر على سير عمله و أداء نشاطه بصفة طبيعية، و خاصة مخاطر الائتمان لأنه يعد المحور الأساسي لعمل البنوك من خلال قيامها بمنح القروض.

تمثل مخاطر الائتمان المصرفي بمختلف أنواعها مشكلة كبيرة وهي الشغل الشاغل لكل البنوك، لذلك نجدها تعمل قبل عملية منح القروض على اختيار أفضل الطرق و أنجع الوسائل للوقاية من الخطر و عدم الوقوع فيها.

لقد سلط البحث الضوء على الرقابة البنكية لأجهزة الإشراف البنكي العالمية و الوطنية و مختلف الإجراءات و التدابير التي قامت بها من اجل وضع حد للمخاطر المصرفية واستخلصنا إن اختبارات الأوضاع الضاغطة من أهم الأدوات التي وضعتها أجهزة الإشراف البنكي من اجل إدارة المخاطر المقدمة في الفصل الأول التي خدمتنا كإطار نظري لتطوير حالتنا العملية التي نستخلص منها أهم النتائج الرئيسية الممكنة، بشأن بيانات بنك السلام – الجزائر كحالة تطبيقية .

تأكد لنا من خلال البحث أن اختبارات الضغط ،على الرغم من محدوديتها و تعقيدها الفني أصبحت أداة لقياس المرونة والصلابة على نطاق واسع ،تطبق على البنوك بشكل فردي و النظام المصرفي ككل .

قمنا بتقديم الإطار العام لتنفيذ اختبارات الضغط والتعريف بالمنهجيات المختلفة و تحليل مزايا وعيوب الطرق المختلفة،و قد توصلنا من خلال البحث لإبراز أهمية هذه الممارسة في إدارة مخاطر الائتمان و يبدو أن هذا الوصف لاختبارات الضغط ضروري لنا لفهم كيفية تنفيذها .

عمل البحث على التمييز بين دورين رئيسيين تؤديهما اختبارات الضغط **كأداة لإدارة المخاطر** تستخدمها البنوك ، وكذلك كأداة **إشراف احترازي كلي** من قبل الجهات التنظيمية في مختلف البلدان، ومع ذلك ، فإن القدرة على وضع الاختبارات تكون حسب الخطر أو السيناريو الذي نريد فحصه و هو ميزة أكيدة.

خلصنا من خلال البحث إلى أن اختبارات الضغط على البنوك هي أداة تسمح لنا بتحديد نقاط الضعف على المستوى الفردي و النظام المصرفي ككل.

مكنتنا الدراسة كذلك من إبراز الدور الأساسي لاختبارات الضغط في نشاط الرقابة المصرفية و فائدتها في إدارة المخاطر.وكذا بلوغ الأهداف المرجو الوصول إليها من بينها :

إبراز أهمية اختبارات قياس الضغط في الإنذار المبكر للمخاطر .

تقييم فعالية استخدام أدوات تخفيض المخاطر خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.

التعريف والتسيير للسيناريوهات اختبار الضغط .

أهمية مساعدة المتعاملين على تحديد خياراتهم في اللجوء إلى المصارف ذات الأفق المستقبلية.

أهمية الربط بين التوقعات الاقتصادية مع المؤشرات المالية للمصرف.

سمح لنا الدراسة بتأكيد الفرضيتين:

/ 1

يستعمل مصرف السلام اختبار قياس التوتر كوسيلة للتنبؤ ، تسيير وإدارة المخاطر البنكية .

2/ يستعمل مصرف السلام اختبار قياس التوتر كدراسة قائمة على اختبارات تحليل للحساسية من خلال متغيرات متعلقة بالقروض.

النتائج:

من خلال معالجتنا لدراسة الحالة و ذلك عبر منهج اختبار تحليل الحساسية الذي مكننا من وضع معطيات البنك تحت صدمات متفاوتة الشدة،مما مكننا من استخلاص مجموعة من النتائج:

- بعد تطبيق صدمات مختلفة الشدة على السيولة في بنك السلام تبين لنا بعد تحليل نتائج هذه الأخيرة (الجداول) أن البنك لديه السيولة الكافية لمجابهة الأزمات و الوفاء بالتزاماته عند حدوثها لكن عند حدود مخاطرة معينة يبقى حد المخاطرة عند سحب نسبة 70.71 %من الودائع تحت الطلب حيث يصبح المؤشر عند المعيار القانوني %100 ويؤول فائض السيولة إلى الصفر(0دج).

-عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للودائع لأجل% 100، يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى82.05%ويبقى أقل من حد% 96.

-عند إجراء اختبار حساسية المتمثل في سحب كلي للسندات الاستثمارية الغير مرهونة% 100 يلاحظ ارتفاع مؤشر السيولة إلى %91.03ويبقى أقل من حد% 96.

- يبقى حد المخاطرة عند انخفاض نسبة 78.55% من التأمينات النقدية حيث يصبح المؤشر عند حد المعيار (96%).

- تطبيق اختبار سحب من1إلى10أكبر ودائع يعطي نتائج مرضية حيث يبقى معامل التمويلات إلى الودائع أقل من%80.

وبتطبيق بعض اختبارات الحساسية على مخاطر الائتمان و التركيزات الائتمانية من خلال صدمات مختلفة الشدة ،تؤثر على ملاءة البنك، توصلنا إلى أن كل نسب كفاية رأس المال المختبرة ممتثلة للمعايير النظامية الوطنية .أي أن البنك محصن ضد الأزمات التي تخص مخاطر الائتمان،ولهذا تأثير ايجابي على الربحية و الملاءة في البنك.

اتضح لنا من خلال نتائج الصدمات المترتبة عن مخاطر الامتثال للشريعة و مخاطر التشغيل أنها كانت نتائج جد مرضية .

التوصيات:

بعد عرضنا لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث يمكننا ان تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

أن يتم الأخذ في الاعتبار نتائج اختبارات الضغط عند قيام البنك بعمليات التخطيط لرأس المال بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتلاءم مع إستراتيجية البنك وهيكل المخاطرة.

على السلطات الرقابية الأخذ في الاعتبار أيضا نتائج الاختبار عند تقييم مدى كفاية رأس المال لدى البنك.

أن تقوم الإدارة البنكية بإقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على إدارة البنوك بالتعامل مع المخاطر في إطار الاستراتيجيات والسياسات العامة، والعمال على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها.

قيام الإدارة البنكية بتضمين اختبارات التحمل معايير كمية ونوعية، وافتراض سيناريوهات منطقية ولكنها معقولة، وتحديد أثر حدوث الصدمات الأساسية والاستثنائية على معاملات الملاءة و السيولة .

قيام الجهات الإشرافية والرقابية بفحص نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد مدى كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة؛ في ضوء حدوث سيناريوهات افتراضية والإفصاح عنها بشكل دوري ضمن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها والنشرات المصرفية التي تصدرها.

أن يتم الأخذ في الاعتبار نتائج اختبارات الضغط عند قيام البنك بعمليات التخطيط لرأس المال بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتلاءم مع إستراتيجية البنك وهيكل المخاطرة.

على السلطات الرقابية الأخذ في الاعتبار أيضا نتائج الاختبار عند تقييم مدى كفاية رأس المال لدى البنك.

أن تقوم الإدارة البنكية بإقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على إدارة البنوك بالتعامل مع المخاطر في إطار الاستراتيجيات والسياسات العامة، والعمال على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها.

قيام الإدارة البنكية بتضمين اختبارات التحمل معايير كمية ونوعية، وافتراض سيناريوهات منطقية ولكنها معقولة، وتحديد أثر حدوث الصدمات الأساسية والاستثنائية على معاملات الملاءة و السيولة .

قيام الجهات الإشرافية والرقابية بفحص نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد مدى كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة؛ في ضوء حدوث سيناريوهات افتراضية والإفصاح عنها بشكل دوري ضمن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها والنشرات المصرفية التي تصدرها.

إن البحث في جانبه التطبيقي على اختبارات الضغط لم يتطرق لاختبار السيناريوهات الكلية و إنما اقتصر على دراسة اختبارات تحليل الحساسية وذلك لأسباب و اعتبارات تتعلق ب محدودية حجم البحث المقرر في المدرسة و الفترة اللازمة للتربص وأيضا المعطيات المتعلقة بالسيناريوهات التي تعتمد على منهجيات و وسائل من طرف البنك المركزي ،مما يجعل ذلك عائقا لعلاج هذه و النقاط و بالتالي فان من المواضيع المطروحة في أفاق الدراسة.

<u>أفاق الدراسة:</u>

اختبارات الضغط: اختبار تحليل السيناريوهات.

الرقابة البنكية على البنوك الإسلامية.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب و المجلات :

1. أ.د وليد اسماعيل السيفو د. عيد أحمد أبو بكر.. إدارة الخطر و التأمين. الأردن: دار اليازوري (2009).
2. بوعتروس، ع .(2017) .الوجيز في البنوك التجارية،عمليات تقنيات و تطبيقات .قسنطينة الجزائر- جامعة منتوري.
3. جاسم المناعي. (2004). إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها. ابوظبي الامارات: صندوق النقد العربي.
4. جداييني ميمي ،دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية للجنة بازل ،مجلة معارف العدد 16 ،السنة 2014 الجزائر.
5. حامد، ط .ع .(2007) .إدارة المخاطر،أفراد،إدارات، شركات،بنوك .مصر الاسكندرية :الدار الجامعية .
6. الحميد، ع .ا .(2001) .العولمة و اقتصاديات البنوك .مصر :الدار الجامعية الإسكندرية .
7. خان طارق الله، حبيب أحمد. (2003). إدارة المخاطر(تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية). جدة المملكة العربية السعودية : مكتبة الملك فهد الوطنية .
8. الخزرجي، س .ح .(2013) .دراسة حول "إدارة المخاطر المصرفية و اتفاقية بازل"2، . العراق :البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث .
9. خصاونة، ا .س" .(2008) .المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة –و إستراتيجية مواجهتها .الأردن :عالم الكتاب الحديث و جدار الكتاب العالمي ،الطبعة الأولى .
10. الخطيب، ا .س .(2005) .قياس و إدارة المخاطر بالبنوك .الاسكندرية مصر :منشاة المعارف بالسكندرية جلال حزي و شركاؤه .
11. د محمد علي شحاتة نموذج مقترح للقياس و الإفصاح المحاسبي عن اختبار تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية ،دراسة تطبيقية كلية التجارة جامعة مدينة السادات ،مصر، 2012 ص
12. صلاح الدين محمد أمين الإمام صادق راشد ألشمري، "تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا' مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة بغداد، العراق، العدد90، 2011.
13. طلال عباسي. (2021). إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية . سوق اهراس الجزائر: مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة محمد الشريف.
14. طيار، ع .ا .(1988) .الرقابة المصرفي .الجزائر :،ديوان المطبوعات الجامعية .

15. عبد الحميد عبد المطلب ،العولمة و اقتصاديات البنوك،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر' 2001.

16. عبد المعطي رضا محفوظ احمد جودة. (1999). إدارة الائتمان . عمان : ن دار وائل للطباعة و النشر .

17. العزيز، س .م .(2011) .قتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين .مصر :أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الطبعة الأولى،المكتب العربي الحديث ،.

18. العيادي، د .ا .(2010) .إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها .الأردن :دار الفكر .

19. كراجة عبد الحليم ،"محاسبة البنوك"دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان،الطبعة الأولى 2000 .

20. لطرش، ا .(2013) .. .الاقتصاد النقدي والبنكي .الجزائر :ديوان المطبوعات المدرسية .

21. مجلة الاقتصاد و المالية ، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي،المجلد 01 -01-2015.

22. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007 .

23. محمد طبعية. (2014). مجلة الدفاتر الاقتصادية. مجلة الدفاتر الاقتصادية ،مجلة دورية صادرة عن كلية لاعلوم لاقتصادية لتسيير .

24. الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 و الدول النامية ،سلسلة أوراق عمل ،صندوق النقد الدولي ،أبو ظبي ،2004.

25. منشورات اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي و مقومات نجاحه، بيروت:2001.

26. ناصر، س .(2019) .التسيير البنكي إدارة البنوك .الادن :دار المعتز للنشر و التوزيع .

27. هازو هوانج واس كال وجيد ،الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي ، مجلة التمويل و التنمية ،عدد مارس 2002.

28. يحياوي وفاء، "تأثير مقررات لجنة بازل 1- 2- 3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية – 24(01)،البليدة 02.

المذكرات

1. الحق، ش .ع .(2010-2009) .آليات الرقابة على البنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،فرع قانون الأعمال .الجزائر :كلية الحقوق بودواو، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس .

2. العونية بالهاشمي، م .ش .(2012) .أدارة المخاطر البنكية في أطار اتفاقية بازل ،مذكرة ماستر . الجزائر :المدرسة العليا للتجارة .

3. الفخري، س .ه .الائتمان المصرفي ودور التوسع الاتماني في الأزمات المصرفية مذكرة ماجستير .سوريا :كلية حلب جامعة الاقتصاد.

4. القادر، ب .ع .(2006) .التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .'الجزائر : 'جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

5. المطيري، ع .س .(2010) .رسالة ماجستير بعنوان "الرقابة الداخلية في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و أثرها في الوقاية من الجرائم .، السعودية :كلية الدراسات العليا - قسم التشريع الجنائي الإسلامي،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

6. بريش عبد القادر، ج .ع .(2006) .سياسات التمويل و أثره على الاقتصاديات و المؤسسات،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ،الملتقى الدولي ،تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائري .الجزائر :جامعة بسكرة .

7. جمعان، د .ن .(2017) .مذكرة ماجيستر نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر و العائد في المؤسسات المالية .اليمن :كلية التجارة جامعة صنعاء.

8. زغاشو فاطمة الزهراء. (2013). مذكرة ماستر إشكالية القروض المتعثرة . قسنطينة: كلية علوم الاقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة.

9. سفيان، ص .(2012) .ادارة المخاطر الاتمانية في البنوك التجارية مذكرة الليسانس .الجزائر : المدرسة العليا للتجارة.

10. سمية، ش .م .(2015) .دور البنك المركزي في الرقابة على مخاطر الائتمان دراسة حالة بنك الجزائر .الجزائر :المدرسة العليا للتجارة .

11. سها سليمان علي. (2011). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي . سوريا: كلية الاقتصاد جامعة تشرين..

12. منصور، م .(2006) .مذكرة ماستر تامين الائتمان،حالة المصارف و شركات التامين . قسنطينة الجزائر :جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير.

13. المؤتمرات و الدوريات:

14. كمال رزيق ،فريد كورتال ، مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية للمؤتمر العلمي ،جامعة فيلادلفيا 2007.

15. بريش عبد القادر،جبار عبد الرزاق ،سياسات التمويل و أثره على الاقتصاديات و المؤسسات،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ،الملتقى الدولي ،تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية ،جامعة بسكرة الجزائر، 2006.

16. بودي عبد القادر ،بحوصي مجذوب "مقررات بازل و أهميتها في تقليل المخاطر البنكية "مع الإشارة إلى حالة الجزائر –مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث ،"إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات : الأفاق و التحديات "25-26 نوفمبر 2008 الشلف.

17. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية 12 الجديدة - واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3 ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، 21 -19 ديسمبر 2011 ،الدوحة – قطر،

18. مفتاح صالح ،رحالة فاطمة،تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي ،المؤتمر العالمي التاسع ،النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ،9-2013/9/10،تركيا،اسطنبول.

19. عباسي طلال و سعيد أحسن، تعزيز الإشراف الفعال باختبارات القدرة على تحمل الضغوط لدعم الرقابة الاحترازية حسب بازل 3 عرض لحالة بنك الجزائر ، يوم د ا رسي حول الجهاز المصرفي الجزائري ومستجدات- - التعاملات الحديثة .جامعة قسنطينة 2 ، 24 فيفري 2021.

الاوامر و القوانين:

1. المادة 50 من قانون 10/90
2. المادة 11 من قانون 10/90 المؤرخ في 90/10/14 المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية رقم 18.
3. المادة 04 من نظام بنك الجزائر رقم14-01 المؤرخ في -16- 02 -2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
4. المادة 02 من نظام بنك الجزائر رقم 14-01 المؤرخ في -16- 02 -2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
5. المادة 03 من نظام بنك الجزائر رقم 14-01 المؤرخ في -16- 02-2014 المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.
6. المادة 04 من نظام بنك الجزائر رقم14-02 المؤرخ في 16- 02 -2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى و المساهمات.
7. المادة 114/130 من نفس الامر140
8. المادة 03 من نظام بنك الجزائر رقم 11-04 يتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة.
9. المادة 03 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03.
10. المادة 04 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03.
11. المادة 05 من نظام بنك الجزائر رقم 14-02 ،المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات.
12. المادة 09 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03

13. المادة 10 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03
14. المادة 20 و المادة 21 من نظام بنك الجزائر رقم 01- 14.
15. المادة 19 من نظام بنك الجزائر رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى و بالمساهمات.
16. المادة 105 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03
17. المادة 02 من نظام بنك الجزائر رقم 14-03 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.
18. المادة 62 من الامر 03-11 في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.
19. المادة 66 من الامر 03-11 في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.

المواقع الالكترونية :

موقع البنك المركزي المصري : https://www.cbe.org.eg/

موقع إسلام اونلاين https://islamonline.net/en/home/

البنك المصري .http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

colloque http://www.ecoasso.org/articles/TRINNOU_Mathieu.pdf d'association de l'économie théorique

https ://www .eba.europa.eu /documents/10180/ 16094/ ST Guidelines.pdf

http://www.actuaries.org/

المراجع بالغات الاجنبية :

1. Banque d'Algérie: " **Séminaire sur la supervision bancaire**"، Ecole supérieur des banques (ESB)، Alger، du 21- 03-2004.
2. Basel Committee on Banking Supervision، **Stress testing principles**، Consultative Document، Bank of international settlements Basel، 2017، p5.
3. Belkhiter mohamed el amine ، bouzouina sara ،stress test outil de la supervision bancaire .diplome master ،esc ،2016/2017 .
4. De Bandt et VichettOung (2004) Bilan des « stress tests » menés sur le system bancaire français étude banque de France • Revue de la stabilité financière • N°5 • November 2004.
5. Faiza MOUSSAOUI le stress test diplôme master statistique et économique appliqué ; finance et actuariat ; ENSSEA ;kolea; 2015.
6. Finance et développement، Hiroko Oura et Liliana Schumacher، Des scénarios économiques extrêmes testent la résistance des banques، juin 2013.

7. GUERROUCHE Aghiles ، DJOUADI Yanis، Les stress tests : outil de supervision bancaire (application sur le risque de crédit)،mémoire master Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou 2019/2020.

8. International Monetary Fund، monetary and capital markets department، **Macro financial stress testing –principles and practices**، August 22، 2012.

9. Jacob. H et SardI. A : « Management des risques bancaires »، Editions، AFGES. Paris، 2001.

10. Keegan، Mary، Management of Risk "Principles and Concepts"،HM Treasury، The Orange Book، Working Papers، October 2004.

11. La littérature économique et financière (Eeckhoudt، Gollier et Schlesinger،2005 ; Freitas et Rochet، 1997 ; Rochet، 2008)

12. Louis ESCH، Robert KIEFFER، Thierry LOPEZ، Asset et Risque Management، 1er Edition، De Boeck، Paris، 2003.

13.M.drari hacen le stress test outille de supervision bancaire école supérieur des banque 12/2019 Algérie.

14.MIKDACHI Zuhayr ،**les banques a l'ère de la mondialisation** ، édition économica 1998،paris Mme.OULD MOHAND Souad، Réglementation prudentielle et supervision bancaire،partie01.ESC ، Année académique : 2021-2022 .

15. Sophie Brana، Michel Cazals، Pascal Kanffmann، économie monétaire et financière، 2éme Edition ، Dunod، Paris، 2003

16.stress Testing : Usage et bonnes pratiques ، algofi، article publié le 27/10/12.

الملاحق

الملحق1 : الملاءة المالية لمصرف السلام في 2022/03/31:

الأموال الخاصة القاعدية	27 247
الأموال الخاصة القانونية	29 085
مخاطر القرض المرجحة	165 960
المخاطر العملياتية المرجحة	16 372
مخاطر السوق المرجحة	7 456
مجموع المخاطر المرجحة	189 788
الملاءة المالية 9.5%	15.33%
الملاءة المالية 7%	14.36%
وسادة الأمان 2.5%	+9127

الملحق2 : معطيات سيولة المصرف كما في 2022/03/31:

إجمالي الأصول السائلة	82 724
صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30يوم	36 248
LCR السيولة معا	2.82%
فائض السيولة	46 476

الملحق3 : مؤشرات المخاطر الرئيسية لمصرف السلام:

نسبة الديون المتأخرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية	>	3.0%	2.90%	+
نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية	>	3.0%	4.70%	++
نسبة أكبر عشر حسابات جارية إلى مجموع الودائع	>	30.0%	11.00%	-+
التعرضات الائتمانية لعميل واحد من الأموال الخاصة للمصرف	>	15.0%	19.34%	-
إجمالي التعرضات الصافية للعملاء الذي يزيد التعرض الصافي الصافي لكل واحد منهم عن 10 %إلى 8% أضعاف الأموال الخاصة للمصرف	>	8	0.10	++